وزارة التــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مــذكرة تخرج لنيـل شهـــادة الماستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تبني السلوك البيئي

دراسة حالة مؤسستي مصبرات عمر بن عمر – قالمة – للفترة 2010- 2013
وفرتيال – عنابة – للفترة 2007- 2012

من إعداد الطالبتين:
الأستاذة:
- سارة شباري مريمت
- أمال لعشوري

تحت إشراف
د/ عديلة

السنة الجامعية:2014- 2015

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر.....	IV
الإهداء.....	IV
الفهرس	IV
فهرس الأشكال.....	IV
فهرس الجداول.....	IV
المقدمة.....	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للسلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد.....	**01**
المبحث الأول: دمج البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية.....	**02**
المطلب الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.....	**02**
1- مفهوم المؤسسة الاقتصادية.....	02
2- أهداف المؤسسة الاقتصادية.....	03
3- تصنيفات المؤسسات الاقتصادية.....	04
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول البيئة والتنمية المستدامة.....	**07**
1- مفهوم البيئة.....	07
2- التلوث البيئي.....	08
3- مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.....	09
المطلب الثالث: تطور الاهتمام بالبيئة في المؤسسة الاقتصادية.....	**10**
1- مرحلة تحقيق نمو اقتصادي باستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد البيئية.....	10
2- مرحلة تحقيق نمو اقتصادي مع حماية البيئة.....	10
3- مرحلة تحقيق نمو اقتصادي مع إدارة الموارد البيئة.....	11
4- مرحلة التنمية الاقتصادية المستدامة.....	11
المبحث الثاني: مدخل للسلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية.....	**12**

المطلب الأول:مفهوم السلوك البيئي وأهميته..... 12
1- مفهوم السلوك البيئي..... 12
2- أهمية السلوك البيئي..... 14
المطلب الثاني: مفردات السلوك البيئي..... 14
1- التسويق الأخضر..... 15
2- نظام الإدارة البيئية..... 19
3- التموين الأخضر..... 20
4- الإنتاج الأخضر..... 21
5- البحث والتطوير الأخضر..... 23
المطلب الثالث: أصناف السلوك البيئي..... 24
1- السلوك البيئي الدفاعي..... 24
2- السلوك البيئي الممتثل..... 24
3- السلوك البيئي الواعي..... 24
المبحث الثالث: محددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية..... 27
المطلب الأول: الضغوطات الحكومية..... 27
1- الأدوات التنظيمية..... 27
2- الأدوات الاقتصادية..... 28
3- المقاربات الطوعية..... 28
المطلب الثاني: ضغوطات المتعاملين..... 30
1- المساهمون..... 30
2- المستخدمون..... 31
3- المستهلكون..... 31
4- الموزعون..... 31
5- شركات التأمين..... 32
6- البنوك..... 32
7- ضغوطات الرأي العام..... 32
8- الجمعيات البيئية..... 33
9- الهيئات القطاعية والعمومية..... 33
المطلب الثالث: محددات أخرى للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية..... 34
1- الفرص الاقتصادية..... **34**
2- أخلاق المدرين..... **35**
3- العوامل الموقفية..... **35**
خلاصة الفصل الأول..... 38

الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد..... 39
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي..... 15
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته..... 40
1- مفهوم الأداء المالي..... 40
2- أهمية الأداء المالي..... 42
المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية..... 43
1- السيولة واليسر المالي..... 43
2- التوازن المالي..... 43
3- الربحية والمردودية..... 44
4- نمو المؤسسة وإنشاء القيمة..... 44
5- تحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي..... 44
المطلب الثالث: مجالات الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه 44
1- مجالات الأداء المالي..... 44
2- العوامل المؤثرة على الأداء المالي..... 45
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي..... 48
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي..... 48
1- مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته..... 48
2- أهداف تقييم الأداء المالي..... 49
3- خطوات تقييم الأداء المالي..... 49
4- معايير تقييم الأداء المالي..... 50
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي..... 50
1- التحليل بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي..... 51
2- التحليل بواسطة الاحتياج من رأس المال العامل..... 54
3- التحليل بواسطة الخزينة الصافية الإجمالية..... 55

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية..... **60**
1- مفهوم النسب المالية..... 60
2- إيجابيات وسلبيات استعمال طريقة النسب..... 60
3- أنواع النسب المالية..... 61
المبحث الثالث: أثر السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية..... **62**
المطلب الأول: الأداء المالي في ظل تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية البيئية..... **64**
1- المسؤولية الاجتماعية البيئية والمفاهيم المرتبطة بها..... 64
2- أهمية المسؤولية الاجتماعية البيئية للمؤسسة..... 65
3- عناصر المسؤولية الاجتماعية البيئية في المؤسسة..... 65
4- أثر تبني المسؤولية الاجتماعية البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية..... 66
المطلب الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل التكلفة البيئة..... **67**
1- مفهوم التكاليف البيئية..... 68
2- أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية..... 69
المطلب الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تبنيها الأداء البيئي..... **70**
1- مفهوم الأداء البيئي..... 70
2- أثر الأداء البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية..... 70
خلاصة الفصل الثاني..... **73**
الفصل الثالث: الأداء المالي لمؤسستي مصبرات عمر بن عمر وفرتيال في ظل تبني السلوك البيئي
تمهيد..... **74**
المبحث الأول: السلوك البيئي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر بقالمة ومؤسسة فرتيال بعنابة..... **75**
المطلب الأول: تقديم مؤسسة مصبرات عمر بن عمر قالمة ومؤسسة فرتيال عنابة..... **75**
1- لمحة عامة عن مؤسسة مصبرات عمر بن عمر 75

قالمة.....
2- لمحة عامة عن مؤسسة فرتيال عنابة..... 78
المطلب الثاني: السلوك البيئي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر..... 83
1- السياسة البيئية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر..... 83
2- محددات السلوك البيئي في مؤسسة مصبرات عمر بن عمر..... 83
3- تسيير الفضلات في مؤسسة مصبرات عمر بن عمر..... 84
4- المشاريع التي تقوم بها مؤسسة عمر بن عمر لتعديل سلوكها البيئي..... 84
5- التكاليف التي تتحملها مؤسسة عمر بن عمر لتجسيد سلوكها البيئي..... 86
المطلب الثالث: السلوك البيئي في مؤسسة فرتيال عنابة..... 87
1- نظام الإدارة البيئية في مؤسسة فرتيال..... 87
2- محددات السلوك البيئي لمؤسسة فرتيال عنابة..... 89
3- تسيير الفضلات في مؤسسة فرتيال..... 90
4- المشاريع المهمة التي تقوم بها مؤسسة فرتيال لتعديل سلوكها البيئي..... 91
5- التكاليف التي تتحملها مؤسسة فرتيال لتجسيد سلوكها البيئي..... 93
المبحث الثاني: أثر السلوك البيئي على الأداء المالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر..... 94
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر باستخدام مؤشرات التوازن المالي للفترة (2010- 2013) 94
1- حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر..... 94
2- حساب الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر..... 96
3- حساب الخزينة الصافية الإجمالية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر..... 97

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة عمر بن عمر باستخدام النسب المالية للفترة (2010-2013) **97**
.....
1- نسب الهيكلة (التمويل) لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر **.....** 98
2- نسب السيولة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر **.....** 99
3- نسب المردودية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر 100
المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج تقييم الأداء المالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر قبل وبعد إدماج البعد البيئي للفترة (2010- 2013) **100**
.....
1- تحليل وتفسير مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر..... 101
2- تحليل وتفسير النسب المالية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة..... 102
المبحث الثالث: أثر السلوك البيئي على الأداء المالي لمؤسسة فرتيال..... **104**
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي لمؤسسة فرتيال باستخدام مؤشرات التوازن المالي للفترة (2007-2012) **104**
.....
1- حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة فرتيال..... 104
2- حساب الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة فرتيال..... 107
3- حساب الخزينة الصافية الإجمالية لمؤسسة فرتيال..... 108
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة فرتيال باستخدام النسب المالية للفترة (2007-2012)
109 .....
1- نسب الهيكلة..... 110
2- نسب السيولة..... 111
3- نسب المردودية..... 112
المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج تقييم الأداء المالي لمؤسسة فرتيال قبل وبعد إدماج البعد البيئي للفترة (2007-2012) **113**
.....
1- تحليل وتفسير مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة فرتيال..... 113

2- تحليل وتفسير النسب المالية لمؤسسة فرتيال..... 114
خلاصة الفصل الثالث..... **117**

الرقم	العنوان	الصفحة

الخاتمة..... **118**
قائمة المراجع
الملاحق

فهرس الأشكال:

1-1	تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة	09
2-1	أصناف السلوك البيئي للمؤسسات.	25
1-2	العوامل التي تؤثر على الأداء المالي	47
2-2	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي انطلاقا من الميزانية الوظيفية	52
3-2	تفسير احتياج رأس المال العامل	54
4-2	حالات الخزينة	57
1-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر	77
2-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة فرتيال	80
3-3	نسب الهيكلة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010 – 2013	99
4-3	نسب السيولة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010 – 2013	99
5-3	نسب المردودية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010- 2013	100
6-3	نسب الهيكلة لمؤسسة فرتيال للفترة 2007- 2012	111
7-3	نسب السيولة لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2012	112
8-3	نسب المردودية لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2012	112

فهرس الجـداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية.	20
2-1	خصائص السلوك البيئي	26
1-2	الميزانية الوظيفية	51
2-2	تغيرات رأس المال العامل الصافي الإجمالي	53
3-2	حالات العجز في الخزينة و علاجها	58
4-2	نسب التمويل	61
5-2	نسب السيولة	62
6-2	نسب المردودية	63
7-2	أنواع التكاليف البيئية	68

1-3	مؤشرات عن الأداء البيئي لمؤسسة فرتيال خلال الفترة 2010-2012.	91
2-3	المشاريع المهمة التي تقوم بها مؤسسة فرتيال لتعديل سلوكها البيئي	92
3-3	الميزانية الوظيفية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر جانب الاستخدامات للفترة 2010-2013	94
4-3	الميزانية الوظيفية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر جانب الموارد للفترة 2010-2013	95
5-3	تطورات رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010- 2013	95
6-3	تطور الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010- 2013	96
7-3	قيم الخزينة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010- 2013	97
8-3	الميزانية المالية المختصرة للأصول لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010-2013	97
9-3	الميزانية المالية المختصرة للخصوم لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010-2013	98
10-3	نسب الهيكلة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010 – 2013	98
11-3	نسب السيولة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010 – 2013	99
12-3	نسب المردودية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010- 2013	100
13-3	الميزانية الوظيفية لمؤسسة فرتيال جانب الاستخدامات للفترة 2007-2009	104
14-3	الميزانية الوظيفية لمؤسسة فرتيال جانب الموارد للفترة 2007-2009	105
15-3	الميزانية الوظيفية لمؤسسة فرتيال جانب الاستخدامات للفترة 2010-2012	105
16-3	الميزانية الوظيفية لمؤسسة فرتيال جانب الموارد للفترة 2010-2013	106
17-3	تطورات رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2009	106
18-3	تطورات رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة فرتيال للفترة 2010- 2012	107
19-3	تطور الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة فرتيال للفترة 2007- 2009	107
20-3	تطور الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة فرتيال للفترة 2010-2012	108
21-3	قيم الخزينة الصافية الإجمالية لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2009	108
22-3	قيم الخزينة الصافية الإجمالية لمؤسسة فرتيال للفترة 2010-2012	109
23-3	الميزانية المالية المختصرة للأصول لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2009	109
24-3	الميزانية المالية المختصرة للخصوم لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2009	109
25-3	الميزانية المالية المختصرة للأصول لمؤسسة فرتيال للفترة 210-2012	110
26-3	الميزانية المالية المختصرة للخصوم لمؤسسة فرتيال للفترة 2010-2012	110
27-3	نسب الهيكلة لمؤسسة فرتيال للفترة 2007- 2012	110
28-3	نسب السيولة لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2012	111
29-3	نسب المردودية لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2012	112

المقدمة العامة

أهمية الدراسة:

نتيجة لتطور العلاقة القائمة بين المحيط الخارجي والمؤسسة الاقتصادية، أدت عدة تحديات وعوامل إلى تغيير النظرة التقليدية للمؤسسة الاقتصادية التي كانت محصورة في الجانب الاقتصادي وزيادة الأرباح، واعتبار المحيط الخارجي مستقر نوعا ما ولا يؤثر في المؤسسة بل يدعمها نسبيا، فالقضايا التي أثيرت مؤخرا والتي على رأسها العولمة، التطور التكنولوجي والتنمية المستدامة أخرجت المؤسسة الاقتصادية من عزلتها الداخلية كنظام مغلق إلى نظام مفتوح على محيطه الخارجي وأكثر تعقيدا وغموضا، مما تسبب في ظهور أطراف أخرى تمارس ضغوطا عليها وتؤثر في نشاطها وأبرز لها أدوار جديدة اجتماعية وسياسية وبيئية كانت مهملة سابقا، الأمر الذي أدى إلى وضع حدود جديدة وأضاف معطيات أخرى إلى التزامات المؤسسة الاقتصادية.

وباعتبار البيئة أحد متغيرات المحيط التي تؤثر على المؤسسة الاقتصادية،لم يعد بقاء واستمرار هذه الأخيرة متوقف على تقديم السلع والخدمات وتحقيق الربح وتحسين الأداء المالي بل أصبح متوقف على تقليل الآثار السلبية التي تلحقها بالبيئة والناتجة عن ممارسة أنشطتها، ولعل من أبرزها الاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية ومشكلة التلوث البيئي، التي أصبحت من القضايا الأساسية المعقدة في العصر الحالي والتي يجب على المؤسسة الاقتصادية معالجتها لأنها الطرف الأول المسبب لها.

لم تبقى المؤسسات الاقتصادية في منأى عن هذه التطورات، حيث أصبحت تعرف إقبالا كبيرا وايجابيا على إدماج الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الإستراتيجية وأولويات سياستها التسييرية، من خلال تبنيها لسلوكيات وتقنيات إدارية حديثة تخدم حماية البيئة، صيانة مواردها وتقديم منتجات صديقة للبيئة، مما يعطيها المرونة اللازمة في التعامل مع المتطلبات الجديدة التي يفرضها عليها المحيط، والتي تشكل مركز الاهتمام والمصدر الجديد لتحسين الأداء المالي خاصة مع زيادة التشريعات والقوانين البيئية وتنامي الوعي البيئي لدى المستهلك وجماعات الضغط التي قد تؤثر على مصير المؤسسة، وبالتالي فهي تسعى لتحقيق التكيف الايجابي مع متغيرات المحيط ومتطلباته الجديدة ومواجهة حدة المنافسة بما يكفل بقاء، استمرار وتوسع المؤسسة وتفوقها.

وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة للوقوف على كيفية تأثير السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث أصبحت لمسؤولية المؤسسة اتجاه البيئة أهمية متزايدة وذلك بتأثيرها على أدائها المالي.

إشكالية الدراسة:

عرفت المؤسسات الاقتصادية تحولات عميقة في المبادئ والسلوكيات تماشيا مع تغيرات المحيط في مجالات مختلفة كالتقدم التكنولوجي، شدة المنافسة وتعدد رغبات الزبائن واحتياجاتهم، لذلك لم يعد نجاح المؤسسات يقتصر على تحقيق الأرباح فقط بل أخذ أبعاد أخرى تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، المحافظة على البيئة والمساهمة في رفاهية المجتمع الذي تنشط فيه، ومن هذا المنطلق تظهر معالم الإشكالية التالية:

كيف يؤثر السلوك البيئي لمؤسستي مصبرات عمر بن عمر وفرتيال على أدائهما المالي؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية تمكننا من الإجابة عن الموضوع يمكن حوصلتها فيما يلي:

- فيما تتمثل العوامل المؤثرة في تغيير أو اختلاف سلوكيات حماية البيئة؟
- ما هي العناصر التي تعطي في مجموعها صورة عن السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل تبني السلوك البيئي يحسن الأداء المالي لمؤسستي مصبرات عمر بن عمر ومؤسسة فرتيال؟

فرضيات الدراسة:

على أساس الإشكالية يتم طرح الفرضيات التالية:

- يتحدد سلوك المؤسسة الاقتصادية اتجاه قضايا البيئة نتيجة لتأثير القوانين والتشريعات المفروضة عليها وتأثير أصحاب المصلحة والمستهلكين.
- الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يتأثر بعدة عوامل منها التكلفة البيئية.
- إن التزام كل من مؤسستي مصبرات عمر بن عمر وفرتيال بسلوك بيئي سيحسن من أدائهما المالي في المدى الطويل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف أهمها:

- الحفاظ على البيئة ووجوب حمايتها من مختلف مخاطر التلوث.
- تسليط الضوء على مفهوم السلوك البيئي الذي يتسم بالحداثة النسبية في التطبيق بالمؤسسات الاقتصادية خاصة الجزائرية.
- التعرف على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه.
- إبراز أهمية تبني السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية وتأثير ذلك على أدائها المالي.
- تغيير النظرة السلبية للمؤسسات التي لا تلتزم بالسلوك البيئي باعتباره غير مؤثر على سمعتها.

أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيارنا للموضوع في النقاط التالية:

- الميل الشخصي للبحث في مواضيع لها علاقة بالبيئة والمؤسسة.
- عدم اهتمام معظم المؤسسات الاقتصادية بالمشاكل البيئية التي تتسبب فيها، وعدم محاولتها لإيجاد الطرق الملائمة لمعالجتها.
- الرغبة في ربط متغير مهم وهو السلوك البيئي للمؤسسة بالأداء المالي الذي يصب في صميم تخصصنا.

منهج الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لماله من خصائص مساعدة على الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة قصد إسقاط الجانب النظري على واقع مؤسستي مصبرات عمر بن عمر وفرتيال، وبهدف الوصول لعرض نتائج الدراسة استعنا بالأسلوب التحليلي المقارن لتحديد اتجاه تطورات تلك المؤشرات وكان

ذلك من خلال تحديد فترتين زمنيتين، بالنسبة لمصبرات عمر بن عمر كانت الفترة الأولى قبل إدماجها للبعد البيئي والثانية بعد إدماجه، أما مؤسسة فرتيال الفترة الأولى كانت قبل حصولها على شهادة الايزو14001 والثانية بعد حصولها على الشهادة.

أدوات الدراسة:

شملت الدراسة على الأدوات التالية:

- الملاحظة والمقابلة لجمع المعلومات المتعلقة بالسلوك البيئي لمؤسسة عمر بن عمر.
- مواقع الانترنت الخاصة بمؤسسة فرتيال لتحصيل المعلومات الخاصة بسلوكها البيئي.
- القوائم المالية لكلتا المؤسستين والمتمثلة في الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج.
- مؤشرات التوازن المالي: رأس المال العامل الصافي الإجمالي، الاحتياج من رأس المال العامل، الخزينة الصافية الإجمالية.
- النسب المالية: نسب الهيكلة، نسب السيولة، نسب المردودية.

الدراسات السابقة:

إن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تبني سلوك بيئي موضوع حديث يخضع دائما للبحث في مجرياته، إذ لا توجد كتب متخصصة تتناول هذا الموضوع وإن وجدت فهي قليلة ومعلوماتها محدودة، إلا أن هناك بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أهمها:

- **دراسة عادل عشي2005**، الهدف من هذه الدراسة معرفة عملية تقييم الأداء المالي وتحديد المعايير والمؤشرات المستخدمة وإسقاطها على مؤسسة صناعية للكوابل ببسكرة، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث على القوائم المالية لحساب مؤشرات التوازن الساكن، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي عدم كفاية التحليل الساكن بحيث يجب اللجوء إلى التحليل الحركي المالي، في حين تهدف دراستنا لمعرفة أثر السلوك البيئي لمؤسستي مصبرات عمر بن عمر وفرتيال على أدائهما المالي، وذلك بجمع وتحليل المعطيات التي تخدم موضوعنا فيما يخص الجوانب البيئية ومحاولة الوصول إلى نوع السلوك البيئي الذي تنتهجه المؤسستين محل الدراسة، وكذلك تقييم أدائهما المالي باستخدام النسب المالية إلا أن الدراسة السابقة لم ترتبط بإحدى المتغيرات البيئية أو السلوك البيئي.
- **دراسة كل من نور الدين جوادي، هالة جديدي وعقبة عبد اللاوي 2012**، الهدف من هذه الدراسة الوصول إلى قراءة حول السلوك البيئي للمؤسسة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المقابلة والملاحظة للحصول على جميع الإجراءات التي قامت بها المؤسسة من أجل حماية البيئة وتصنيفها بيئيا، وخلصت هذه الدراسة إلى أن انتهاج المؤسسة للسلوك البيئي يحسن من أدائها البيئي، وما ينتج عنه من مزايا الحد من التلوث واحترام التشريعات القانونية في إطار حماية البيئة وهذا كأرضية لحصول مؤسسة الورود على شهادة الايزو 14001، في حين تهدف دراستنا إلى توضيح الأثر الذي يخلفه السلوك البيئي على الأداء المالي وتم تطبيقه على مؤسسة فرتيال المتحصلة على هذه الشهادة ومؤسسة مصبرات عمر بن عمر التي تسعى للحصول عليها، بالإضافة إلى ذلك لا ترتبط الدراسة السابقة بالأداء المالي على عكس دراستنا.

- **دراسة "Béatrice Bellini"2003**، الهدف من الدراسة معرفة ضرورة إدماج البعد البيئي في تسيير المؤسسة، شملت الدراسة عينة من المؤسسات ذات أنشطة مختلفة في مجال الكيمياء، المعادن والمواد الغذائية بمنطقة نورد، من خلال إرسال 133 استبيان استرجع منها 33 استبيان حللت باستخدام برنامج spss بهدف تحديد صنف السلوك، وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المتمثلة في الضغوطات التشريعية، شركات التأمين، البنوك والزبائن هي أكثر استجابة لتبني البيئة على عكس متغيرات العمر والنشاط والحجم، ورغم الجمود الهيكلي وارتفاع تكاليف التخطيط فإن هذه المتغيرات أقل استجابة لتبني البيئة، في حين تهدف دراستنا إلى ضرورة تبني البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية وما أثر ذلك على الأداء المالي ومعرفة أهم الضغوطات التي جعلت المؤسسة تدمج البعد البيئي ضمن أولوياتها إلى أن الدراسة السابقة لم ترتبط بالأداء المالي.

التوثيق العلمي:

لتغطية الجانب النظري من الدراسة تم جمع المعلومات من مختلف المصادر كالكتب، المجلات المتخصصة، الرسائل الجامعية وبعض الملتقيات المتخصصة في هذا المجال بالإضافة إلى مواقع الانترنت.

أما الجانب التطبيقي من الدراسة فقد تم جمع المعلومات من خلال الزيارة الميدانية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر وإجراء مقابلات شخصية مع المدراء والمسؤولين، ومن خلال موقع الانترنات بالنسبة لمؤسسة فرتيال، والحصول على الميزانيات والقوائم المالية للمؤسستين.

شرح المصطلحات الأساسية:

- المؤسسة الاقتصادية: هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، بهدف جمع عوامل الإنتاج بغية إنتاج أو تبادل السلع أو الخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق الأهداف المسطرة التي وجدت من أجلها.
- السلوك البيئي: هو ذلك السلوك الذي يهدف إلى الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تفاعل المؤسسة مع البيئة، وذلك بالقضاء على التلوث وتحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأقل قدر من الطاقة وترشيد الاستهلاك، مما يسمح بزيادة الإنتاج الأخضر والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها بغض النظر عن ضغط القوانين والتشريعات.
- نظام الإدارة البيئية: يمثل جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي، أنشطة التخطيط، المسؤوليات، الإجراءات، العمليات والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق المراجعة والمحافظة على السياسة البيئية.
- الأداء المالي: هو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة، يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بالفرص الاستثمارية.

- التكاليف البيئية: المصروفات والالتزامات النقدية التي تصرف على كل من شأنه أن يؤدي للمحافظة على النظام البيئي من معدات وغيره وما يثبت التزام المؤسسة بالمعايير البيئية.
- الأداء البيئي: النتائج الكمية لقياس نظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمنظمة.

هيكل الدراسة:

بغية تحقيق الأهداف المرجوة واختبار صحة الفرضيات، وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

- الفصل الأول: خصص هذا الفصل للتعرف على المفاهيم المرتبطة بالمؤسسة الاقتصادية، البيئة والتنمية المستدامة بالإضافة إلى تطور الاهتمام بالبيئة في المؤسسة الاقتصادية للوصول إلى مفهوم السلوك البيئي، مفرداته، أصنافه ومختلف العوامل التي تحدده.
- الفصل الثاني: شمل هذا الفصل على مفاهيم أساسية حول الأداء المالي ومؤشرات تقييمه، كما تضمن إبراز أثر تبني المؤسسة الاقتصادية للسلوك البيئي على أدائها المالي من خلال أثر المسؤولية الاجتماعية، التكاليف البيئية والأداء البيئي على الأداء المالي.
- الفصل الثالث: تعرض هذا الفصل إلى دراسة الأداء المالي لمؤسستي مصبرات عمر بن عمر بقالمة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى2013 وفرتيال بعنابة من2007 إلى 2012 في ظل تبنيهما السلوك البيئي، من خلال تقديم المؤسستين وتوضيح السلوك البيئي لكل منهما ثم تقييم أدائهما المالي، ليتم تفسير النتائج قبل تبني البعد البيئي وبعد تبنيه فيما يخص مؤسسة عمر بن عمر بينما مؤسسة فرتيال فقد تم تفسير نتائج تقييم أدائها المالي قبل وبعد حصولها على شهادة الايزو.

صعوبات الدراسة:

خلال إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا عدة عراقيل صعبت علينا دراسة الموضوع، منها ما يخص الجانب النظري والمتمثلة في قلة المراجع التي تتناول موضوع السلوك البيئي وتوضيح أثره على الأداء المالي، ومنها ما يخص الجانب التطبيقي والمتمثلة في صعوبة تحديد مؤشرات لقياس الأداء البيئي والتكاليف البيئية للمؤسسة، وصعوبة الحصول على القوائم المالية وقبول إجراء الدراسة الميدانية، حيث تمت الموافقة بعد عناء كبير وقضاء شوط طويل فقط للوصول إلى مجرد قبول دخولنا للمؤسسة.

تمهيد:

لم يبقى موضوع الاهتمام بالبيئة موضوعا هامشيا، بل أصبح من العناصر الأساسية للعالم الحديث من حيث الأهمية نتيجة للعلاقة الطردية بين التطور الصناعي والتكنولوجي والضرر المحدق بالبيئة جراء هذا التطور، وما يتبعه من أضرار بشرية في هذا الإطار، ومن أجل حماية البيئة وتحقيق بيئة اقتصادية وتأثير متبادل بينهما، سعت المؤسسات إلى إدماج البعد البيئي في إستراتيجياتها وضمن عناصر سياساتها التسييرية من خلال تبنيها للممارسات والتقنيات الحديثة التي تخدم حماية البيئة والإنسانية وتحارب التلوث دون إهمال الأهداف التي وجدت من أجلها محققة بذلك ما يعرف في الأدبيات النظرية بالسلوك البيئي ومتطلبات التنمية المستدامة.

يتضمن هذا الفصل المفاهيم المرتبطة بالمؤسسة الاقتصادية والبيئة والتنمية المستدامة بالإضافة إلى تطور الاهتمام بالبيئة في المؤسسة الاقتصادية للوصول إلى مفهوم السلوك البيئي ومفرداته، أصنافه ومختلف العوامل التي تحدده من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: دمج البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: مدخل للسلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: محددات السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: دمج البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية

على الرغم من أن المؤسسة الاقتصادية عصب الحياة الاقتصادية والخلية الأساسية لبنية الاقتصاد الوطني إلا أنه لا يمكن اعتبار حماية البيئة شرط لبقاء المؤسسة فقط بل هي عنصر ريادي لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

تمثل المؤسسة الاقتصادية الأداة الرئيسية لإحداث التنمية والنمو في أي بلد كان، فتعتبر خلية إنتاج يتم فيها تجميع ودمج بعض العناصر الاقتصادية ولهذا كانت محور للمفكرين والباحثين الاقتصاديين.

1- مفهوم المؤسسة الاقتصادية:

من الصعب أن نحيط في تعريف واحد معنى كلمة مؤسسة، فهي مفهوم يتميز بالشمولية ويمكن أن ينضر إليه من زوايا متعددة، لذلك تعددت التعاريف التي حاولت الإحاطة بهذا المفهوم سواء من الناحية القانونية، التنظيمية، الإنتاجية، أومن خلال النظام المفتوح الذي يجعلها تؤثر وتتأثر ببيئة الأعمال المحيطة، حيث تعد البيئة الطبيعية أبرز أركانها، حيث يمكن تعريفها[1]:

- من المنظور القانوني: تعد المؤسسة الاقتصادية تجمع بشري يتم من خلاله توحيد جهود أعضائه وتضافرها من أجل تحقيق أهداف مشتركة أنشأت المؤسسة من أجلها، وفق إطار قانوني يحدد حقوق وواجبات وصلاحيات الأفراد العاملين بها والعلاقات التي تربطهم ببعضهم وبالمحيط الخارجي.
- من المنظور التنظيمي: تعد المؤسسة جملة من الوظائف والمهام والمسؤوليات المترابطة، تتصل ببعضها ضمن قنوات متعددة، حيث يختلف كل هذا باختلاف تلك الوظائف والمهام وقنوات الاتصال إذ لكل منها البناء التنظيمي الذي يلائمها، ويتم إدارة كل ذلك وفق جملة من التقنيات والمهارات تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وصنع القرار.
- من منظور النظم: تعد المؤسسة الاقتصادية نظاما متشابكا مفتوحا يتكون بدوره من مجموعة من الأنظمة الفرعية يؤثر ويتأثر ببيئة الأعمال المحيطة به، حيث يمثل العملاء والموردين والمنافسة وتقلبات الأسواق وغيرها العناصر الأكثر تأثيرا فيه علاوة على المكونات الاقتصادية الأخرى والقانونية والمناخ السياسي والثقافي والاجتماعي وغيره.
- من المنظور الإنتاجي: إن محصلة وظائف المؤسسة الاقتصادية تتمثل في وظيفة الإنتاج التي يعبر عنها بأنها عمليات مزج وتحويل للمدخلات المادية والبشرية وتناسقها وفق نسب معينة تعطي في الأخير مخرجات من سلع وخدمات جاهزة للاستعمال تتعدد فيها المنافع والمزايا لطالبيها ومسيريها وعامليها وللمجتمع بأسره.

استنادا إلى ما سبق تعد المؤسسة الاقتصادية كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين بهدف جمع عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل السلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق الأهداف المسطرة.

وعليه يمكن استنتاج الخصائص التالية للمؤسسة الاقتصادية:

- للمؤسسة الاقتصادية بعدا اقتصاديا بالدرجة الأولى يتمحور حول مجمل النشاطات التي تقوم بها والمتمثلة في مختلف عمليات تحويل المدخلات بمنتهى الإتقان وباقتصاد كبير في التكاليف والجهد والوقت، بالتوافق مع احترام متطلبات وتطلعات العميل ضمن

---

[1]- العديد من المراجع أهمها:

- منير نوري، **تسيير الموارد البشرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص.17.
- أحمد بن عيشاوي، **المؤسسة الاقتصادية والبعد الاستراتيجي للإدارة البيئية، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهنات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، ص.170.

مواصفات الجودة المطلوبة مما يمكنها من تخفيض سعر التكلفة إلى أقل حد ممكن ويتيح لها البيع بأسعار تنافسية.

- للمؤسسة الاقتصادية بعدا قانوني من خلال جملة القوانين التي تحدد وتنظم مختلف أنشطتها وعلاقات أفرادها فيما بينهم ومع العالم الخارجي.
- للمؤسسة الاقتصادية بعدا اجتماعيا وثقافيا من خلال العلاقات الاجتماعية التفاعلية المختلفة التي تربط أفرادها وسلوكياتهم وتصرفاتهم وأفكارهم حيال المؤسسة ضمن ما يعرف بالثقافة التنظيمية التي تعد واحدة من بين أهم مركبات بيئة الأعمال الداخلية.
- كما أن للمؤسسة الاقتصادية أبعاد سياسية، تكنولوجية، اجتماعية وبيئية عليها التكيف معها.

2- أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تختلف أهداف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به، و حسب توجهات أصحابها وبالرغم من صعوبة حصرها ، إلا أن أغلبية المؤسسات تسعى أساسا لتحقيق الأهداف الآتية[1]:

- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:
  - تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة وهو الربح حتى تتمكن من تغطية احتياجاتها المالية وتوسيع قدراتها الإنتاجية وتطويرها والحفاظ عليها مما يسمح لها بالصمود أمام منافسيها.
  - تغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع.
  - عقلنة الإنتاج من خلال الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها.
- الأهداف الاجتماعية: تتعلق بضمان مستوى مقبول من الأجور، تحسين مستوى معيشة العمال إقامة أنماط استهلاكية معينة، الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال، توفير تأمينات ومرافق عامة.
- الأهداف الثقافية والرياضية: كتوفير وسائل ترفيهية وثقافية، تدريب العمال المبتدئين، رسكلة القدامى وتخصيص أوقات للرياضة.
- الأهداف التكنولوجية: كإنشاء هيئة للبحث والتطوير، استعمال وسائل إعلامية حديثة لربح الوقت وتقليص التكلفة والحصول على معلومات دقيقة وموثوقة.

3- تصنيفات المؤسسات الاقتصادية:

تأخذ المؤسسات الاقتصادية أشكال مختلفة ومتعددة يصعب دراستها بصفة إجمالية نظرا للامتيازات التي تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها، لذلك تصنف المؤسسات حسب معايير مختلفة نذكر أهمها:

3-1- تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني:

طبقا لهذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات خاصة ومؤسسات عمومية ومؤسسات مختلطة كالآتي:

- ❖ المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى الخواص وتتفرع إلى نوعين مؤسسات خاصة فردية ومؤسسات خاصة في شكل شركات.

[1] - ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص.10.

- المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي يمتلكها فرد واحد يعتبر صاحب رأس المال، يقوم بنفسه بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة فيها، هذا ما يجعله المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعماله ولهذا النوع من المؤسسات عدة مزايا نذكر منها[1]:
  - السهولة في التنظيم والإنشاء.
  - صاحب المؤسسة الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة وهذا ما يجعله يعمل بكفاءة وجد لتحقيق أكبر ربح.

أما عيوب هذا النوع من المؤسسات تتمثل فيما يلي[2]:
  - نقص رأس المال مادام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم بإمداد المؤسسة بعنصر المال.
  - صعوبة الحصول على قرض من المؤسسات المالية بسبب قلة الضمان.
  - قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- الشركات: تعرف الشركة بأنها عبارة عن مؤسسة تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهما بتقديم حصة من المال أو من العمل لاقتسام ما قد ينتج عن هذه الشركات من أرباح أو خسائر، ويكفي معرفة نوع الشركة حتى يستطيع كل من يتعامل معها أن يعرف الأحكام السارية عليها ومدى مسؤولية الشركاء فيها دون الحاجة للاطلاع على عقد تأسيسها، كما يجب أن تتوفر بعض الشروط عند إنشائها طبقا للقانون التجاري مثل توفير الرضا بين الشركاء، الأهلية، المحل، السبب[3].

تقسم الشركات بشكل عام حسب القانون التجاري الجزائري إلى قسمين رئيسيين هما:

- شركات الأشخاص: يمكن اعتبارها كإعادة اندماج لعدد معين من المؤسسات الفردية حيث تجمع رؤوس أموال أكبر وبالتالي احتلال اكبر مجال للنشاط الاقتصادي، تنقسم هذه الشركات حسب القانون التجاري الجزائري إلى:
  - شركات التضامن: وهي من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصة نقدية، عينية أو حصة عمل قد تساوي قيمتها وقد تختلف من شريك لآخر، وللشركاء بالتضامن صفة التاجر وهم مسؤولون من غير تحديد وبالتضامن عن دين الشركة، يتألف عنوان الشركة من أسماء جميع الشركاء أو بعضهم[4].
  - شركات التوصية البسيطة: وتشمل فئتين من الشركاء، شركاء متضامنون يمكنهم إدارة الشركة وهم مسؤولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون إضافة إلى حصصهم في رأس المال، وكذلك شركاء موصون تتحدد مسؤوليتهم بقدر حصصهم إذ لا يمكنهم أن يقوموا بإدارة الشركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة[5].
  - شركات المحاصة: وهي نوع خاص من الشركات لا تتمتع بشخصية اعتبارية و لا رأس مال ولا عنوان، فهي عقد يلتزم بمقتضاه شخص أو أكثر بأن يقدم كل منهم حصة من

---

(1)- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007، ص.26.
(2)- المرجع نفسه، ص.26.
(3)- مصطفى كمال طه، **الشركات التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص.70.
(4)- القانون التجاري الجزائري، المادة 551-552 من المرسوم التشريعي رقم 08/93، المؤرخ في 25 أفريل 1993.
(5)-القانون التجاري الجزائري، المادة 563 من المرسوم التشريعي رقم 08/93، المؤرخ في 25 أفريل 1993.

المال أو العمل للقيام بعمل واحد أو بعدد من الأعمال قصد اقتسام الأرباح وتحمل الخسائر بين الشركاء[1].

- شركات الأموال: وهي الشركات التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي كشركات الأشخاص بل تقوم على الاعتبار المالي بحيث يستطيع كل شخص المساهمة في رأس مالها، بمعنى أن اهتمام الشركة يوجه إلى جمع رأس المال اللازم لها دون البحث في شخصية الشريك[2].

وتنقسم هذه الشركات إلى:

- الشركات ذات المسؤولية المحدودة: وهي شركة تتألف من شخصين أو أكثر بحيث عدد الشركاء يكون محدد فيها وعلى اعتبار أن يقسم إلى حصص متساوية بحيث الحد الأدنى لكل حصة محدد أيضا، مع أن تلك الحصص غير قابلة للتداول، أما إدارة الشركة فيمكن أن تسند لأحد الشركاء أو أكثر، ويمكن أن يكلف بها طرف أجنبي، كما أن الشركاء يتحملون الخسارة إذا تحققت في حدود نسبة مساهمة كل واحد منهم في رأس مال الشركة، حسب القانون التجاري الجزائري فإن رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا يقل عن مائة ألف دينار جزائري ويقسم إلى حصص متساوية لا تقل كل واحدة منها عن ألف دينار، كما لا يسمح أن يتجاوز عدد الشركاء في هذا النوع من الشركات عن عشرون شخصا وإذا تجاوز هذا العدد تحول إلى شركة مساهمة في أجل لا يتعدى السنة[3].
- شركات المساهمة أو ذات أسهم: تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصص من رأس المال على شكل أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول يقوم المساهمون بشرائها عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام ويتم تداولها في السوق الثانوية ويكون كل شريك مسؤول عن ديون الشركة بمقدار ما يملكه من أسهم، حسب القانون التجاري الجزائري يجب أن يفوق رأس مالها خمس ملايين دينار جزائري[4].
- شركات التوصية بالأسهم: تتكون من فئتين من الشركاء، المتضامنون والموصون، ويقسم رأس مال هذه الشركة إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول ويكون الشركاء فيها مسؤولون بالتضامن في كافة الأموال وديون الشركة والمساهمون يدعون بالموصون وهم مساهمون يتقاسمون الأرباح والخسائر بقدر حصتهم في رأس المال ويعاملون معاملة المساهمين في شركات المساهمة، وتعنون الشركة باسم واحد أو أكثر من الشركاء[5].
- الشركة ذات الشخص الوحيد: تتأسس هذه الشركة من شخص واحد يمارس جميع السلطات المخولة عاديا لجمعة الشركاء وهو ما ينص عليه القانون التجاري الجزائري[6].

---

(1)- عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص.32.
(2)- عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص.27.
(3)- القانون التجاري الجزائري، المادة 566 من المرسوم التشريعي رقم 08/93، المؤرخ في 25 أفريل 1993.
(4)- القانون التجاري الجزائري، المادة 593 من المرسوم التشريعي رقم 08/93، المؤرخ في 25 أفريل 1993.
(5)- أكرم يامكي، **القانون التجاري: الشركات دراسة مقارنة**، دار الثقافة، عمان، 2008، ص.419.
(6)-القانون التجاري الجزائري، المادة 564 من الأمر رقم 27/96، المؤرخ في 09 ديسمبر 1996.

- المؤسسات العمومية: وهي المؤسسات التي يكون رأس مالها تابع للدولة بكامله ولا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاؤوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك[1].
- المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

2-3- تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار الاقتصادي:

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى ثلاث أنواع هي[2]:

- المؤسسات الفلاحية: تعتبر مؤسسة فلاحية كل المؤسسات الاقتصادية التي يرتبط نشاطها مباشرة بالأرض أي بالموارد الطبيعية القابلة للاستهلاك في صورتها الأولية أو القريبة منها، وعليه فإن كل المؤسسات المتعلق نشاطها الإنتاجي بالزراعة والصيد البحري وتربية المواشي تعتبر مؤسسات اقتصادية فلاحية.
- المؤسسات الصناعية: تعبر عن تلك المؤسسات التي ينحصر نشاطها الإنتاجي في تحويل الموارد بغرض جعلها صالحة للاستهلاك أو أقدر على تحقيق الإشباع، وتنقسم المؤسسات الصناعية عموما إلى مؤسسات الصناعات الخفيفة التي ينصب نشاطها في الإنتاج الاستهلاكي، ومؤسسات الصناعات المصنعة أو الثقيلة التي ينصب نشاطها في إنتاج وسائل الإنتاج.
- المؤسسات الخدمية: وهي المؤسسات التي تنشط في مجال التجارة، التعليم، النقل، الصحة، وأنشطة مختلف المؤسسات النقدية و المالية، وإن كانت هذه المؤسسات مختلفة عن سابقتها الفلاحية والصناعية من حيث طبيعتها وخاصة منتجاتها فإنها تعتبر مؤسسات ذات أهمية بالغة كما يعتبر وجودها ومدى تطورها من حيث نوعية وجودة منتجاتها عاملا أساسيا لقيام المؤسسات سابقة الذكر.

3-3- حسب معيار الحجم:

تصنف حسب هذا المعيار المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة، إن معيار حجم النشاط قد يتخذ أشكال عديدة منها رقم الأعمال، عدد العمال، حجم الإنتاج أو رأس المال الخاص[3].

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول البيئة والتنمية المستدامة

يتضمن هذا المطلب المفاهيم المختلفة لكل من البيئة ومشكل التلوث والتنمية المستدامة.

1- مفهوم البيئة:

ليس من اليسر كما قد يتصور البعض وضع تعريف محدد لمصطلح البيئة وذلك لتعدد المفاهيم المستخدمة لهذا المصطلح في كل فرع من فروع العلوم المختلفة، وهذا راجع إلى طبيعة الدراسة التي تتناول الموضوع، فالبيئة تحتوي على جميع العناصر الموضوعية والذاتية التي تشكل إطار الحياة للأفراد، وعليه فإن نظرة الاقتصادي لمفهوم البيئة تركز على الجانب المالي البحت، في حين ينظر لها الاجتماعي في إطار اجتماعي، كما يركز

---

[1]- أحمد طرطار، **تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص.16.

[2]- عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص.27.

[3]- بن حبيب عبد الرزاق، **إقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص.10.

البيولوجي على الجانب الصحي، ومهما يكن فالباحث في كل فرع من هذه العلوم يعرف البيئة وفقا لرؤيته الصادرة عن زاوية تخصصه الدقيق[1] .

تعرف البيئة لغة بأنها كلمة مشتقة من الفعل "بوأ" بمعنى المأوى والمكانة والمقام والوسط المناسب لحياة الإنسان[2] .

أما المشرع الجزائري فقد عرفها بأنها: «تتكون من الموارد الطبيعية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية[3] ».

كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 بأنها: «رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[4] ».

مما سبق يتبين لنا أن البيئة مصطلح شاسع الاستخدام يرتبط مدلوله بنمط العلاقة بينها وبين مستخدميها، فنقول البيئة الطبيعية، البيئة الصناعية، البيئة الصحية، البيئة الاجتماعية، البيئة الثقافية والبيئة السياسية، وعليه فإن مفهوم البيئة يعني كل مكونات الوسط الذي يتفاعل فيه الإنسان مؤثرا أو متأثرا.

2- التلوث البيئي:

إن لمشكل التلوث البيئي أهمية بالغة لما له من آثار سلبية جسيمة على جميع جوانب الحياة، وقد نتجت هذه المشاكل جراء استخدام الموارد واستهلاكها وطرح المزيد من المخلفات الصناعية المختلفة، مما يسبب اضطراب البيئة وهي الحالة التي تفوق فيها المخلفات القدرة الاستيعابية للبيئة، ما يؤدي إلى ظهور مشاكل بيئية تتطلب إيجاد حلول سريعة لها قبل أن تتفاقم خطورتها وتتزايد تبعا لذلك تكاليف التخلص منها[5] .

أما تعاريف التلوث فقد تنوعت إلا أنها تدور حول نفس المعنى، ونذكر منها ما يلي:

عرفه المشرع الجزائري على أنه: «كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب في كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية[6] ».

وحسب القانون الدولي للتلوث الصادر عن الأمم المتحدة سنة 74/09/1 تم تعريفه على أنه: «مختلف النشاطات الإنسانية التي تؤدي بالضرورة لزيادة أو إضافة مواد أو طاقة جديدة إلى البيئة، حيث تعمل هذه الطاقة أو المواد على تعريض حياة الإنسان أو صحته أو رفاهيته أو مصادر الطبيعة للخطر سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر[7] ».

---

[1]- Xavier michel, Patric cavaillé, **management des risque pour un développement durable: qualité, santé, sécurité, environnement**, DUNOD, France, 2009, p.94.

[2]- عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية: الحماية الإدارية للبيئة** ، دار اليازوري، عمان، 2009، ص.30.

[3]- قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية رقم 43، المؤرخة في 2003/07/20، ص.10.

[4]- عائشة بن عطا الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، ملتقى دولي حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، يومي 6و7 نوفمبر 2012، ص.3.

[5]- أحمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، **المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص.17.

[6]- قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية رقم 43، المؤرخة في 2003/07/20، ص.10.

[7]- صالح وهبي، **قضايا علمية معاصرة**، المطبعة العلمية، دمشق، 2004، ص.82.

ويعرف أيضا بأنه: «كل تغيير يطرأ على الصفات الفيزيقية أو الكيميائية أو البيولوجية للبيئة مما يؤدي إلى إفسادها وجعلها خطرا على صحة الإنسان والحيوان، وغالبا ما يكون النشاط الإنساني هو مصدر هذا التلوث، وبذلك يكون التلوث ضربا من التدهور البيئي، أي التحول في بعض صفات البيئة وسماتها إلى ما يضر بالإنسان وما يقبل عليه من أنشطة[1]».

مما سبق يمكننا تعريف التلوث في أنه كل تأثير سلبي يؤدي إلى الأضرار بكفاءة العملية الإنتاجية أي إضعاف كفاءة الموارد وزيادة تكاليف العناية بها وحمايتها من أضرار التلوث البيئي، وينقسم التلوث إلى تلوث مادي يشمل تلوث الهواء والماء والتربة وتلوث معنوي كالضوضاء.

3- مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها:

إن أحد التعريفات الأكثر شهرة للاستدامة هو الذي تقدمت به لجنة بروتلاند وهي اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، بأنها: «التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها[2]».

وفي تعريف آخر يمثل محاولة الربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية: «هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل مابين البيئية والاقتصاد[3]».

ولا تركز التنمية على الجانب البيئي بل تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1):تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

المصدر: عثمان محمد غنيم، أحمد أبوزنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها،تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، عمان، 2006، ص.42.

من خلال الشكل يتضح أن التنمية المستدامة هي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للمواد، ويمكن توضيح هذه الأبعاد كالآتي[4]:

---

[1]- قريد سمير، **حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص.43.

[2]- علي قابوسة، حمزة طيبي، **منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد04، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، 2014، ص.183.

[3]- أحمد تي، حمزة بالي، **إستراتيجية الإنتاج النظيف ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد05، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2012، ص.169.

[4]- العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص.25.

- البعد الاقتصادي: ويتمثل في تحسين جميع الظروف الاقتصادية، وهذا لن يتم إلا بالاستخدام العقلاني والرشيد للموارد المتاحة من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع .
- البعد الاجتماعي: ويتحقق هذا البعد من خلال المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية وهذا من خلال التوزيع العادل للدخل القومي والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، إضافة إلى عدم وجود فروق بين طبقات المجتمع.
- البعد البيئي: تهدف التنمية المستدامة من خلال هذا البعد إلى المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية واستغلالها استغلالا رشيدا وأمثل، إضافة إلى الحفاظ على النظم السيكولوجية والنهوض بها، ومحاولة تقليل نسب التلوث وهذا من أجل الحفاظ على التوازن البيئي وضمان بيئة مستدامة للأجيال المستقبلية.

المطلب الثالث: تطور الاهتمام بالبيئة في المؤسسة الاقتصادية

كان انشغال المؤسسات الوحيد هو تحقيق الربح، وحصرت مسؤوليتها بهذا الجانب فقط، وهذا لأنها تعتبر مدخل حماية البيئة تكلفة إضافية، والاستثمار البيئي لا يقدم فرصة مربحة، فكانت تتجنب الاستثمارات في هذا المجال ولكن مع زيادة الوعي بالمشكلات البيئية واستيعاب أبعادها وتأثيراتها على الإنسان والموارد المتاحة له وبالتالي على الأنشطة الاقتصادية بشكل عام أصبحت القناعة السائدة أن البيئة سلعة ضرورية يجب الاهتمام بها. ولقد تطورت العلاقة بين الاقتصاد والبيئة عبر مراحل زمنية متداخلة تمثلت في:

1- مرحلة تحقيق نمو اقتصادي باستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد البيئية:

امتدت هذه المرحلة من بداية الفكر الاقتصادي حتى الستينيات من القرن الماضي، اتسمت النظرة من خلالها للبيئة على أنها مصدر لا ينضب من الموارد الطبيعية اللازمة لخدمة الإنسان وأنها وعاء غير محدود لتلقي المخلفات الإنتاجية والاستهلاكية، وارتبطت هذه النظرة بعدم ظهور مشكلة ندرة هذه المواد لذلك لم يتعامل معها الاقتصاد فنماذج النمو والاعتبارات البيئية لم تأخذ في الحسبان عند تفسيرها لأسباب النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة إلا أن الاقتصاديين الكلاسيك نبهوا إلى مشكلة ندرة الموارد وخطورتها ولكن دون أن يصاحب ذلك تغيير في نمط النمو[1].

2- مرحلة تحقيق نمو اقتصادي مع حماية البيئة:

امتدت هذه المرحلة من أوائل الستينيات حتى أوائل السبعينيات، فبعد تفاقم المشكلة البيئية في الدول الصناعية أصبح من الضروري الاختيار بين البيئة والنمو الاقتصادي، لذا برزت العديد من التساؤلات حول إمكانية استمرار الأنشطة الاقتصادية مع تزايد تأثيراتها السلبية على البيئة وبما أن النمو الاقتصادي الهدف الأكبر للمجتمعات اتجه التفكير نحو محاولة التحكم في الخسائر البيئية مع استمرار الاقتصاد كما كان عليه في المرحلة السابقة، فالتحليل الاقتصادي خلال هذه الفترة ظل مبنيا على الفكر النيوكلاسيكي المغلق والسياسة الرئيسية للتحكم في التلوث هي سياسة المنع عن طريق وضع مستويات مسموح بها للتلوث من منظور مدى قبولها اقتصاديا وليس من منظور صيانة النظام البيئي الذي اعتبر على أنه

[1]- رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، دون دار النشر، مصر، الطبعة الثالثة، 1990، ص.381.

نظام خارجي بالنسبة للنظام الاقتصادي وعلى هذا الأساس فسر تدهور البيئة وظهور مشكلات التلوث للملكية المشتركة للموارد البيئية وإمكانية الحصول المجاني عليها. ولتنفيذ المستويات المسموح بها من التلوث تم إنشاء وحدات حكومية مستقلة في مختلف الدول لحامية البيئة بهدف الإشراف على مدى التزام الصناعات بالحدود القصوى المسموح بها واللازمة لحماية الصحة البشرية والكائنات الحية الأخرى كالنبات والحيوانات وغيرها[1].

3- مرحلة تحقيق نمو اقتصادي مع إدارة الموارد البيئة:

في هذه المرحلة بدأ يظهر الاهتمام بالتوازن البيئي وبعلاقة الاقتصاد بالبيئة، حيث استمرت هذه المرحلة من أوائل السبعينيات حتى السنوات الأخيرة من الثمانينيات من هذا القرن وبالتحديد منذ تقرير نادي روما سنة 1972 حتى صدور تقرير لجنة بروتلاند سنة1987. تميزت هذه المرحلة بظهور اختلال في التوازن البيئي نتيجة تفاقم المشكلات البيئية واستنزاف الموارد الاقتصادية في الدول الفقيرة لذا تطلب ذلك تغيير في نمط التعامل مع البيئة وظهرت فكرة إدارة البيئة وتتمثل في إدخال كل أنواع رأس المال المادي، البشري، الاجتماعي والطبيعي في أولويات المؤسسة وعند تخطيط الاستثمار بحيث يمكن توفير المتطلبات البشرية من السلع والخدمات على أساس مقدرة البيئة على تلبية هذه المتطلبات وفق أسس دائمة، اتجه التفكير في هذه المرحلة نحو ضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد البشرية، ذلك أن النمو الاقتصادي لازال محور الاهتمام واستمرار وارتفاع معدلاته يضر بالتوازن البيئي ومن ثم يسبب تدهور البيئة[2].

4- مرحلة التنمية الاقتصادية المستدامة:

بدأت هذه المرحلة من منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ولازالت تلقى اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين في الوقت الراهن، مضمونها أنه لابد من تواجد تكامل بين النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأن هناك قيدا جديدا على النمو الاقتصادي هو حجم رأس المال الطبيعي والعيني ومستوى التكنولوجيا، ويتطلب الإدارة الرشيدة لتلك الموارد كيميائيا وجيولوجيا وحيويا بما يحفظ لتلك الموارد استمراريتها في أداء وظائفها، يطلق على هذه المرحلة التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي والأبعاد البيئية ويطلق عليه النموذج الاقتصادي البيئي أو المستدام حيث أن الترابط القوي بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي يتأثر بحجم المخلفات والتلوث الذي يترتب على النشاط الاقتصادي، كما أن كل من النظامين يعمل في إطار كوني أوسع يزود النظام البيئي بالطاقة الشمسية التي تحول إلى طاقة ومواد أولية يستخدمها النظام الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات ويترتب عليها طاقة حرارية[3].

---

(1)- المرسي السيد الحجازي، **تطور العلاقة بين الاقتصاد والبيئة: دراسة تحليلية**، مجلة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد الثامن، العدد16، جامعة الملك سعود، الرياض، 1996، ص.279.

(2)- المرجع نفسه، ص.288.

(3)- الطاهر خمارة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة :حالة سونطراك**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006-2007، ص.23.

المبحث الثاني: مدخل للسلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية

تركز المؤسسات الاقتصادية حاليا تركيزا واضحا على الاهتمام بالسلوك البيئي، حيث أصبحت حماية البيئة من ضمن أولوياتها، وذلك لما تفرضه مقتضيات ومتطلبات التنمية المستدامة، خاصة مع زيادة التشريعات والقوانين البيئية وتنامي الوعي البيئي التي قد تؤثر على مصير المؤسسة.

المطلب الأول:مفهوم السلوك البيئي وأهميته

يشمل هذا المطلب التعاريف التي تتطرق لمفهوم السلوك البيئي، ولأهميته التي تدفع المؤسسات إلى تبنيه.

1- مفهوم السلوك البيئي:

قبل التطرق إلى مفهوم السلوك البيئي يجب أن نفرقه عن السلوك التنظيمي، حيث يعرف هذا الأخير على أنه: «تفاعل المتغيرات الإنسانية من مشاعر واتجاهات ومواقف ودوافع وتوقعات وجهود وقدرات مع المتغيرات التنظيمية، الاقتصادية، التقنية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية، وتهدف دراسة السلوك التنظيمي إلى تنمية مهارات الأفراد بما يحقق فعالية المؤسسة[1]».

أما فيما يخص مفهوم السلوك البيئي (سلوك حماية البيئة)، فقد تعددت التعاريف واختلفت باختلاف الجهات التي تناولت هذا المفهوم، ومن أهمها ما يلي:

- يعرف علم الاجتماع السلوك البيئي بأنه:

« مجموعة من الطرق والأساليب المقبولة والمعترف بها للتصرفات البيئة التي يستخدمها الأفراد والجماعات لمنع المشكلات البيئية أو معالجتها[2]».

- أما السلوك البيئي للمؤسسة فيعرفه بعض الكتاب بأنه:

« حماية حق المواطنين بالعيش في بيئة سليمة والتوجه نحو حماية تلك البيئة وتحسينها[3]».

«إدماج المؤسسة الاهتمامات البيئية في عملياتها الإنتاجية بغية الوصول إلى مستويات عالية وتحقيق تكامل وتوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البيئية[4]».

«جميع السلوكيات التي تقلل أو تلغي آثار أنشطة المؤسسة على الطبيعة ليس امتثالا للمتطلبات التشريعية فقط، وإنما للتخفيض في مصدرها أو إصلاح الأضرار المحدثة[1]».

---

(1)- خضير كاضم حمود الفريحات، موسى سلامة اللوزي، **السلوك التنظيمي مفاهيم معاصرة**، إثراء، الأردن، 2009، ص.20.

(2)- طارق عطية عبد الرحمان، لمياء سعيد الحسيني، **محددات السلوك البيئي المسؤول للمزارعين**، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الثاني، كلية العلوم الاجتماعية، السعودية، 2012، ص.63.

(3)- علاء فرحان طالب، عبد الحسين حسن حبيب، أمير غانم العوادي، **فلسفة التسويق الأخضر**، دار صفاء، عمان، 2010، ص.47.

(4)- نور الدين جوادي، هالة جديدي وعقبة عبد اللاوي، **السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي20 و21 نوفمبر 2012،ص.449.

«إدماج المؤسسة الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الإستراتيجية وأولويات سياستها التسييرية من خلال تبني ممارسات وتقنيات حديثة تخدم حماية البيئة وصيانة مواردها وتقديم منتجات صديقة للبيئة[2]».

- وتعرف بعض الجمعيات العالمية السلوك البيئي كما يلي[3]:

تعرف جمعية كفاح الطبيعة السلوك البيئي للمؤسسة على أنه محاولة المؤسسات إيقاف الاضطرابات المرتبطة بالاستهلاك والتدمير بشكل نهائي.

وعرفته هيئة الواحد والعشرون على أنه حماية المؤسسات للبيئة باختيار شعار التنمية المستدامة، ويعتبر هذا التعريف متشابها إلى حد كبير مع تعريف الشركة الوطنية لحماية الطبيعة التي اعتبرت أن المؤسسات وحماية البيئة هما مفهومان مرتبطان مادامت المؤسسة مجبرة على حماية البيئة بفعل التشريع، لكن يمكن اعتبار أن المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك التي تستوعب مفهوم التنمية المستدامة.

أما Reseau Ecol Nature اعتبرت السلوك البيئي هو الحد من تخريب البيئة وتفضيل التحسينات حتى على حساب عوامل أخرى كتعظيم الفائدة .

في حين WWF (World Wildlife Fund) عرفته على أنه الحفاظ على موارد كوكبنا (المواد الأولية، استعمال مواد قابلة للتجديد ومستدامة على المدى القصير والطويل، خفض التلوث والتبذير، إدخال منتجات محترمة للبيئة، احترام التشريعات، تمويل مشاريع الحفاظ على البيئة سواء التعليمية أو التربوية).

من خلال ما سبق يمكن تعريف السلوك البيئي بأنه ذلك السلوك الذي يهدف إلى الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تفاعل المؤسسة مع البيئة، وذلك بالقضاء على التلوث وتحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأقل قدر من الطاقة وترشيد الاستهلاك، مما يسمح بزيادة الإنتاج الأخضر والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها بغض النظر عن ضغط القوانين و التشريعات.

2- أهمية السلوك البيئي:

إن تبني المؤسسة للسلوك البيئي أهمية كبيرة تتلخص في[4]:

- الاتفاق مع التشريعات والقوانين: تسعى حكومات الدول لفرض الضرائب على المؤسسات الصناعية نتيجة تلويثها للبيئة، لذلك فإنه من الضروري أن تقوم هذه

---

(1)-Reynaud Emmanualle, Chandon Jean Louis, **Cinq Familles de Comportements de L'environnement des entreprises: une approche basée sur la théorie des contrats et l'économie des conventions, congrés de l'association internationale de management stratégique**, université de louvain, la neuve, 1989, p.03.

(2)-نور الدين جوادي، هالة جديدي وعقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص.448.

(3)- عائشة سلمى كحيلي، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر: دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007-2008، ص.63.

(4)- بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، حفيفي صليحة، **الأداء البيئي كإستراتيجية تنافسية للمؤسسات الصناعية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 8 و9 نوفمبر 2010، ص.03.

المؤسسات بالحافظة على البيئة والتأكد من عدم مخالفة شروط التراخيص البيئية وتشريعاتها وقوانينها المحددة.

- الوعي والسمعة: إن المؤسسات التي تتميز في مجال البيئة تتمتع بما يلي:
  - زيادة الوعي بالمسائل والقضايا البيئية في المنطقة الجغرافية التي تعيش فيها المؤسسة.
  - تحقيق الصورة الحسنة والسمعة الطيبة بمنتجات وسلع وخدمات المؤسسة من منظور البيئة.
- المنافسة: قد تخسر العديد من المؤسسات وضعها التنافسي إذا لم تهتم بالقضايا البيئية، سواء كان ذلك في الأسواق الداخلية أو الخارجية، لهذا يجب أن تتمتع المؤسسات بمسؤوليتها البيئية بشكل كامل بحيث يتم تحقيق الأمور التالية:
  - الوعي المتنامي بأن دور المنتج والعمليات الصناعية بيئيا تلعب الدور العالمي في المنافسة.
  - الخوف من القيود الدولية التجارية التي تتولد عن عدم تحقيق أداء بيئي متميز.
- التمويل: تقوم المصارف قبل دراسة أي مشروع بالتحقق من التزاماتها البيئية، إذ أن عدم الالتزام يرفع من تكلفة الإنتاج ويجعل إمكانية استرداد التمويل صعبا ويمكن تحقيق ذلك بصورة جيدة من خلال:
  - تقديم الأدوات الاقتصادية والمالية كالضرائب والغرامات على ما يبعث من ملوثات.
  - الترخيص والحوافز الحكومية ومدى فائدتها في هذا المجال.
  - الحصول على تسهيلات ائتمانية أكثر جاذبية للتعامل مع المصارف.
  - الحصول على نسب تأمين منخفضة.
  - التوفير في التكاليف من خلال إنتاج منتجات وسلع أكثر نظافة وكفاءة وجودة.

المطلب الثاني: مفردات السلوك البيئي

ينعكس عن تبني المؤسسات للسلوك البيئي عدة مفردات، حيث تعد هذه المفردات بمثابة إستراتيجية من إستراتيجيات المؤسسة لحماية البيئة ومن بين هذه المفردات: التسويق الأخضر، نظام الإدارة البيئية، التموين الأخضر، الإنتاج الأخضر، البحث والتطوير الأخضر.

1- التسويق الأخضر (البيئي):

تطور التسويق الأخضر نتيجة تنامي الوعي البيئي في السبعينات الذي أوجد مفهوم التسويق المجتمعي أوما أسماه كوتلر وأرمسترونغ (Kotler &Armstrong) بالتسويق المسؤول اجتماعيا الذي نشأ وتطور جراء النواقص التي وجهت للتسويق التقليدي كإنشاء الرغبات المزيفة مثلا وقد استمر مفهوم التسويق المجتمعي حتى منتصف الثمانينات وتحت تأثير التنمية المستدامة وما أرتبط بها من اهتمام بالبيئة، برز مفهوم التسويق الأخضر

كحركة قوية بعد ذلك خاصة في التسعينات للحد من ممارسات التسويق التقليدي، وهكذا تبنت عدة شركات مدخل التسويق الأخضر[1].

1-1- مفهوم التسويق الأخضر وأهميته:

يعرف التسويق الأخضر على أنه: «مدخل نظمي متكامل يهدف إلى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة و تعديل عاداتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع ذلك والعمل على تقديم مزيج تسويقي متكامل قائم على أساس الإبداع بشكل يرضي هذا التوجه بحيث تكون المحصلة النهائية للحفاظ على البيئة، حماية المستهلكين وتحقيق هدف الربحية للشركة[2]».

من خلال التعريف السابق يركز التسويق الأخضر على أربعة مبادئ تتمثل في[3]:

- الإشارة للتسويق الأخضر على أنه مدخل تنظيمي لأن تطبيقه يبدأ من خلال تعديل استخدام المواد الأولية و الموارد الطبيعية بما ينسجم مع المتطلبات البيئية وتعديل العمليات الإنتاجية القائمة أساسا للتطابق مع الأهداف الأساسية للتسويق الأخضر في تقليل التلف بالإنتاج وخفض مستويات التلوث إلى أدنى درجة، فضلا عن تقديم منتجات نهائية (مخرجات) لا تضر بالبيئة نتيجة الاستخدام والاستفادة مرة أخرى من مخلفاتها من خلال إعادة جمعها ومعالجتها وتصنيفها .
- التأثير في تفضيلات الزبائن من خلال توعيتهم بأهمية التسويق الأخضر والمنتجات الخضراء لهم وللبيئة وإعطاء الزبون حق القرار والاختيار.
- تقديم المزيج التسويقي الملائم من حيث المنتج، التسعير، الترويج والتوزيع.
- تحقيق الموازنة بين حماية البيئة والمستهلكين وإرضاء الزبائن وتحقيق هدف الربحية للشركة.

ويمكن تلخيص أهمية التسويق البيئي في النقاط التالية[4]:

- إرضاء حاجات المالكين: من المتوقع أن يفتح منهج التسويق الأخضر آفاق جديدة وفرص سوقية مغرية أمام المؤسسات التي تمارسه، مما يتيح أمامها المجال لتجنب المنافسة التقليدية وبالتالي تحقيق ريادة تنافسية في السوق وخاصة عندما تتوجه إلى السوق بمنتجات صديقة للبيئة وتستهدف ذوي التوجهات البيئية في السوق، ويساعد هذا الوضع التنافسي على تحقيق مكاسب وأرباح أعلى فضلا عن اكتساب سمعة جيدة في المجتمع و تلبية حاجات المالكين.

---

(1)- سميرة صالحي، **التسويق الأخضر بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتمايز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص.412.

(2)- تامر البكري، أحمد نزار النوري، **التسويق الأخضر**، دار اليازوري، عمان، 2007،ص.47.

(3)- المرجع نفسه، ص.ص.47-48.

(4)- مصطفى جعفر عيسى حسن العيسى، **التسويق البيئي ودور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تجاه المستهلك العراقي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد19، جامعة بغداد، مركز بحوث التسويق وحماية المستهلك، العراق، 2012، ص.ص.283- 284.

- تحقيق الأمان في تقديم المنتجات وإدارة العمليات: إن التركيز على إنتاج سلع آمنة وصديقة للبيئة يدفع المؤسسة لرفع كفاءة عملياتها الإنتاجية مما يخفض من مستويات التلف والتلوث البيئي الناجم عن العمليات الإنتاجية فضلا عن تجنب الملاحقات القانونية والتي قد تقضي إلى دفع تعويضات للمتضررين وإثارة جمعيات البيئة وحماية المستهلك.
- القبول الاجتماعي للمؤسسة: إن المؤسسات التي تتبنى فلسفة التسويق الأخضر تحظى بتأييد قوى المجتمع بجميع فآته بسبب انسجام أهدافها مع أهداف المجتمع بخصوص الالتزام البيئي، وهذا التأييد الاجتماعي يساعد المؤسسة على توطيد علاقتها مع عملائها الحاليين وكسب عملاء جدد في المستقبل.
- ديمومة الأنشطة: إن تجنب المؤسسة الخضراء للملاحقات القانونية وتأييد المجتمع لها بسبب القبول العام لأهدافها وفلسفتها يمكنها من الاستمرار في تقديم منتجاتها الصديقة للبيئة ودعم عملياتها وأنشطتها التجارية.

2-1- أبعاد التسويق الأخضر:

يستند تطبيق منهج التسويق الأخضر على أربعة أبعاد رئيسية كما يلي[1]:

- تقليل التلف والضياع من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية عوضا عن البحث في كيفية التخلص من تلك المنتجات التالفة ومخلفاتها الصناعية.
- توضيح العلاقة بين الكلفة والسعر حيث كل منتج يجب أن يعكس كلفته الحقيقية أو ما يقابلها عند تحديد السعر الخاص به وهذا يعني أن سعر السلعة يجب أن يوازي القيمة التي يحصل عليها الزبون من تلك السلعة علما أن هذه القيمة لا تعكس فقط بأن المنتجات لا تضر بالبيئة وإنما تعكس الجانب الآخر لها والمتمثل في البحث عن موارد بديلة وحماية الموارد الطبيعية وما يحتويه ذلك من كلف عالية كارتفاع مصاريف البحث والتطوير.
- جعل التوجه البيئي مربحا، ذلك لأن العديد من المنظمات أدركت أن التسويق الأخضر يشكل فرصة تسويقية قد تمنح المؤسسة ميزة تنافسية وربما مستدامة خاصة مع تنامي الوعي بين المستهلكين وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر وبالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مربحا وخاصة على المدى الطويل.
- تغيير المفاهيم المتعلقة بالمنتجات، حيث يجب أن تعتمد المنتجات الجديدة على موارد أولية غير ضارة بالبيئة وأقل استهلاكا للمواد، بالإضافة إلى ضرورة تدوير بعض المنتجات بعد انتهاء المستهلك من استخدامها لإعادة تفكيكها والاستفادة منها مرة أخرى، فضلا عن ضرورة تغيير أساليب تعبئة وتغليف المنتجات بحيث تتضمن أغلفة يمكن الاستفادة منها مرة أخرى ولا تحتوي مواد ضارة أو مؤذية.

3-1- المزيج التسويقي الأخضر:

على الرغم من أن المزيج التسويقي التقليدي لازال يعتبر الأساس في التسويق الأخضر، إلا أنه وقع تحت هجوم النقاد في إطار التوجه الجديد نحو التسويق الأخضر لأنه يؤدي إلى بعض الآثار البيئية السلبية التي لا تنسجم مع مفاهيم التسويق الأخضر مثل تركيزه على إشباع حاجات المستهلك بغض النظر عن الاعتبارات البيئية أما التسويق الأخضر فإنه يركز على البعد البيئي والمسؤولية الاجتماعية في كل القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج

[1]- علاء فرحان طالب، عبد الحسين حسن حبيب، أمير غانم العوادي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.61-69.

التسويقي الأخضر، ومن هذا المنطلق فان المزيج التسويقي الأخضر يشتمل على عناصر جديدة تم تصنيفها ضمن بعدين داخلي وخارجي كما يلي:

❖ المزيج التسويقي الأخضر الخارجي: ويتألف من سبعة عناصر هي[1]:

- العملاء الخضر: ويشمل العملاء المقتنعين بفلسفة التسويق الأخضر والذين يرغبون بشراء المنتجات الخضر.
- المزودون: الأفراد الذين يتعاملون مع المواد والتجهيزات الصديقة للبيئة.
- الساسة: وهم السياسيون الذين يؤمنوا بالفكر الأخضر والذين لهم تأثير على القرار الحكومي والذين يمكن أن يمارسوا نفوذهم السياسي من أجل إصدار قوانين وتشريعات لدعم التوجه البيئي بشكل عام.
- جماعات الضغط: وهم مثل الساسة من حيث إيمانهم بالفكر الأخضر وممارسة الضغوط على أصحاب القرار.
- المشكلات والقضايا: ربط المؤسسات بقضايا المجتمع والتي تتعلق بالالتزام البيئي والمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية.
- التنبؤ: وهو التنبؤ بالمشكلات والتغيرات البيئية التي يمكن أن تواجه المؤسسة عند قيامها بأنشطة التسويق الأخضر والاستعداد للتعامل معها في المستقبل.
- الشركاء: محاولة ربط شركاء المؤسسة بقضايا تتعلق بالجوانب البيئية والمسؤولية الاجتماعية.

❖ المزيج التسويقي الأخضر الداخلي: ويتألف من ثمانية عناصر هي:

- المنتج الأخضر: وهو أي منتج مصمم ومصنع وفقا لمجموعة من المعايير التي تهدف إلى حماية البيئة وتقليل استنزاف المواد الطبيعية مع المحافظة على خصائص الأداء الأصلية، كما يمكن أن يكون منتج اعتيادي أخضر بعد إدخال عليه بعض التعديلات مثل إعادة استعمال بعض المواد عبر إعادة التدوير أو استبدال بعض المكونات الأصلية بمكونات أخرى أقل تأثير من الناحية البيئية[2].
- التسعير الأخضر: يمكن النظر للتسعير الأخضر على أنه عملية تحديد السعر في ضوء سياسة المنظمة المتعلقة بالاعتبارات البيئية سواء التي تفرضها اللوائح والقوانين البيئية أو مبادراتها الذاتية وبالتالي فالتسعير الأخضر هو عملية فرض علاوة سعرية على المنتجات الخضراء جراء مراعاة المطالب البيئية في استخراج موادها، عملية تصنيعها واستهلاك الطاقة الأنظف فيها وتغليفها وكذا تكاليف البحث والتطوير[3].
- التوزيع الأخضر: ويقصد به مراعاة الاعتبارات البيئية في تحريك المنتجات من المصدر إلى الزبون، ويمكن تحديد الاعتبارات البيئية في التوزيع في الحد من استهلاك الطاقة والحد من الانبعاث للتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري، والقيام بعملية التدوير وهي عملية يتم من خلالها إعادة مخلفات وبقايا المواد المستعملة مثل القناني الفارغة إلى مكان إنتاجها أو بيعها عوضا عن رميها وبالإضافة إلى ذلك فإنها تعتبر

---

[1]- مصباحي سناء، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظام الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص.165.

[2]- تامر البكري، أحمد نزار النوري، مرجع سبق ذكره، ص.175.

[3]- سميرة صالحي، مرجع سبق ذكره، ص.415.

كوسيلة إعلان للمنتوج نفسه لأن الزبائن يفضلون استهلاك المنتجات الخضراء على المنتجات العادية[1].

- الترويج الأخضر: ويشمل كافة الأنشطة الترويجية الخضراء ضمن التوجه البيئي مع التركيز على الأنشطة الإرشادية للزبائن، والقاسم المشترك في الأنشطة الترويجية الخضراء هو الالتزام بالشفافية والنزاهة في طرح المعلومات البيئية والصحية والابتعاد عن الغسيل الأخضر وهو طرح معلومات حول منتجات المؤسسة بخصوص آثارها البيئية والصحية بشكل لا يتناسب مع الواقع الحقيقي[2].

ويتكون الترويج الأخضر من مجموعة من العناصر تتكامل فيما بينها وتسمى بعناصر المزيج الترويجي وهي[3]:

- الإعلان الأخضر وهو وسيلة اتصال غير شخصية مدفوعة الثمن يتم فيها الترغيب في الشراء من خلال التشجيع على العيش في بيئة نظيفة وصحية.
- العلاقات العامة وهي الاتصال مع العاملين والمجهزين والمستثمرين والإعلام، المجتمع والحكومة في إطار حماية البيئة كالتعاون مع الهيئات والمنظمات البيئية وعقد المؤتمرات الصحفية اللازمة لإعلام الصحافة بكل المستجدات في مجال الأنشطة البيئية الخاصة بالمؤسسة وإصدار تقارير سنوية خاصة بذلك، تقديم محاضرات بيئية وإشراك الزبائن فيها.
- الملصقات البيئية وهي علامات توضع على أغلفة المنتجات للتأكيد بأن هذه المنتجات خضراء.
- ترويج المبيعات كتقديم عينة مجانية من المنتجات الخضراء والتركيز على توزيع المطبوعات والكتيبات التي تبين أهمية هذه المنتجات.
- البيع الشخصي بامتلاك قوى البيع المعلومات البيئية المناسبة عن المنتجات التي يقومون بترويجها.
- التعبئة والتغليف من خلال استعمال مواد قابلة للإعادة التدوير واستخدام عبوات قابلة للاستعمال في أكثر من مجال كالاستعمال المنزلي مما يخلق رغبة للزبائن في شراء تلك المنتجات أكثر من غيرها.

- المعلومات: تقديم المعلومات وتلقيها من داخل المؤسسة وخارجها بخصوص مراقبة القضايا البيئية لضمان الالتزام البيئي وبقاء المنظمة ضمن إطار التسويق الأخضر.
- العمليات: التأكد من استخدام الحد الأدنى من الطاقة في العمليات الإنتاجية مع اختزال الفاقد الضائع.
- السياسات: تبني سياسات لتشجيع ودعم التوجه البيئي في المؤسسة ومراقبة وتقييم الأداء البيئي بشكل مستمر.
- الأفراد: توظيف الكفاءات ذات التوجه البيئي وتدريب الكادر البشري لرفع قدراتهم ومهاراتهم في مجال الالتزام البيئي[4].

2- نظام الإدارة البيئية:

---

[1]- المرجع نفسه، ص.416.
[2]- فرحان طالب، عبد الحسين حسن حبيب، أمير غانم العوادي، مرجع سبق ذكره، ص.82.
[3]- تامر البكري، أحمد نزار النوري، مرجع سبق ذكره، ص.ص.218-226.
[4]- مصباحي سناء، مرجع سبق ذكره، ص.166.

نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية يعود ويستند إلى المواصفات القياسية البيئية الإيزو 14000، وهي مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس الدولية، وفي ضوئها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية لتمكن المؤسسة من صياغة سياسة وأهداف تأخذ في الاعتبار المتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية المهمة، وغاية هذه المواصفة هو تزويد المؤسسات بعناصر إدارة بيئية فاعلة يمكن أن تتعامل مع المتطلبات الإدارية الأخرى للمؤسسة، كما تسعى لمساعدة المؤسسات على تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية انطلاقا من تحسين الأداء البيئي[1].

ويعرف نظام الإدارة البيئية بأنه: «جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي، أنشطة التخطيط، المسؤوليات، الإجراءات، العمليات والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق المراجعة والمحافظة على السياسة البيئية[2]»، يحدد هذا التعريف متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية الموضحة الجدول التالي:

الجدول رقم(1-1): متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية.

الترتيب	المتطلبات	عناصر المتطلبات	وصف ملخص
1	السياسة البيئية	السياسة البيئية	بيان يعد ويصادق من قبل الإدارة العليا ويعلن التزام المؤسسة تجاه البيئة ويستخدم كإطار للتخطيط والتنفيذ.
2	التخطيط	الجوانب البيئية	تحديد العناصر البيئية للأنشطة والمنتجات والخدمات وتحديد العوامل المؤثرة بيئيا.
		القانونية الأخرى	الامتثال التام للقوانين والتعليمات البيئية وتهيئة مستلزماتها.
		الأهداف والغايات والبرامج البيئية.	وضع أهداف وغايات وبرامج تتناسب مع السياسة والجوانب البيئية.
3	التنفيذ والتشغيل	المصادر والأدوار والمسؤوليات	ضمان توافر المواد وتحديد الأدوار والصلاحيات والمسؤوليات.
		التدريب والتوعية والتمكين	ضمان تدريب وتوعية العمال وتمكينهم من تحمل المسؤولية.
		الاتصال	وضع أسس الاتصال الداخلي والخارجي لقضايا البيئة.
		التوثيق	حفظ وإدامة المعلومات المتعلقة بنظام الإدارة البيئية.
		ضبط الوثائق	ضرورة السيطرة على الوثائق بنظام خاص بها.
		ضبط العمليات	التخطيط للعمليات وإدارتها وفقا للسياسة البيئية.
		الاستعداد للطوارئ	تحديد الطوارئ المحتملة وتطوير إجراءات الاستجابة.

[1]- نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص.453.

[2]- إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغاني البياتي، **تقويم مستويات تنفيذ نظام الإدارة البيئية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008، ص.118.

4	المراقبة	المراقبة والقياس	مراقبة النشاطات البيئية و قياس أدائها.
		تقييم المطابقة	إجراءات تقييم المطابقة لضمان تنفيذ النشاط البيئي.
		الإجراء التصحيحي لعدم المطابقة	تحديد حالات عدم المطابقة والتحري عنها واتخاذ الإجراء التصحيحي لها وضمان عدم تكرارها.
		السجلات	الاحتفاظ بسجلات توثق نشاطات الإدارة البيئية.
		التدقيق الداخلي	تدقيق دوري لضمان الإدارة البيئية.
5	مراجعة الإدارة	مراجعة الإدارة	مراجعة دورية للنظام مع التركيز على التحسين المستمر.

المصدر: يوسف حجيم الطائي وآخرون، **نظام إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية**، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص.406.

3- التموين الأخضر:

إن عملية التموين تعتبر العملية الأساسية لسير عملية الإنتاج وتتكون من عمليتين متكاملتين، الأولى تتمثل في عملية الشراء والثانية تتمثل في عملية التخزين.

- الشراء الأخضر: هو العملية التي تدخل فيها الاعتبارات البيئية في عملية الشراء التي تراعي البيئة الملائمة تتمثل في الشروط البيئية التي تفرضها الشركة على الموردين والمنتجات التي يوردونها، فمثلا شركة هونداي اليابانية اشترطت آخر موعد لمورديها للحصول على شهادة الإيزو 14001 عام 2005 ومورديها في الخارج عام 2008، وينقسم الشراء الأخضر إلى الشراء الأخضر للمدخلات الإنتاجية المستعملة في إنتاج وتقديم المنتج النهائي والشراء الأخضر للمكائن والمعدات الإنتاجية، وحتى يكون الشراء أخضر لابد أن يكون للمورد نظام للإدارة البيئية وأن لا يستخدم في عمليات الاستخراج والمعالجة أو التصنيع مواد محظورة بيئيا وأن لا تتضمن المنتجات النهائية مواد محظورة أيضا[1].
- التخزين الأخضر: يمكن تخفيض حجم التلوث المترتب على عملية التخزين عن طريق مراعاة جملة من العوامل يمكن إيجازها كالآتي[2]:
  - استخدام الحاويات أكثر من مرة واحدة.
  - استخدام أسلوب تعزيز الطلب أو كما يطلق عليه استخدام أسلوب مستويات التخزين الصفرية وذلك لتخفيض حجم المواد الأولية والمنتجات التامة الصنع المتوافرة في المخازن وعلى وجه الخصوص الغذائية والسمية.
  - استخدام مواد تعبئة وتغليف قابلة لإعادة التدوير ويقصد بهذا العمل مرحلة التغليف الثالثة والتي تقتصر على عمليات التغليف داخل المخزن وأثناء عمليات النقل.
  - الاختيار المناسب لمواقع التوزيع بجعل جميع المخازن قريبة من منافذ التحميل والاستخدام.

---

[1]- أحمد عوني أحمد حسن عمر آغا، **العلاقة التكاملية لمتطلبات إدارة الجودة الشاملة البيئية وإدارة سلسلة التجهيزات في تعزيز التنمية المستدامة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص.ص.11-12.

[2]- المرجع نفسه، ص.12.

- تخفيض حجم الطاقة المستخدمة في المخازن وعمليات التخزين وذلك من خلال العمل بشكل جدي على تنمية واستخدام مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والهيدروجينية و طاقة الرياح في عمليات توليد الطاقة الكهربائية.

4- الإنتاج الأخضر (الأنظف):

الإنتاج الأخضر بدأ كتكنولوجيا محبة للبيئة والتي عرفت بالمعالجة في نهاية الأنبوب حيث تركز على معالجة المخلفات دون تعديل العملية الإنتاجية ذاتها، وذلك بإضافة مكونات جديدة أو إدراج مرشحات في نهاية الأنبوب أو المدخنة ومن ثم العمل على المنظومة التقنية ذاتها، ومن أمثلة ذلك معالجة مياه الصرف الصناعي وغازات العوادم قبل إطلاقها في الجو ومع زيادة الأبحاث والابتكارات تطورت طرق تفادي إنتاج الملوثات عند المنبع وأصبحت تشمل عمليات ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وعمليات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير[1].

4-1- مفهوم الإنتاج الأخضر:

تم إعطاء مفهوم الإنتاج الأنظف في عام 1990 بواسطة البرنامج البيئي للأمم المتحدة بأنه:«التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تحقيق استهلاك الموارد الطبيعية ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة[2]».

استنادا إلى برنامج الأمم المتحدة فالإنتاج الأنظف هو التطبيق المستمر لإستراتيجية متكاملة لوقاية البيئة، تشمل على زيادة الكفاءة في إنجاز العمليات وزيادة الفعالية الاقتصادية التي توفر المنتجات وتحسين الأداء البيئي وخفض التكاليف.

لكي تنتمي عملية ما إلى الإنتاج الأخضر لابد من توفر شرطين أساسيين هما تحسين الأداء الاقتصادي أي تقليل سعر التكلفة وبالتالي خفض سعر المنتج، والثاني هو تحسين الأداء البيئي، أي تقليل ردود فعل العملية الإنتاجية على البيئة وما يرتبط بها من عمليات أخرى مكملة كاستخراج المواد الخام، نقلها وتخزينها، نقل وتوزيع المنتج والتخلص من نفاياته، لو توفر الشرط الأول دون الثاني تصبح العملية تطويرا للتكنولوجيا وزيادة في الأرباح على حساب البيئة وهذا ليس إنتاج أخضر، أما إذا توفر الشرط الثاني بمعنى تحسين الأداء البيئي أصبحت العملية حماية للبيئية فقط كما هو الحال في تكنولوجيا نهاية المدخنة ولم تصبح إنتاجا أخضر لغياب البعد الاقتصادي[3].

4-2- أهداف الإنتاج الأخضر:

الهدف الرئيسي للإنتاج الأخضر هو بيان إمكانية الحصول على وفرات مالية كبيرة وتحسينات بيئية بتكلفة منخفضة نسبيا ويشمل ذلك الحد من التلوث، تقليل المخلفات وفصلها وإعادة تدويرها، استرجاع المواد الخام والكيماويات والطاقة، تعديل طرق التشغيل والعمليات الصناعية وتغيير التكنولوجيا المستخدمة إذا لزم الأمر، إضافة إلى الحد من الآثار السلبية على البيئة طوال مدة حياة المنتج مع إدخال الاعتبارات البيئية في تصميمه مما يسهل

---

[1]- زكريا طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، المكتب العربي للبحوث والبيئة، مصر، 2005، ص.ص.215-216.

[2]-صلاح محمود الحجار، داليا عبد الحميد صقر، **نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية: منهجيته، تقنياته، استدامته، ISO14001**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص.95.

[3]- مصباحي سناء، مرجع سبق ذكره، ص.150.

استخدامه وصيانته وتدوير الجزء الأكبر منه عند نهاية الاستخدام، مساهما بذلك في الحفاظ على مصادر الطاقة باتجاه تحقيق ما يعرف بالاقتصاد الأخضر[1].

3-4- أسس الإنتاج الأخضر:

يتحقق الإنتاج الأخضر بالاعتماد على الأسس التالية[2]:

- استخدام طاقة أقل في العملية الإنتاجية من خلال تطوير طرق الإنتاج بتطبيق تكنولوجيات حديثة أقل طاقة والتحكم في القدرة الإنتاجية بعدم تحميل الأجهزة فوق طاقتها لتفادي تعطلها.
- استخدام مواد أقل بتكثيف أنشطة البحث والتطوير ومحاولة زيادة كفاءة العمليات الإنتاجية بالتقليل من الضياع أثناء الإنتاج.
- استعمال مواد ومكونات أخف وزنا للتقليل من كمية المواد المستخدمة.
- استعمال مواد أولية سليمة من خلال دراسة خصائص مكونات المواد الأولية واستبدال المادة المضرة بالبيئية.
- استعمال مواد معادة بإعادة جمع ما يتبقى من المنتجات بعد استعمالها ومعالجتها وإعادة استعمالها في العملية التصنيعية.
- جعل المنتجات قابلة للتدوير عبر تصميم منتجات يمكن استخدام مكوناتها مرة أخرى.

ولكي تتحقق الأسس السابقة لابد من دراسة دورة حياة المنتج والتي تهدف إلى تطبيق طرق التصميم البديلة للأجزاء التي يمكن إعادة تفكيكها وإعادة تدويرها واستعمالها للتصنيع أجزاء مماثلة أو أجزاء لمنتجات أخرى، وتمر دورة حياة المنتج بمراحل عدة بداية من استخراج الخامات، نقلها، تخزينها ومن ثم عمليات التصنيع في الوحدات الإنتاجية و استخدام المنتجات ثم إعادة تدويرها أو التخلص منها بطريقة آمنة بيئيا[3].

5- البحث والتطوير الأخضر:

يمثل البحث والتطوير أحد النشاطات الرئيسية للمؤسسة، حيث يهدف إلى التجاوب مع المحيط الذي تتواجد فيه من جهة وتحقيق التوسع في النشاط من جهة ثانية من خلال اعتماد الوسائل والأساليب العلمية لتطوير المؤسسة، والبحث الأخضر هو تجميع البيانات والمعلومات وتحليل مجمل العوامل المؤثرة على علاقة المؤسسة بالبيئة المحيطة بها من خلال إجراء مسح ميداني للاتجاهات والمواقف وتحديد اتجاهات الرأي العام لجمهور المؤسسة الداخلي والخارجي وميوله نحو المؤسسة وأهدافه ثم تحديد الإستراتيجيات والسياسات البيئية التي ستسلكها المؤسسة اتجاه الجمهور بناء على هذه النتائج، أما التطوير

---

(1)- السيد خاطر، صلاح الحجار، **التوازن البيئي وتحديث الصناعة**، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص.167.

(2)- كسرا عنتر عبد الله موسى، شيماء محمد نجيب جميل، **أثر توجهات المنتج الأخضر على البيئة الاقتصادية في ظل العولمة في بلدان نامية مختارة للفترة 1995- 2010**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد08، العدد 25، جامعة تكريت، بغداد، 2012، ص.53.

(3)- سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص.240.

الأخضر فهو تطوير القدرات التنافسية للمؤسسة انطلاقا من تطوير منتجات ووسائل إنتاج خضراء بالإضافة إلى تطوير مهارات العاملين مما يسمح بحماية البيئة وتحقيق الربح[1].

المطلب الثالث: أصناف السلوك البيئي

يمكن التمييز بين ثلاث أصناف من السلوكيات وهي السلوك البيئي الدفاعي، السلوك البيئي الممتثل، والسلوك البيئي الواعي.

1- السلوك البيئي الدفاعي:

يستند هذا النوع من السلوك إلى منطق مالي بحث يركز على النتائج الاقتصادية الفورية، فالهدف الوحيد لمن ينتهج هذا السلوك هو الربح، المؤسسات التي تتبع هذا السلوك تنظر إلى الاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة ويجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الاقتصادية، كما تعتبر أن المعطيات البيئية إذا تم أخذها بعين الاعتبار هي من اختصاص المجال التقني وهي مجرد معطيات إضافية وغير مناسبة في تحديد المهام.

هذا السلوك تتميز به تلك المؤسسات التي هي على استعداد لدفع غرامات إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة، هذا الصنف من السلوك البيئي للمؤسسات بدأ في التلاشي تدريجيا لأن المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالتنظيمات والتشريعات البيئية أصبحت كبيرة ومن غير الممكن تجاهلها[2].

2- السلوك البيئي الممتثل (المساير):

تكتفي المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك بالامتثال والالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية، دون أن تذهب أبعد من ذلك حتى وان كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك، هذه المؤسسات ترى بأن الاستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها لكن يجب العمل على التخفيض من مستواها، بعبارة أخرى تنظر إلى الاهتمام بالبيئة كأمر ضروري لكن الاستثمار في ذلك يجب أن يخفض قدر الإمكان، لذا فهي تكتفي بالامتثال للحد الأدنى للمعايير البيئية القانونية.

في هذا الصنف من السلوك تدخل المعطيات البيئية إلى المستويات التنظيمية في المؤسسة لأنها تدمج ضمن متغيرات أغلب القرارات المتخذة، والهدف الرئيسي للمؤسسة ذات سلوك بيئي ممتثل هو تحقيق مستوى أفضل من الأرباح مع المحافظة على صورتها من الضرر في حالة عدم التزامها بالتشريعات البيئية، يؤدي الضغط بالوسائل القانونية بالمؤسسات من هذا الصنف إلى إدراك الحد الأدنى من واجبها اتجاه البيئة، لكن أغلب هذه المؤسسات لا ترى في ذلك أي ميزة إستراتيجية، ويعد السلوك البيئي المتمثل الأكثر شيوعا بين المؤسسات[3].

3- السلوك البيئي الواعي:

يطلق عليه السلوك "الإستباقي" (Proactif)، المؤسسات التي تنتهج هذا السلوك تهدف إلى تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير القانونية، والدافع

---

[1]- عائشة سلمى كحيلي، مرجع سبق ذكره، ص.95.

[2]- نور الدين جوادي، هالة جديدي وعقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص.451.

[3]- محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك البيئة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد07، 2009، ص.21.

إلى ذلك من وجهة نظر هذه المؤسسات هو أن القوانين المطبقة لا تعكس حقيقة القيم الاجتماعية السائدة. الاستثمار البيئي ينظر إليه على أنه ذو مردودية على الأقل في المدى البعيد، كما أن المعطيات البيئية تصبح عنصر أساسيا في استراتيجيه المؤسسة.

المؤسسة التي تتميز بهذا السلوك تبحث عن الاستفادة بشكل أكبر من خلال استباقها للتغيير الذي قد يطرأ على التشريعات البيئية التي تتطور دوما نحو مزيد من التشدد وعلى خصائص السوق، ومن قواعد علم الإستراتيجية هو أن الوضع التنافسي للمؤسسة التي تتنبأ بالتغيير وتتخذ إجراءات إستباقية للتعامل معه أفضل من وضع تلك التي تتفاجأ بالتغيير وتبحث على التأقلم معه، وهذا ما يتحقق فعلا للمؤسسة التي تتبنى سياسة بيئية استباقية من خلال حصولها على مزايا تنافسية متنوعة : اقتصادية، تكنولوجية، اكتساب الشرعية والحفاظ على سلطتها في اتخاذ القرار أي تتصرف من موقع الفعل لا من موقع رد الفعل[1].

عدد المؤسسات التي تتبنى سلوكا بيئيا واعيا قليل، لكنها في تزايد مستمر، هذا لكون أغلبية المؤسسات تنتمي لمجموعة قوية لديها الوسائل المالية لتأدية المهام وتبنى مثل هذا السلوك، ساعية وراء ذلك لتحقيق ثلاث أهداف[2]:

- الربح باقتناص فرص اقتصادية سامحة وهو ما توفره سوق المنتجات والخدمات.
- تحسين جودة الموقع بالبحث عن الشرعية عن طريق المحافظة على الصورة الايجابية للمؤسسة، وتحسين الإدارة الداخلية من خلال تطوير ظروف العمل.
- تحسين جودة المنتج بالأخذ في الحسبان خصائصه البيئية.

ويمكن توضيح السلوكيات السابقة الذكر من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (2-1): أصناف السلوك البيئي للمؤسسات.

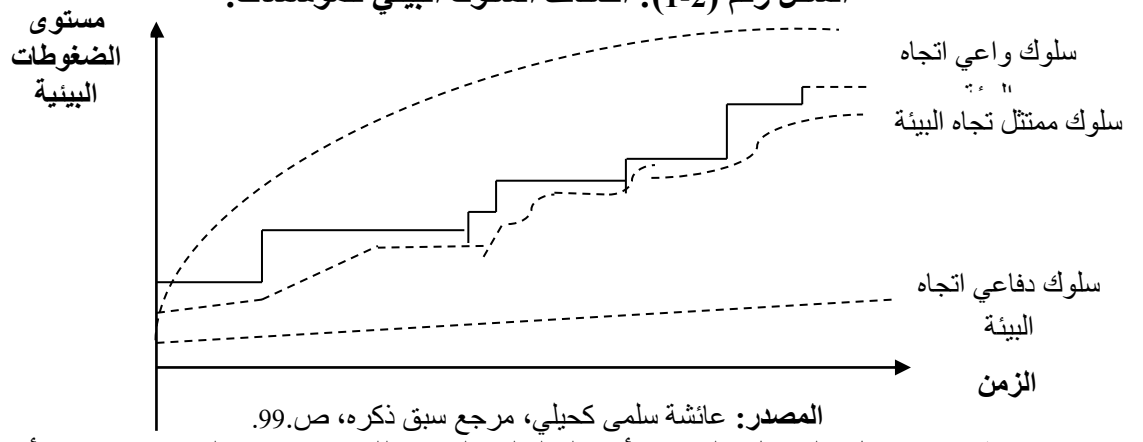

المصدر: عائشة سلمى كحيلي، مرجع سبق ذكره، ص.99.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن السلوك البيئي للمؤسسة يختلف باختلاف أخذ هذه المؤسسات للضغوطات البيئية بعين الاعتبار، فيظهر أن المؤسسات التي لها سلوك بيئي دفاعي لا تولي أهمية للضغوط البيئية وتبقى على نفس المستوى مع مرور الوقت وإن ظهر بعض الاهتمام فإنه يكون طفيف وعلى المدى الطويل، أما المؤسسات التي لها سوك واعي اتجاه البيئة تستجيب للضغوطات البيئية في المدى القصير بشكل كبير، ومن ثم تستقر في المدى الطويل، في حين نجد المؤسسات التي لها سلوك ممتثل تتطور في أخذ الضغوطات البيئية بعين الاعتبار بشكل تدريجي عبر الزمن وبدرجات متفاوتة[3].

---

[1]- نور الدين جوادي، هالة جديدي وعقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص.451.
[2]- محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص.22.
[3]- عائشة سلمى كحيلي، مرجع سبق ذكره، ص.99.

أما خصائص هذه السلوكيات يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(1- 2): خصائص السلوك البيئي

نوع السلوك البيئي	اعتبار العامل البيئي في المؤسسة	النظرة للاستثمار المحب للبيئة	مجال انتماء العامل البيئي
سلوك واعي اتجاه البيئة	الطبيعة == نظام	الاستثمار مرتبط بنوعية المنتوج والمؤسسة. فرص تنافسية	استراتيجي
سلوك ممتثل اتجاه البيئة	الطبيعة == محيط	تكاليف ضرورية لكن يجب تدنيها	تنظيمي
سلوك دفاعي اتجاه البيئة	الطبيعة == موارد	تكاليف غير ضرورية لابد من تجنبها	تقني

المصدر: عائشة سلمى كحيلي، مرجع سبق ذكره، ص.100.

يتبين من خلال الجدول أن المؤسسات التي تسلك سلوك واعي (حساس) اتجاه البيئة تعتبر الطبيعة كنظام متكامل، لذا يتوجب عليها الاستثمار في الميادين الخضراء والاهتمام بنوعية وجودة منتجاتها لتحقيق فرص تنافسية وربح حصص في الأسواق الجديدة، ومن أجل تحقيق ذلك تقوم بإدراج بنية تهتم بالبيئة وتضمها في الجانب الإستراتيجي، أما المؤسسات التي تسلك سلوك شكلي فتنظر إلى البيئة على أنها مرادفة للمحيط أو الوسط الذي تمارس فيه نشاطاتها، فتستثمر في المجال الأخضر لضرورة الحفاظ على محيطها على أن تجعل تكاليف ذلك أقل ما يمكن، وتدرج العامل البيئي ضمن المجال التنظيمي في المؤسسة، في حين المؤسسات التي تسلك سلوك دفاعي اتجاه البيئة تعتبر البيئة كمورد، والاستثمار الأخضر كتكلفة غير ضرورية يجب تجنبها ولا يدخل العامل البيئي، إلا في الجانب التقني إن وجبت الضرورة ذلك[1].

المبحث الثالث: محددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

يتحدد سلوك المؤسسة الاقتصادية اتجاه قضايا البيئة نتيجة للتأثير الذي تحدثه عليها مجموعة من العوامل، هذه العوامل تكون ذاتية أو نابعة من المحيط الذي تتواجد فيه، من بين هذه العوامل الضغوطات الحكومية، ضغوطات الأطراف ذات المصلحة، الفرص الاقتصادية، أخلاق المدرين والعوامل الموقفية وهي على سبيل المثال لا الحصر.

المطلب الأول: الضغوطات الحكومية

تلجأ السلطات العمومية في الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها، وعند وضعها للسياسة البيئية تركز على:

1- الأدوات التنظيمية:

[1]- المرجع نفسه، ص.100.

تتشكل هذه الأدوات من مجموعة من المعايير التي يجب على المؤسسة التقيد بها، وإلا ستقع تحت طائلة العقاب والذي يتمثل في الغالب في تسديد غرامات، وتوجد أربعة أنواع أساسية من هذه المعايير[1]:

1-1- معايير جودة البيئة:

هي أهداف عامة لجودة البيئة تتحدد تبعا لقدرة الوسط البيئي على تحمل نوع معين من الملوثات مثل الحد الأقصى لتركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو.

1-2- معايير الانبعاثات:

تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها لانبعاث ملوث معين في مكان ما، مثل حدود إصدار ثاني أكسيد الكربون في مؤسسة ما.

1-3- معايير المنتج:

هذه المعايير تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتج كنسبة مادة الرصاص في البنزين أو قابلية الغلاف لإعادة التدوير.

1-4- معايير الطرائق:

تحدد هذه المعايير الطرق والأساليب التكنولوجية الواجب استعمالها في العملية الإنتاجية مثل أساليب الإنتاج النظيف أو التي يجب أن تتوفر في التجهيزات التي تستعمل من أجل مكافحة التلوث مثل المصافي المثبتة في مداخن مصانع الإسمنت ومحطات تصفية الملوثات السائلة.

من خلال تنظيم بيئي رادع يمكن للسلطات أن تحفز الصناعيين بطريقة غير مباشرة للبحث عن طرق وأساليب إنتاج ذات فعالية بيئية أعلى، لكن هذا التنظيم لن يكون فعالا إذا كانت قدرات السلطات العمومية على الرقابة ضعيفة، كما أن المعايير التي يضعها التنظيم تدفع المؤسسة إلى انتهاج سلوك ممتثل يلتزم فقط بمستوى الأهداف البيئية الذي تحدده هذه المعايير، دون أن تقوم بجهد إضافي في مكافحة التلوث[2].

2- الأدوات الاقتصادية:

هناك نوعان من أدوات التحفيز الاقتصادي نتجا عن اختلاف المقاربتين اللتين اعتمدهما كل من الاقتصاديين بيقو"Arthur Pigou" وكواز" Romald coase"، يمكن توضيحها كما يلي[3]:

2-1- مقاربة بيقو (الرسوم، الإتاوات والإعانات):

تستند فلسفة هذه المقاربة على مبدأ الملوث يدفع "principe pollueur payeur" والذي يقضي بضرورة دفع الملوث لتكاليف إزالة الأضرار التي تتسبب فيها، وتركز على الجباية (الرسوم)، شبه الجباية (الإتاوات) والإعانات (وهي أموال تقدم للمؤسسة لتشجيعها على اعتماد الممارسات النظيفة)، وتقوم السلطات العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات وتتدخل باستعمالها في تعديل أسعار وتكاليف الأعوان الاقتصاديين.

2-2- مقاربة كواز (حقوق الملكية وأسواق التداول):

يستند هذا النوع من الأدوات الاقتصادية إلى إنشاء حقوق الملكية على السلع البيئية، أي خصخصة موارد الطبيعة، وإنشاء أسواق لتداول هذه السلع، هذا التداول يحدد لها سعرا،

---

(1) - نور الدين جوادي، هالة جديدي وعقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص.12.

(2) - محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص.12.

(3)- نور الدين جوادي ، هالة جديدي وعقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص449-450.

قيمة وينظم استغلالها ومن أمثلة ذلك حقوق (رخص) التلويث "Droits a pollurer"، ويؤدي إنشاء مثل هذه الأسواق من تحويل الآثار الخارجية للمؤسسة إلى سلعة جديدة وهي "الحق في التلويث" والذي يمكن تداوله بين مختلف الأعوان الاقتصادية.

تهدف حقوق التلويث إلى توزيع جهود مقاربة التلوث بين الفاعلين المختلفين، في حين تتيح للسلطات العمومية الإبقاء على حد أقصى إجمالي للانبعاثات الملوثة يتجزأ إلى عدد ثابت من حقوق الانبعاثات الفردية القابلة للتداول، وتعمل السلطة العمومية على توزيع هذه الحقوق عن طريق بيعها بسعر ثابت أو بيعها بالمزاد أو عن طريق توزيعها على المؤسسات المعنية حسب إنتاجها، في هذه الحالة يسمح لكل مؤسسة أن تلوث في حدود حقوق التلويث التي تمتلكها، ويتم معاقبة كل تلويث إضافي في حالة شراء المؤسسة حقوق تلويث جديدة من مؤسسة أخرى أكثر نظافة منها لم تستنفد بعد حقوقها في التلويث، عندئذ وفي منطقة معينة يمكن تعويض ارتفاع درجة تلويث مؤسسة أخرى عن طريق تداول رخص التلويث.

3- المقاربات الطوعية:

وهي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات في مجال حماية البيئة، فهي تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي الفعال، كما تشجع التنظيم الذاتي للقطاعات الاقتصادية، هذا النوع من الأدوات يثمن التفاوض والتفاهم بين القطاعات الاقتصادية من جهة والسلطات العمومية وفي بعض الحالات المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى[1].

يمكن التمييز بين أربعة أنواع أساسية للمقاربات الطوعية[2]:

3-1- الأنظمة الطوعية العمومية (Les systèmes Volontaires publics):

هي عبارة عن دفاتر شروط تعدها السلطات العمومية والتي يمكن للمؤسسات أن تنخرط فيها بشكل طوعي وفردي مقابل الاستفادة من "التصنيف البيئي"(Ecoètiquetage) أو"الوسم(العلامة) البيئي"لمنتجاتها،

دفاتر الشروط هذه يمكن أن تتعلق بالأداء البيئي، التكنولوجيا أو طرق الإنتاج المنتهجة، كما تمكن الوكالات الوطنية لمعايرة المؤسسات التي تستجيب لمتطلباتها من الاستفادة من الاعتراف.

3-2- الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعية:
(Les accords environnementaux négociés)

وهي عقود تبرم بين السلطات العمومية وقطاع صناعي معين تتضمن الأهداف البيئية الواجب تحقيقها والجدول الزمني لذلك، يتعهد القطاع الصناعي ببلوغ الأهداف في الآجال المحددة، وبالمقابل تتعهد السلطات العمومية بعدم إصدار تشريعات جديدة (معيار بيئي إجباري، رسوم...) وتقوم بمراقبة مدى احترام القطاع لبنود الاتفاق.

3-3- الاتفاقيات الخاصة بين الشركات الملوثة وضحايا التلوث (Les accords privés):

وهي عقود تبرم بين المؤسسة أو مجموعة مؤسسات وتلك الأطراف المتضررة من انبعاثاتها الملوثة (العمال، السكان، مؤسسات مجاورة) أو من يمثلها (جمعيات محلية، جمعيات حماية البيئة، نقابات، تنظيمات مهنية)، ينص العقد على بعث برنامج لإدارة البيئة أو وضع آليات لإزالة التلوث.

---

[1]- المرجع نفسه، ص.450.

[2]- OCDE ,**Les approches Volontaires dans les politiques de l'environnement: Efficacité et combinaison avec d autres instruments d intervention**, OCDE, paris, 2003, p.p.20-21.

4-3- الالتزامات أحادية الجانب للمؤسسات (Les engagements unilatéraux):

تتمثل في إعداد المؤسسة لبرنامجها البيئي الخاص بها وتعلم به المساهمين، الزبائن، المستخدمين والرأي العام، تعتبر هذه الالتزامات أحادية الجانب أحد أشكال التنظيم الذاتي للمؤسسة، بحيث تحدد لنفسها معايير وأخلاقيات في التعامل مع مختلف الأطراف تفوق تلك التي تحددها التشريعات، وهي أرقى مراحل النضج الذي يمكن أن تصل إليه المؤسسة.

تهدف المقاربات الطوعية إلى تحقيق عدة منافع يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

- تسهل عملية مشاركة المؤسسات والهيئات الممثلة للقطاعات الاقتصادية في إعداد السياسة البيئية للدولة.
- تزيد من تحفيز المسؤولين في المؤسسات لتحقيق أهداف بيئية محددة.
- تسمح للمؤسسة بالتحقيق السريع لأهدافها، فعلى سبيل المثال هناك عدد متزايد من المستهلكين يقبلون على اقتناء سلع الشركات التي تبرهن على جهد طوعي في مجال حماية البيئة، وعليه فالمؤسسات الصديقة للبيئة يتم مكافحتها من خلال"طلب أخضر" هو في نمو مستمر وسريع.

المطلب الثاني: ضغوطات المتعاملين (ضغوطات الأطراف ذات المصلحة)

تمارس العديد من الأطراف ضغوطا على المؤسسات من أجل حماية وضمان أولوية مصالحها، إذ أن المؤسسات الملوثة تكون عرضة لضغوطات خارجية تنشأ لدى الرأي العام، تلتزم الأطراف التي تتعامل بشكل دائم مع المؤسسة على ممارسة ضغوطات عليها من أجل تصحيح سلوكها البيئي استجابة لتطلعات الرأي العام،

وتتمثل هذه الأطراف في المساهمين، المستخدمين، المستهلكين، الموزعين، شركات التأمين، البنوك، جمعيات حماية البيئة والهيئات القطاعية والعمومية.

1- المساهمون:

العديد من الدراسات أشارت إلى أن اغلب المساهمين ينظرون إلى الاستثمار في شركات تتميز بأداء بيئي ضعيف على أنه مخاطرة كبيرة، كما أن رغبة المساهمين في الحفاظ على سمعة المؤسسة هو الحافز الأساسي لهم للاهتمام بقضايا حماية البيئة، لذا فهم يضغطون على الهيئة الإدارية من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال[2].

يشهد عالم الأعمال حاليا ظهور ما يسمى بـ"الاستثمار المسؤول" وهو عبارة عن رؤوس أموال يولي أصحابها اهتماما كبيرا بالمسائل الأخلاقية عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم، وأحد أشكال هذا الاستثمار الصناديق الخضراء (verts Fonds) حيث تهتم بتوظيف الأموال في أنشطة حماية البيئة وفي أسهم الشركات التي تثبت فعاليتها البيئة، ويلجأ هذا الصنف من المستثمرين إلى إجراء عمليات تدقيق بيئية قبل اتخاذ قرار شراء الأسهم[3].

---

[1]- الطاهر خمارة، مرجع سبق ذكره، ص.93.

[2] - Mohamed Hamdoun, **Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes: Un passage obligé ou un choix délibéré,** p.04**,** Disponible sur le lien suivant: http://www.strategie-aims.com/events/conferences/6-xviieme-conference-de-l-aims/communications/1504-le-comportement-ecologique-des-entreprises-chimiques-tunisiennes-un-passage-oblige-ou-un-choix-delibere/download, (28-02-2015).

[3] - Eric persais**, La relation entre l'organisation et son environnement: le cas de l'écologie**, revue française de marketing, N°167, 1998, p.p.30-31.

أمام هذه الضغوطات من طرف المستثمرين، تجد الشركات نفسها مجبرة على نشر تقارير متخصصة تتناول مجهوداتها والنتائج المحققة في مجال حماية البيئة لطمأنة مساهميها ولرفع مستوى الطلب على أسهمها، مما يؤدي إلى زيادة قيمتها السوقية[1].

2- المستخدمون:

تشهد العديد من الشركات استنكار من طرف مستخدميها لسلوكها غير المسؤول اتجاه البيئة، هؤلاء المستخدمين يلجئون للعديد من الهيئات داخل المؤسسة كلجنة الصحة والأمن ومصلحة البيئة، من أجل التأثير في القرارات المتعلقة بحماية الوسط الطبيعي، وفي بعض الحالات تقوم النقابات العمالية بهذا الدور، أسباب مثل هذا التحرك تتمثل أساسا في الارتباط الكبير الموجود بين الوضع البيئي وصحة وسلامة المستخدمين[2].

3- المستهلكون:

أدى الاهتمام الإعلامي والنقاش الدائر حول تدهور البيئة وأثره على جودة الحياة ومستقبل الأرض إلى ظهور ونمو الوعي البيئي لدى الأفراد حيث أصبحوا يأخذون في الحسبان الاعتبارات البيئية عند تقييمهم المنتجات قبل اتخاذ قرار الشراء، ولإظهار مدى ارتباطهم بقضايا حماية البيئة فان المستهلكين مستعدون لمقاطعة المنتجات الملوثة مهما كانت المغريات ومستعدون لدفع سعر أعلى مقابل الحصول على منتجات خضراء[3].

هذا النوع من السلوك لدى المستهلك لا يمكن أن ينشأ إلا إذا توفرت لديه معلومات موضوعية وكافية حول الخصائص البيئية للمنتج، وفي حالة غياب هذه المعلومات فان مصداقية القيمة البيئية للمنتج التي يتم الإعلان عنها تصبح موضوع شك الأمر الذي يؤثر على سمعة العلامة والشركة بشكل عام، لذلك فان نمو الوعي البيئي للمستهلك حفز الشركات على انتهاج سلوك صديق للبيئة بهدف الحفاظ على وضعها التنافسي في السوق[4].

4- الموزعون:

إن إدماج الموزعين البعد البيئي في سياساتهم الإدارية أثر كبير على توجهات المنتجين خاصة أولئك الراغبين في التعامل مع شركات التوزيع المشهورة لتسويق منتجاتهم، والاهتمام بالبيئة من طرف الموزعين يكون في غالب الأحيان ضمن إطار إستراتيجية تسويق تهدف لجذب مستهلكين أصبحوا مع مرور الوقت أكثر حساسية للنوعية البيئية للسلع، وإدراكا منها لدورها في تلبية تطلعات الرأي العام، تتخذ مؤسسات التوزيع إجراءات تبرهن من خلالها على اهتمامها بقضايا البيئة منها[5]:

- ترويج السلع الخضراء من خلال تخصيص أماكن لعرضها في المحلات أو من خلال تبني هذه السلع بمنحها علامة الموزع.
- استعمال وسائل نقل اقل تلويثا واستهلاكا للطاقة.
- تعديل أوقات التوريد بهدف التخفيض من التلوث الصوتي (الضجيج).

---

(1)- محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص.15.

(2)- Olivier Boiral, **Protéger l'environnement naturel et la santé des travailleurs**, revue internationale de gestion , Volume 22, N°4, Montréal, 1997, P.51.

(3)- Alion chauveau, Jean Jacque rosé, **L'entreprise responsable**, Edition d'organisation, paris, 2003, p.11.

(4)- Mohamed Hamdoun, op-cit, p.07.

(5)- Ibid, p.07.

- استرجاع المواد التي يمكن إعادة تدويرها (الزجاج، الورق، الزيوت المستعملة).

5- شركات التأمين:

تتعرض المؤسسات لصعوبات مالية كبيرة في حالة ظهور مشاكل تلوث في منشأتها، فالشركات الملوثة تجد نفسها في مواجهة ليس فقط مع الخسائر الاقتصادية المترتبة عن حادث أو كارثة بيئية، بل أيضا مع التكاليف العالية التي ستتحملها من أجل تطهير المواقع والأراضي الملوثة، ومن أجل تجنب الوقوع في هذه الوضعية التي تهدد بقاء المؤسسة تلجأ هذه الأخيرة إلى شركات التأمين من أجل الاستفادة من خدماتها في مجال تأمين المخاطر البيئية.

في وقت مضى كانت شركات التأمين تقترح على المؤسسات إبرام عقود تأمين من أجل تغطية المخاطر البيئية لنشاطها والتعويض عنها، أما في الوقت الراهن فإن مهمة المؤمن لم تعد تستند إلى مبدأ التعويض بل تجاوزته إلى إدماج البعد الواقعي في تعاملاتها نتيجة للصرامة المتزايدة من طرف القانون اتجاه المؤسسات التي لا تحترم البيئة، وعليه تستثنى شركات التأمين المخاطر البيئية من أشكال التأمين العادية وتخصها بعقود تأمين متخصصة، تحد وتضيق من مدى التغطية وتستبعد كليا تأمين المخاطر البيئية غير المحددة بوضوح نظرا لعدم إمكانية تقدير الخسائر المترتبة عنها. تدفع هذه الطريقة المؤسسات إلى تغيير سلوكها في التعامل مع قضايا البيئة من أجل الاستفادة من شروط تأمين أفضل[1].

6- البنوك:

يرتبط بقاء المؤسسة بشكل كبير بعلاقتها مع البنوك نظرا لكونها مصدر أساسي في التمويل الذي يعد بمثابة شريان الحياة لها، وبالرغم من أهمية البنك لدى المؤسسة إلا أن الضغوطات التي تمارسها البنوك على المؤسسات الملوثة تبدوا ضعيفة نسبيا إن لم تكن منعدمة، لذلك من واجب البنوك مراجعة السلوك البيئي للمؤسسات عند دراسة طلبات تمويلها، وهذا ما تقوم به بعض البنوك من خلال فرضها على المؤسسات الملوثة إعداد دراسة تدقيق معمقة للأثر البيئي لنشاطها كشرط يسبق النقاش حول مشاريع التمويل المحتملة[2].

7- ضغوطات الرأي العام:

نادرا ما يتم التطرق إلى الرأي العام كعامل يمكنه التعبير عن نفسه، إلا أنه هناك دراسات أثبتت قيمته في نشر الوعي البيئي، وذلك من خلال جملة من المشاكل التي سببها إهمال الاهتمام بالبيئة المحيطة بالمؤسسة مما أدى لإتلاف موارد عدة مهمة لسكان المنطقة فكان لهم أن احتجوا وبشدة من مثل هذه الممارسات، ولكي يسمع للرأي العام لابد أن يكون لهم درجة معتبرة من الوعي والخبرة ولو سطحية بمشاكل البيئة[3].

8- الجمعيات البيئية:

تعرف الجمعيات المدافعة عن البيئة تكاثرا مع تزايد الاهتمام بقضايا البيئة يعكس رغبة الجمهور في حماية الثروة الطبيعة من الآثار الصناعية، مما جعل من الجمعيات البيئية تشكل

---

(1)- Didier Folus, **Apports de l'assurance et de marché de capitaux a la gestion des risque environnementaux,** XIIème de conférence de l'association internationale de management stratégique Atelier développement durable, Tunis, 9Juin 2003, p.p.10-12.

(2)- Mohamed Hamdoun, op-cit, p.07.

(3)- Elisabeth Lavaille, **L'entreprise Verte**, Village Mondial, paris, 2002, p.70.

تهديدا حقيقيا للشركات غير المسؤولة من خلال قدرتها على تعبئة الرأي العام، تأخذ تحركات هذه الجمعيات أشكالا مختلفة ومتقاربة في حدتها أهمها[1]:

- الإكتفاء بالتظاهر بهدف تحسيس الشركات بمسؤوليتها اتجاه البيئة والإشارة لتجاوزاتها على هذا الصعيد وكذلك توجيه نظر وسائل الإعلام والمستهلكين إلى ضرورة حماية البيئة.
- قد يكون التحرك أكثر هجومية من خلال التواجد في مواقع المشاريع المراد إنشائها لوقف الانجاز أو في موقع المنشآت المنجزة بهدف عرقلة نشاطها الاعتيادي.
- وقد يصل الأمر إلى رفع دعاوي قضائية في المحاكم ضد هذه الشركات.
- اقتراح مكافئات وجوائز للمؤسسات التي تثبت مسؤوليتها تجاه البيئة تساهم في تحسين صورتها لدى الرأي العام.
- الدخول في تحالفات مع الشركات من أجل التعاون على تحقيق أهداف بيئية مشتركة.

وعليه تمثل الجمعيات البيئية عنصر ربط يقوم بتحويل الاهتمامات البيئية لمختلف مكونات المجتمع المدني إلى ضغوطات على الشركات الملوثة تؤدي بها إلى اعتماد سلوك بيئي فعال.

9- الهيئات القطاعية والعمومية:

الهيئات القطاعية هي الإطار التنظيمي الذي تجتمع فيه المؤسسات الناشطة في نفس القطاع الاقتصادي بهدف التعاون في حل مشاكل القطاع وتمثيله أمام السلطات العمومية. لهذه الهيئات دورا كبيرا في تحسيس المؤسسات بمسؤوليتها اتجاه البيئة، كما أن التوجهات البيئية للهيئات القطاعية تأثيرا في تطور الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية باعتبارها قوة اقتراح.

بما أن التكاليف الناتجة عن إدماج الاعتبارات البيئية في المؤسسة سترفع من تكلفة المنتجات، فإن المؤسسات التي تلتزم بمسؤوليتها اتجاه البيئة ستسخر الميزة التنافسية السعرية، نظرا لارتفاع أسعار منتجاتها في السوق مقارنة بتلك المؤسسات غير المسئولة، ولتفادي وضع كهذا تتدخل الهيئات القطاعية بسبل شتى، ويضل الأسلوب الأكثر استعمالا هو مصادقة جميع المتعاملين في القطاع على ميثاق يجبر جميع المؤسسات على اعتماد سلوك بيئي مسؤول.

بالإضافة إلى الهيئات القطاعية، توجد الهيئات العمومية التي تلعب دورا محوريا في نشر الوعي البيئي لدى الصناعيين، حيث تعد بمثابة المحرك الأساسي لوضع وتطوير التنظيمات والنصوص التشريعية في المجال البيئي، كما أنها تمنح إعانات للشركات التي تقوم بالاستثمار في تكنولوجيات إزالة التلوث وفي وحدات إعادة التدوير وغيرها من الاستثمارات البيئية[2].

المطلب الثالث: محددات أخرى للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

بالإضافة إلى المحددات السابقة الذكر هناك محددات أخرى لسلوك المؤسسة الاقتصادية اتجاه قضايا البيئة يمكن حصرها فيما يلي:

1- الفرص الاقتصادية:

)1(- Ibid, p.71.

)2(- Mohamed Hamdoun, op-cit, p.08.

إدماج البعد البيئي في المؤسسة لا يعد نتيجة للإجبار فقط، بل هو نتيجة لرغبة المؤسسة في اقتناص بعض الفرص الاقتصادية التي يمكن توضيحها كما يلي[1]:

1-1- المحفزات التسويقية:

يعتمد الأمر هنا على مقاربة بيئية للتسويق تركز على إظهار المؤسسة كشركة مسؤولة وواعية بالتزاماتها اتجاه البيئة وبان منتجاتها غير مضرة للوسط الطبيعي، فالمؤسسات تنتهج سلوكا مسؤولا بهدف الرفع من قيمة صورتها ومنتجاتها، غير أن الجهد التسويقي الذي يركز بالأساس على الإشهار ليس مضمونا ونتائجه قد تكون سلبية لأن العديد من الدراسات أشارت إلى ميل المستهلكين إلى التشكيك في خطاب المديرين الذين يظهرون بأن البيئة من أولى أولوياتهم.

1-2- التمييز التنافسي:

مع اشتداد المنافسة في الأسواق ورغبة المؤسسة في التميز مع منافسيها أصبح السلوك المسؤول بيئيا وسيلة للتميز في أسواق المنتجات المتشابهة، يتأثر السلوك البيئي للشركة بدرجة تركز السوق ففي الأسواق ضعيفة التركز أي تتميز بشدة المنافسة، تختار المؤسسة إستراتيجية تمييز منتجات بيئية، الحصص السوقية لهذه المؤسسات سترفع نظرا لتعلق شريحة واسعة من المستهلكين بالمنتجات الأقل إضرارا بالبيئة غير أن لجوء المؤسسات الأخرى إلى التقليد سيفقد هذه الخاصية التمييزية بريقها.

1-3- المردودية:

كان ينظر إلى الاستثمارات البيئية للمؤسسة على أنها هدر لأموال طائلة في مجالات لن تعود بأية مردودية وتقلل من فرص تحقيق الأرباح، لكن في الوقت الراهن تم تجاوز هذه النظرية الاقتصادية التقليدية التي تجعل من إدماج البعد البيئي عائقا أمام تحقيق المردودية، هذا المنظور الجديد يسمى فرضية "بورتر"نسبة إلى عالم الإدارة الشهير مايكل بورتر، فقيام المؤسسة بالاستثمار في التكنولوجيات النظيفة أو في تثمين وإعادة تدوير النفايات يمكنها من الاقتصاد في المواد الأولية وفي الطاقة الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.

2- أخلاق المدرين:

إن أخلاق المديرين هي بالأساس ظاهرة فردية ونفسية قبل أن تكون مسألة تنظيمية في المؤسسة، فالمدير هو أولا وقبل كل شيء مواطن عادي يتم تحليل وفهم مواقفه وسلوكياته من خلال قيمه ومعتقداته كما يشكل عنصرا أساسيا لتطوير ثقافة المؤسسة، حيث يساهم في إعداد معايير أخلاقية يسترشد بها الأفراد العاملين في بقية المستويات الإدارية، فإن كانت الغاية تحسين نوعية القرارات البيئية من الناحية الأخلاقية فإن المبادرة يجب أن تكون من المسير أو المدير في التركيز على القيم الأخلاقية داخل المؤسسة[2].

يمكن التفرقة بين نوعين من المديرين يختلف سلوكهم تبعا لمدى تجدر قيم حماية البيئة فيهم وهما[3]:

- الصنف الأول ذو توجه بيئي إصلاحي، يوظف العقلانية الاقتصادية، أي أن المعايير الاقتصادية هي التي تتحكم في طبيعة وحجم الجهد البيئي المبذول، عادة ما تقتصر

---

[1]- Ibid, p.p.9-11.

[2]- محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص.18.

[3]- المرجع نفسه، ص.18.

الاهتمامات البيئية لهذا الصنف من المديرين في التحكم في مستويات التلوث ويستثمرون في تكنولوجيات نهاية السلسلة.

- الصنف الثاني ذو توجه بيئي إصلاحي، يتميز بنظرة شاملة للمحيط الحيوي يرتكز على المبادئ البيئية الهادفة إلى حماية الطبيعة على المدى البعيد أي أن الأولوية لدى هذا الصنف من المديرين هي للأهداف البيئية التي على أساسها يتم تحديد الخيارات الاقتصادية، وبالتالي فهم يستثمرون في "التكنولوجيات النظيفة".

3- العوامل الموقفية (Facteurs de contingence):

للعوامل الموقفية دور مهم في تبني المؤسسة سلوك حماية البيئة يمكن حصر هذه العوامل في عمر المؤسسة، قطاع النشاط، حجم المؤسسة، الانتساب الدولي، التوجهات الإستراتيجية والمرونة الصناعية.

3-1- عمر المؤسسة:

من خلال الدراسات التي قام بها العديد من الباحثين لأثر الزمن على المؤسسات فيما يتعلق بإدماج البعد البيئي في المؤسسة، توصلوا إلى أن المؤسسة حديثة النشأة تواجه صعوبات أقل في التكيف مع متطلبات حماية البيئة مقارنة بالمؤسسة قديمة النشأة، هذا الفرق يعود لسببين أساسيين هما:

- اختلاف القدرات التكنولوجية: فالمؤسسة قديمة النشأة ترث في أغلب الأحيان عتادا ملوثا وأقل مرونة، على عكس المؤسسات حديثة النشأة التي تستخدم تكنولوجيا حديثة نسبيا أقل تلويثا وأكثر مرونة في التعامل مع المعايير التقنية التي تفرضها التشريعات البيئية.

- تأثير العادات والتقاليد التي تزيد من مقاومة التغيير: المؤسسات قديمة النشأة تعاني من أثر الزمن على الممارسات الإدارية والعاملين، فالزمن يعطي صبغة مؤسسية للعادات والتقاليد الإدارية التي سادت لفترة زمنية طويلة حتى وإن ثبت خطئها مع مرور الوقت، كما أن سلوك العمال يصبح من الصعب تغييره إذا اعتادوا على سلوك معين لفترة زمنية طويلة نسبيا.

في المقابل تشير بعض الدراسات التجريبية إلى أن عمر المؤسسة يتناسب طرديا مع ميل التغيير، إي أن المؤسسات قديمة النشأة لها قابلية للتغيير أكثر من غيرها، لكن هذه النتيجة تصدق في حدود قابلية التغيير الذي تناولته تلك الدراسات، فتغيير سلوك المؤسسة من خلال إدماج البعد البيئي في تسييرها، لا يتطلب تغييرا على المستوى التنظيمي فحسب بل يتطلب أيضا تغيير على المستوى الثقافي للإداريين وللعمال على حد سواء، وهذا ما يصعب تحقيقه في المؤسسات قديمة النشأة[1].

3-2- قطاع النشاط:

بعض قطاعات النشاط الاقتصادي تعتبر حساسة اتجاه البيئة (قطاع البتروكيمياء، الإسمنت، الحديد والصلب...)، لذا نجد الشركات العاملة في هذه القطاعات تميل أكثر من غيرها إلى الأخذ في الحسبان متطلبات حماية البيئة في إدارتها لأنشطتها المختلفة، كما أن بعض قطاعات النشاط تشوهت صورتها لدى الرأي العام نتيجة الكوارث الطبيعية التي نجمت عنها، لذا نجد معايير السلامة البيئية متطورة ومعقدة جدا في المؤسسات العاملة في هذه القطاعات حيث لا مجال للخطأ[2].

---

[1]- Olivier Boiral, **Environnement et gestion**, Les presses de l'université LAVAL, Canda, 2007, p.299.

[2]- Caroline Gallez, Aurore Moroncini, **Le manager et l'environnement,** presse polytechniques et universitaires romandes, Lausanne, 2003, p.p.2.

3-3- حجم المؤسسة:

يتفق المختصون على أن حجم المؤسسة هو العامل الموقفي الأكثر تأثيرا على طبيعة السلوك البيئي للمؤسسة، فالمؤسسات كبيرة الحجم تجد عوائق أقل في طريقها نحو تبني سلوك مسؤول اتجاه البيئة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود سبب هذا الاختلاف إلى[1]:

- كون الاستثمارات البيئية (تكنولوجيا إزالة التلوث، محطات التصفية، تجهيزات إعادة التدوير) مكلفة جدا وليست متناسبة مع حجم النشاط.
- القدرة المالية العالية للمؤسسات الأكبر حجما وتوفرها على الكفاءات البشرية المؤهلة للتعامل مع المسائل البيئية.
- النظرة إلى الشركات الكبيرة باعتبارها هي الرائدة في مجال نشاطها، لذا تكون أكثر عرضة للضغوط من قبل الأطراف ذات المصلحة لأنها نموذج يحتذي به ولأن تأثيرها على المحيط كلما تزداد الحاجة إلى الإجراءات الشكلية من أجل فصل وتوصيف المهام بهدف تحديد المسؤوليات، هذا الأمر الذي يسهل من وضع نظام للإدارة البيئية الذي يتكون من مهام وإجراءات محددة من خلال نظم الوثائق التي يعتمد عليها هذا النظام.

باعتماد نموذج الموارد والكفاءات نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر التزاما اتجاه البيئة من المؤسسات الكبيرة، فالقدرات التنظيمية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستندة على خصائص مميزة كقنوات الاتصال، التفاعل الكبير بين مختلف المكونات، الرؤية الواضحة للمديرين ودرجة المرونة العالية ترفع من مستوى المبادرة البيئية لديها[2].

3-4- الانتساب الدولي (Affiliation internationale):

يشير الانتساب الدولي إلى الارتباط القوي للمؤسسة بشركات ومجمعات عالمية، وفي هذه الحالة فالمؤسسات تتبنى سلوكا بيئيا فعالا كاستجابة للضغوطات التي تمارسها عليها الشركة الأم الحريصة على الحفاظ على سمعتها ومكانتها على المستوى المحلي أو الدولي، كما أن جمعيات الدفاع عن البيئة تزيد من ضغوطاتها على الفروع لأنها ترى بأن لديها قدرات مالية بحكم انتمائها إلى مجمعات صناعية قوية.

إن انتساب المؤسسات إلى مجمعات متعددة الجنسيات يؤثر إيجابا في تطوير نشاطها لصالح البيئة والسبب يعود إلى تبادل المعارف والخبرات بين مختلف فروع هذه المجمعات، كما تتميز الشركات الأم بتوجهها نحو بناء سياستها البيئية وفق المتطلبات الأكثر صرامة من بين مختلف الدول التي تسوق فيها منتجاتها، وبالتالي فهي تقوم بتعميم هذه السياسة على كل فروعها بما فيها تلك التي تنشط في دول ذات تشريعات بيئية ضعيفة[3].

3-5- التوجهات الإستراتيجية و المرونة الصناعية:

تؤثر الخيارات الإستراتيجية للشركات بشكل كبير على السلوك البيئي، فالمؤسسات التي تهتم بالإبداع لديها توجه واضح للالتزام اتجاه البيئة لأن تعديل الطرق الصناعية ووضع أساليب جديدة بهدف الحد من التلوث، هي بالأساس حلول تكنولوجية تعكس مستوى الإبداع

---

[1]- Eric persais, op.cit, p.p.36-37.

[2]- محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص.20.

[3]- محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص.20

في المؤسسة، لذلك نجد أن المؤسسات التي تبنت إستراتيجية تكنولوجية هجومية تستخدم أساليب إنتاج أفضل أداء وتستثمر في البحث والتطوير مما يسهل عليها إدماج المتغير البيئي في إدارتها.

المؤسسات التي تتوفر على أكبر قدر ممكن من المرونة في أنظمة الإنتاج يسمح لها ذلك بتعديل الطرق والأساليب المستعملة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة[1].

خلاصة الفصل الأول:

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية مرت بعدة مراحل خلال سعيها لتحقيق رفاهيتها ففي البداية كانت تتجنب القوانين بقدر المستطاع، ثم أخذت تلتزم بتلك القوانين إلى أن أدركت أنه لا يمكنها الاستمرار في متابعة الطرق القديمة، وعليها أن تتبع إستراتيجيات خضراء تمكنها من تجاوز العقبات وتحقق لها فوائد محاولة الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تفاعل المؤسسة مع البيئة، وذلك بالقضاء على التلوث وتحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأقل قدر من الطاقة وترشيد الاستهلاك، مما يسمح بزيادة الإنتاج الأخضر والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها بغض النظر عن ضغط القوانين والتشريعات وهو ما يعرف بالسلوك البيئي للمؤسسة.

ينعكس عن تبني المؤسسة للسلوك البيئي عدة مفردات، حيث تعد هذه المفردات بمثابة إستراتيجية من إستراتيجيات المؤسسة لحماية البيئة ومن بين هذه المفردات: التسويق الأخضر، نظام الإدارة البيئية، التموين الأخضر، الإنتاج الأخضر، البحث والتطوير الأخضر.

ينقسم السلوك البيئي إلى ثلاثة أصناف تصنف بدورها المؤسسات إلى ثلاثة أنواع، حيث نجد أن هناك مؤسسات تعتبر إدماج العامل البيئي كتكلفة وتسلك بذلك سلوكا معاديا لبرامج حماية البيئة ويعتبر سلوكها دفاعيا، كما توجد مؤسسات لا تدخل حماية البيئة في سياستها الإستراتيجية ولكن تتجاوب مع التشريعات والقوانين المفروضة إرضاء لبعض الضغوطات والمحددات ويعتبر سلوكها شكلي، في حين نجد أن هناك نوع ثالث من المؤسسات تعترف بأهمية حماية البيئة وتدمج العامل البيئي في بناء إستراتيجياتها الداخلية وتتجاوب مع كل التغيرات الحاصلة في مجال حماية البيئة ويعتبر سلوك هذه الأخيرة حساس.

إن تصنيف السلوكيات البيئية للمؤسسة أمر مهم، لكن أي تصنيف هو صالح فقط في حدود الخصائص والمميزات التي استند إليها فهناك العديد من العوامل المتحكمة في تحديد موقف المؤسسة تجاه البيئة، ولا يمكننا الحكم على أي مؤسسة قبل محاولة معرفة دوافع اعتمادها لإستراتيجية معينة دون غيرها من الإستراتيجيات في تعاملها مع البيئة، ومن

[1] - عبد الوهاب العزاوي، **أنظمة الإدارة: الجودة والبيئة**، دار وائل، عمان، 2002، ص.222.

العوامل التي تتحكم في درجة الالتزام البيئي للمؤسسة، التشريعات البيئية التي أصبحت أكثر تهديدا والأدوات الاقتصادية التي أصبحت أكثر تحفيزا تدفع المؤسسات الملوثة إلى اعتماد سلوك أكثر مسؤولية تجاه البيئة. لا تهتم المؤسسات بالبيئة بسبب الإجبار فقط بل رغبة منها في اقتناص فرص اقتصادية نشأت نتيجة ظهور الأسواق الخضراء ونتيجة إمكانية تحقيق ربح إضافي توفره بعض الممارسات البيئية. إن عنصري الإجبار والفرصة الاقتصادية ليسا السببين الوحيدين لاعتماد المؤسسة إستراتيجية بيئية، فهناك دافع آخر مهم يتمثل في أخلاقيات المدراء الواعين بخطورة التدهور الحاصل في البيئة، ومخاطر التغير المناخي كما أن للعوامل الموقفية أثر في تحديد مستوى المسؤولية البيئية في المؤسسة.

تمهيد:

تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيق مميزات وخصائص النمو، التوسع، الاستمرار، البقاء ومواجهة المنافسة الشديدة بالإضافة إلى الربح، وذلك من خلال تحسين مركزها المالي بناء على تحسين أدائها المالي، وحتى تتمكن من بلوغ ذلك عليها القيام بعمليات تقييم الأداء المالي الذي يعتبر محورا مهما وأساسيا لها.

ومع تطلعات المؤسسة لمواجهة التحديات السابقة، وجدت نفسها أمام واقع يحتم عليها إدماج سلوكيات بيئية تكسبها الصورة والسمعة الجيدة، حيث أصبحت مسؤولية المؤسسة اتجاه البيئة أحد مؤشرات الأداء لمدى مساهمة المؤسسة في رفاه المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم مفاهيم أساسية حول الأداء المالي ومؤشرات تقييمه، كما يهدف إلى إبراز أثر تبني المؤسسة الاقتصادية للسلوك البيئي على أدائها المالي، لذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي.
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.
المبحث الثالث: أثر السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

عرفت الوظيفة المالية تطورا في المجالين النظري والتطبيقي، فبعدما كان الاهتمام منصب على تحديد مصادر التمويل، أصبح منصب حول البحث عن الاستخدام الأمثل لهذه الأموال والتركيز على التدفقات المالية وإدارة النشاط المالي داخل المؤسسة مما أدى بالمؤسسات الاقتصادية إلى مواجهة تحديات متزايدة على الصعيدين الداخلي والخارجي،

ولكي تحافظ هذه المؤسسة على مركزها المالي يتوجب عليها تحقيق كفاءة في أدائها المالي بما يواكب تلك التحديات.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

قبل التطرق إلى الأداء المالي وأهميته يجب إعطاء مفهوم للأداء بصفة عامة، الأداء هو قدرة المؤسسة على تجسيد أهدافها المسطرة في نتائج فعلية والتي تحققها المؤسسة من خلال الاستغلال الأحسن لمواردها المتاحة في ظل بيئتها الخارجية.

1- مفهوم الأداء المالي:

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي، وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية وتطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة، كذلك تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية اقتصادية [1].

ومن بين التعاريف التي تتطرق للأداء المالي ما يلي:

«يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر عن أداء المؤسسات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم [2]».

ويتفق Miller مع هذا الرأي حين أشار إلى الأداء المالي بأنه: «تعبير عن أداء الأعمال من خلال مؤشرات مالية مثل الربحية، وأنه الأداة الداعمة للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات [3]».

كما يعرف الأداء المالي على أنه: «انعكاس للمركز المالي للمؤسسة الممثلة بفقرات كل من الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر، فضلا عن قائمة التدفقات النقدية، حيث أنه يصور الحالة الحقيقية عن الأعمال لفترة زمنية معينة [4]».

« مدى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، وتحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة [5]».

والبعض يعرفه: « بمدى تمتع المؤسسة بهامش أمان يزيل عنها العسر المالي أو ظاهرة الإفلاس، بتعبير أخر مدى قدرة المؤسسة على تصدي المخاطر والصعاب المالية [6]».

---

(1) - عبد الغاني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد الرابع، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص.42.

(2)- محمد محمود الخطيب، **الأداء الملي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد، عمان، 2010، ص.35.

(3) - Alexe Miller, Gregory G.Dess, **Strategic Management**, Megraw-Hill, USA, 1996, P.19.

(4)- علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء، الأردن، 2008، ص.75.

(5) - عبد الغاني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية: دراسة حالة بورصتي الجزائر وفرنسا**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص.35.

(6) - المرجع نفسه، ص.35.

ويعبر أيضا الأداء المالي عن: «تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء [1]».

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الأداء المالي هو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة، يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بالفرص الاستثمارية.

وعليه نستخلص الخصائص التالية للأداء المالي:

- الأداء المالي أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسة الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة، أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشاكل العسر المالي والنقدي، وبذلك تنذر الإدارة لمعالجة سبب الخلل.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

2- أهمية الأداء المالي:

تظهر أهمية الأداء المالي بشكل عام وبشكل خاص ومن خلال ما يوفره للمستثمرين من أهداف فيما يلي [2]:

- تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، لتحديد جوانب القوة والضعف فيها والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين كما توضحه النقاط التالية:
  - تقييم ربحية المؤسسة وتحسينها بهدف تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم.
  - تقييم سلوك المؤسسة بغرض تحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالالتزامات.
  - تقييم تطور نشاط المؤسسة بغرض معرفة توزيع المصادر المالية والاستثمارات فيها.
  - تقييم مديونية المؤسسة (الرفع المالي) لمعرفة مدى اعتمادها على التمويل الخارجي.

[1] - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي دروس وتطبيقات** ، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص.40.

[2] - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.ص.46-48.

- تقييم تطور توزيعات المؤسسة بغرض معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.
- تقييم تطور حجم المؤسسة، فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية لها.

- تتبع أهمية الأداء المالي بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية، وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثمارها وفقا لأهدافها العامة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

ويحقق الأداء المالي للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن المستثمرين من متابعة ومعرفة نشاط ا المؤسسة وطبيعته، ويساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر الأسهم.
- يساعد المستثمرين في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية، وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.

ومنه فالموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على المعلومات المناسبة التي تستخدم لأغراض التحليل لصنع القرارات المناسبة من خلال مؤشرات الأداء المالي.

المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

إن الأداء المالي هو تعبير عن أداء المنظمة من خلال تحقيق عدد من الأهداف المالية المتمثلة في[1]:

1- السيولة واليسر المالي:

تقيس السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة، وبتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة المتمثلة في المخزونات والقيم القابلة للتحقيق إلى أموال متاحة (نقدية)، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح هي:

- المؤسسة: تحد السيولة من تطور نمو المؤسسة وذلك لعدم تمكينها أو السماح لها من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط، كشراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية، الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.

---

[1] – العديد من المراجع أهمها:

- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص.ص.20- 22.
- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص.247.

- أصحاب الحقوق: يخلق مشكل نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة مثل تأخير تسديد الفوائد في دفع مستحقات الأجراء، والتأخير في تسديد ديون الموردين...الخ.
- عملاء المؤسسة: قد تؤدي هذه المشكلة إلى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر المالي إلى العسر، وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها.

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة، ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الآجل، فهو يتعلق بالاقتراض الطويل والمتوسط الآجل الذي تقوم به المؤسسة.

2- التوازن المالي:

يعتبر التوازن المالي هدفا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية، ويستوجب ذلك التعديل بين المدفوعات والمتحصلات أو بين استخدامات الأموال ومصادرها، ويساهم التوازن المالي في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة وتكمن أهميته في النقاط التالية:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

3- الربحية والمردودية:

تعتبر الربحية والمردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، وتعبر الربحية عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال كما أنها مقياس عام لكفاءة المؤسسة لاستخدام الموارد استخداما أمثل لتحقيق عائد مناسب من النشاط العادي الذي تمارسه.

والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، وتتمثل الوسائل التي تستعملها المؤسسة في الرأس المال الاقتصادي الذي يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال المالي الذي يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة المستخدمة يتحدد نوع المردودية.

4- نمو المؤسسة وإنشاء القيمة:

يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فان قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتجية، فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية، وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة إستراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح وهيكل سياسات التمويل وتحدد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.

أما إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن

فريق المستثمرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.

5- تحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي:

لا يمكن أن يتحدد التقييم الجيد للأداء إلا إذا تمكن المسيرين من اختيار المعايير والمؤشرات الجيدة، وذلك لأن الاختيار لا يتم بأسلوب عشوائي بل ينبع من المصلحة أو مركز المسؤولية المراد تقييم أدائها.

المطلب الثالث: مجالات الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه

من خلال هذا المطلب سنلقي الضوء على عدد من الموضوعات التي ترتبط مع بعضها البعض لتشكل بمجموعها فكرة عن مجالات الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه.

1- مجالات الأداء المالي:

يمكن حصر مجالات الأداء المالي في بعض النقاط كما يلي[1]:

- الربحية: هناك مؤشرات عديدة لقياس هذا المجال ممثلة في نسب الربحية، والتي تقيس فعالية الإدارة في توليد الأرباح وتستخدم أيضا للحكم على كيفية كفاءة استخدام المؤسسة لمجوداتها، ومن أهم النسب هامش الربح الإجمالي وهامش الربح التشغيلي وهامش الربح الصافي والعائد على الاستثمارات والعائد على حق الملكية.
- المركز السوقي: وتتمثل في الحصة السوقية التي تشير إلى نسبة حجم الأعمال المتوفرة لكل سلعة أو خدمة.
- الإنتاجية: وتعني العلاقة بين مخرجات المؤسسة من سلع وخدمات وبين مدخلاتها، وتعد الإنتاجية مقياسا لمدى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج بما تتضمنه من موارد وطاقات مادية وبشرية متاحة للمؤسسة بما يكفل لها تحقيق أهدافها.
- قيادة المنتجات: وتتمثل في قيام الإدارة الرئيسية بتقويم التكاليف و الجودة والمركز السوقي لكل منتج من المنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها.
- تنمية الأفراد واتجاهات العاملين: ويعتبر أحد مجالات الأداء المهمة بالمؤسسات ويتم قياسه عن طريق تجميع تقارير متنوعة لتقويم الأسلوب التي تتبعه المؤسسة، لسد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من القوى العاملة كما يتم قياسه عن طريق استقصاءات الأفراد وعن طريق الغياب ودوران العمل.
- المسؤولية العامة: وفي هذا المجال تضع المؤسسة مقاييس تتلاءم مع طبيعتها ومحيطها بهدف رسم مدى نجاحها في تحمل مسؤوليتها نحو العاملين والموردين والمجتمع والبيئة.
- الموازنة بين أهداف المدى القصير والمدى الطويل: وهنا تقوم المؤسسة بإجراء دراسة معمقة بشأن التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية، للتأكد من أن الأهداف لم يتم تحقيقها على حساب الأرباح والاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

2- العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

يتأثر الأداء المالي للمؤسسة بعوامل المحيط الخارجي، التي تتمثل في العوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والتكنولوجيا وغيرها، وعوامل داخلية تنظيمية مثل الهيكل

---

[1]- عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شتيتي، **أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات**، الملتقى الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22- 23 نوفمبر 2011، ص.238.

التنظيمي وحجم المؤسسات وعوامل إدارية مثل القدرات الإدارية ومدى توفر جانب الخبرة والمعرفة لدى المديرين، ويمكن توضيح تأثير بعض هذه العوامل على الأداء المالي للمؤسسة كما يلي[1]:

- الهيكل التنظيمي: يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح، عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد أدوار الأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسات اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.
- المناخ التنظيمي: ويقصد به وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءة من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسة.
- التكنولوجيا: وهي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكنولوجيا الإنتاج المستمر وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، التي جاءت كاستجابة لمطالب خفض التلوث والنفايات الصناعية. وعليه على المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيات المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجهها والتي لابد لها من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره، بهدف الملاءمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر والتنويع، بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.
- الحجم: يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل عائقا على أدائها بزيادته ذلك لأن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا فيصبح أدائها أقل فعالية، كما قد يؤثر إيجابيا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسة وبينت أن العلاقة هي علاقة طردية.
- العوامل الاقتصادية: تعتبر العوامل الاقتصادية أكثر العوامل انعكاسا على الأداء وذلك نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة، بحيث تنقسم المؤسسة حسب شموليتها إلى عوامل

---

[1]- العديد من المراجع أهمها:

- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.ص.49- 50.
- عمر علي إسماعيل، **إدارة الجودة البيئية الشاملة وأثرها على ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد36، العدد 115، العراق، 2013، ص.286.
- الحميدي محمود المطيري، **أثر دوران العاملين على الأداء المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011-2012، ص.18.

اقتصادية كلية كمعدلات نموها الاقتصادي، وأخرى قطاعية (جزئية)كوفرة المواد الأولية، درجة المنافسة، الأيدي العاملة المؤهلة.

- العوامل القانونية والسياسية والاجتماعية: بالنسبة للعوامل القانونية والسياسية فتتمثل في الأمن والاستقرار السياسي للدولة، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين المنظمة للعمل، أما العوامل الاجتماعية فتتمثل في مستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد بالتعامل مع طبيعة الأنشطة التي تقدمها المؤسسة.
- عوامل أخرى: كوجود أعمال متأخرة، نوعية وحدة العمل، الرقابة على التكاليف وعلى كفاءة استخدام الموارد المتاحة وعلى تكلفة الحصول على الأموال.

وعليه فان الأداء المالي الجيد يتحقق من خلال تطوير القدرات التنظيمية التي تساهم في زيادة قدرة المؤسسة على التعامل الصحيح مع بيئة الصناعة وضمان تنفيذ العمليات بكفاءة، وبالتالي كسب مزايا تنافسية تؤدي إلى تطوير الأداء المالي.والشكل التالي يوضح العوامل التي تؤثر على الأداء المالي:

الشكل رقم (1-2) : العوامل التي تؤثر على الأداء المالي

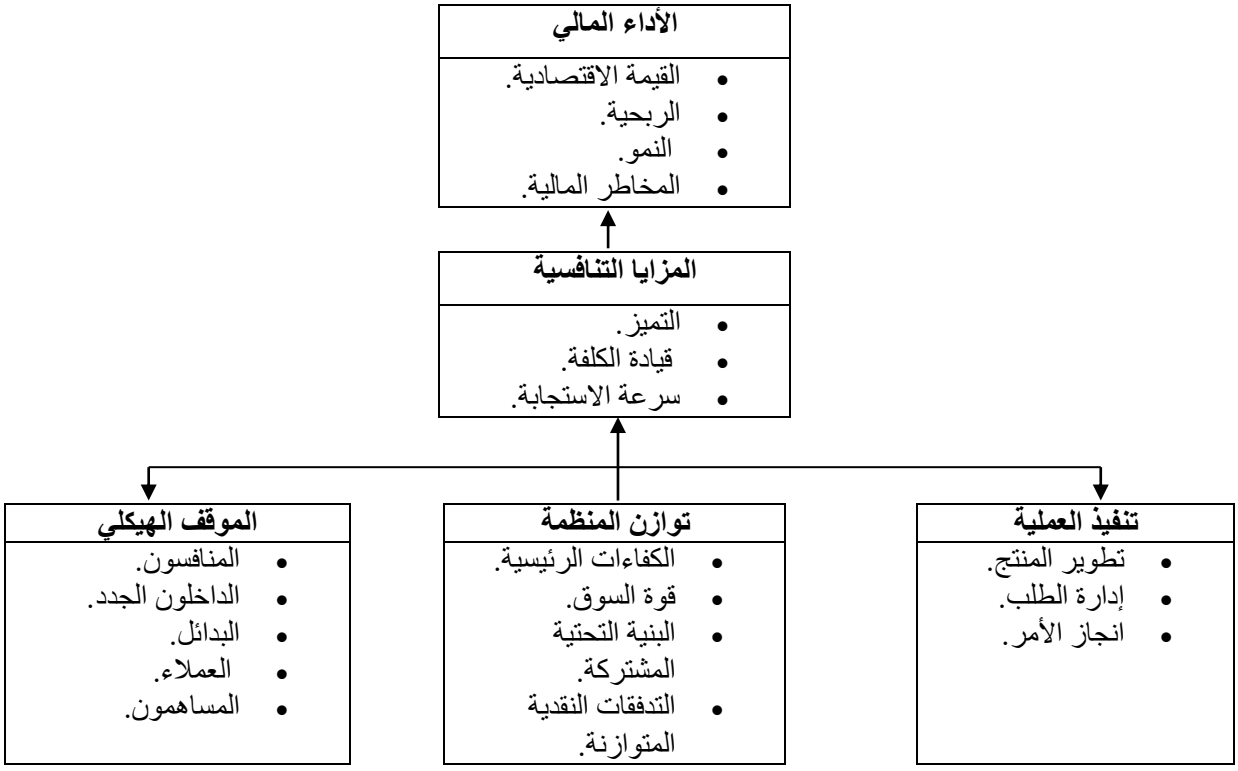

المصدر: سرى كريم ريشان الحديثي، **دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2010، ص.33.

يتضح من الشكل السابق أن الأداء المالي يتأثر بالميزة التنافسية وهي مقدرة المؤسسة على التميز في تقديم منتجاتها، القدرة على التحكم وتقليص التكاليف، سرعة الاستجابة لرغبات وطلبات المستهلكين وتغيرات السوق. وحتى تتحقق الميزة التنافسية لابد من تحقيق توازن المنظمة والذي يعتبر الكفاءات الرئيسية للمؤسسة هو مكانا رئيسيا لتحقيق التوازن بالإضافة إلى قوة السوق والبنية التحتية والتدفقات النقدية المتوازنة، وحتى يتحقق ذلك لابد من توفير إستراتيجية المقدرة التنظيمية وإستراتيجية تنفيذ العمليات وإستراتيجية الموقف

الهيكلي. إن الأداء المالي هو تعبير عن أداء المؤسسة من خلال تحقيق عدد من الأهداف المالية مثل الربحية والمردودية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين القيمة الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك مواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات المؤسسة كما هو موضح في الشكل السابق[1].

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم الوظائف داخل المؤسسة، نظرا إلى اهتمام إدارة المؤسسات بزيادة ثروة المساهمين وتقييم الأداء الاقتصادي للوحدات الفرعية في المؤسسة، وترجع أهمية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة بتأثرها الشديد لجميع المتغيرات التي تحدث فيه.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي

يتضمن هذا المطلب مفهوم، أهمية، أهداف وخطوات الأداء المالي والمعايير المختلفة لعملية تقييمه.

1- مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته:

وردت عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي أهمها:

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني:« تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة[2] ».

وبمعنى أخر:« يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[3] ».

مما سبق يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي تعد بمثابة تغذية راجحة لمدى فعالية الخطة، ومؤشر على تطبيقها من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط باستخدام مؤشرات محددة سابقا، لاستخراج الانحرافات الايجابية والسلبية وتحديد المسؤول عنها ومن ثم اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة.

يمكن تلخيص أهمية عملية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:

- تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم الركائز ومصادر البيانات اللازمة لعمليتي التخطيط والرقابة.
- تفيد بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة واستخراج أسباب الانحرافات وتحديد المسئولين عنها.
- كما تفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير أو للاستثمار أو عند إجراء تغيرات جوهرية.
- تظهر التطور الذي تحققه المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ.

---

[1]- سرى كريم ريشان الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص. ص.43- 44.

[1] - السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص.38.

[2]- عبد الغاني دادان، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص.41.

2- أهداف تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص أهداف تقييم الأداء المالي في النقاط التالية[1]:

- نقوم بعملية تقييم الأداء المالي لمعرفة المركز المالي للمؤسسة هذا المركز الذي يوضح إمكانية الإدارة في عملية اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق بعض الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى أنه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لابد من تصحيحها في حالة الموقف المالي السيئ.
- تسمح عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة بمعرفة وضعيتها من حيث:
  - السيولة، أي قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
  - كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال العامل بحيث اقل أو أكثر من اللازم.
  - ملائمة هيكل التمويل أي ملائمة الالتزامات الطويلة الأمد في ظل ظروف المؤسسة.
  - قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة.
  - كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة منها والمتداولة.
  - قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل ذاتيا لانجاز بعض المشاريع.
- البحث عن الأخطاء والانحرافات وبالتحديد عن أسبابها والمسؤولين عنها وهذا لاستئصالها أو التخفيف من وطأتها مستقبلا.
- تحديد مدى كفاءة المؤسسة قي استخدام مواردها المالية وذلك بتخصيص المورد المناسب (أموال خاصة أو أجنبية) في الاستخدام المناسب (أصول ثابتة أو متداولة).

3- خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي من خلال الخطوات التالية [2]:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروق ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

---

[1]-رقية شطيبي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه: دراسة ميدانية مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2010-2011، ص.27.

[2]- محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.51.

- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات التعامل معها ومعالجتها.

4- معايير تقييم الأداء المالي:

إن عملية تقييم الأداء المالي لا يمكن أن تتم إلا بتوفير مجموعة من المعايير التي تفسر من خلالها مجموعة من المؤشرات، ونشير إلى وجود فرق بين المعيار والمؤشر، فالأول يعني الأساس الذي تستند عليه عملية تقييم الأداء أما المؤشر فهو أداة لقياس وتفسير المعيار، وتنقسم معايير تقييم الأداء المالي إلى[1]:

- المعايير التاريخية: وتحسب هذه النسب من الكشوف المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من طرف الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.
- المعايير القطاعية: يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير المالية في رقابة الأداء، وهي معايير تمثل متوسط أداء القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، خاصة وأن المؤسسات تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.
- المعايير المستهدفة: وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط)، وعليه فإن مقارنة النسب المحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الاختلاف بين الأداء الفعلي والمخطط واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- المعايير المطلقة: تأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسبة التداول اثنان مرة والنسبة السريعة واحدة مرة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تهدف المؤسسة من خلال تحقيق التوازن المالي إلى توفير الاحتياجات المالية بالأحجام المطلوبة وبأدنى تكلفة، واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي يضمن لها إمكانية تسديد التزاماتها عامة وديونها القصيرة خاصة بتواريخ استحقاقها تجنبا لوقوعها في عسر مالي الذي يؤدي بها للإفلاس وخروجها من دائرة الأعمال.

وتتمثل قاعدة التوازن المالي في أن «الموارد المستخدمة لتمويل أصل أو استعمال ما (استثمارات، مخزون، حقوق) يجب أن يبقي تحت تصرف المؤسسة لفترة من الزمن علي الأقل مساوية لفترة تلك الأصل [2] ».

حسب القاعدة السابقة يتبين أن المؤسسة التي ترغب في تحقيق حد أدنى للتوازن المالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بأموال دائمة، أما الأصول المتداولة فيجب أن تمول بأموال قصيرة الأجل أي أقل من سنة.

---

[1]- أسعد حميد الغالبي، **الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص.78.

[2]- Georges Deppallens, Jean-Pierre Jobard, **gestion financière de l'entreprise,** Editions Sirey, 11ed, Paris, 1996, P. 271.

1- التحليل بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FR_{ng}):

قبل التطرق إلى مفهوم رأس المال العامل الصافي الإجمالي وكيفية حسابه يجب التطرق إلى أهم أداة لتحليل التوازنات المالية من منظور وظيفي، والتي تتمثل في الميزانية الوظيفية التي يتم فيها ترتيب الموارد (عناصر الخصوم) والاستخدامات (عناصر الأصول) حسب دورتي التمويل والاستثمار والاستغلال، وتقيم فيها الاستخدامات والموارد بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات.

تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات اثنتان منها تخص الدورة الطويلة وهما الموارد الدائمة والاستخدامات الثابتة وتكون في أعلى الميزانية، أما المستوى الثالث والرابع فيخص كل منهما دورة الاستغلال وهما الموارد المتداولة والاستخدامات المتداولة وتكون في أسفل الميزانية.

والجدول التالي يوضح مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية:

الجدول رقم (1-2): الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات الثابتة (المستقرة) E_s الاستثمارات المالية الاستثمارات المعنوية الاستثمارات المادية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	**الموارد الدائمة R_e** • موارد خاصة مجموع رؤوس الأموال الخاصة(مثل رأس المال، الاحتياطات، النتيجة الصافية....) الإهتلاكات والمؤمنات و خسائر القيمة • الديون المتوسطة و طويلة الأجل (مثل الإقراضات لدى مؤسسات القرض....)
مجموع الاستخدامات الثابتة E_s	**مجموع الموارد الدائمة R_e**
الاستخدامات المتداولة للاستغلال E_{ex} المخزونات حقوق العملاء و ملحقاتها	**الموارد المتداولة للاستغلال(ديون غير مالية) R_{ex}** موردو المخزونات ديون جبائية و اجتماعية
الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال E_{hex} مدينون آخرون	**الموارد المتداولة خارج الاستغلال(ديون غير مالية) R_{hex}** موردو التثبيتات الضرائب على النتائج.....
استخدامات الخزينة E_t المتاحات (مثل البنك، الصندوق.....)	**موارد الخزينة(ديون مالية قصيرة الأجل) R_t** الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة).....
مجموع الاستخدامات المتداولة	**مجموع الموارد المتداولة**
مجموع الاستخدامات بالقيمة الإجمالية E	**مجموع الموارد بالقيمة الإجمالية R**

المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **التسيير المالي دروس وتطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص.81.

1-1- مفهوم رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

يعرف رأس المال العامل الصافي الإجمالي على أنه: «ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، أي هو الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة بالموارد المالية الدائمة[1] ()».

فمن مبدأ أن عناصر الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل تختلف في المدة، وفي القيمة حيث يمكن أن تستحق الديون القصيرة في مدة أقصر من تحقيق الأصول المقابلة لها، أي أن المؤسسة تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها، لذا فإن حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها لكن هناك مشكلة المخزون الذي قد لا تتحكم فيه المؤسسة، وبالتالي الحل الذي أمام المؤسسة هو توفير هامش من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة وهو رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

1-2- حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

يحسب رأس المال العمل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية الوظيفية (في الأجل الطويل) انطلاقا من العلاقة التالية[(2)]:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي= الموارد الدائمة – الاستخدامات الثابتة

كما ويحسب رأس المال العمل الصافي الإجمالي من أسفل الميزانية الوظيفية (في الأجل القصير) انطلاقا من العلاقة التالية[(3)]:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي= الاستخدامات المتداولة – الموارد المتداولة

ويمكن تمثيل رأس المال العامل المحسوب انطلاقا من الميزانية الوظيفية كالتالي:

شكل رقم (2-2): حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي انطلاقا من الميزانية الوظيفية

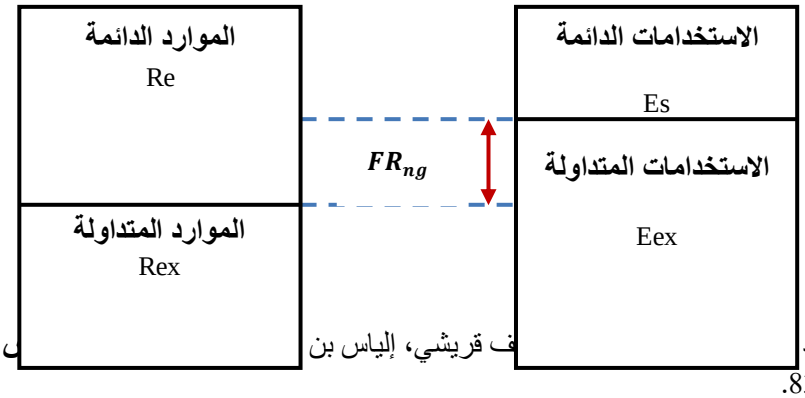

المصدر:من إعداد ف قريشي، إلياس بن ل **و تطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص.83.

1-3- مستويات رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

يختلف مستوي رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنشط فيه فغالبا يكون أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية، نظرا

---

[1](- يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **التسيير المالي دروس و تطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص.83.

[2](- محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص.172.

[(3)]- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.33.

لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف زمنيا لنفس المؤسسة نظرا لتأثيرات داخلية وخارجية ويمكن توضيح مستويات رأس المال العامل كما يلي[1]:

الحالة الأولى: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب: ($FR_{ng}>0$)

ويشير ذلك إلي أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

الحالة الثانية: رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم:($FR_{ng}=0$)

حسب هذه الحالة فإن المؤسسة في حالة التوازن المالي الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب: ($FR_{ng}<0$)

يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

4-1- تغيرات رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

يتأثر رأس المال العامل بحدوث تغيرات في أحد العناصر الدائمة للميزانية المالية أي بتغير سببه الموارد الدائمة والاستخدامات الثابتة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): تغيرات رأس المال العامل الصافي الإجمالي

تغيرات في الموارد الدائمة	تغيرات في الاستخدامات الثابتة
أ- زيادة الموارد الدائمة: التنازل عن الأصول الثابتة،رفع رأس المال، الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل. ب- نقصان الموارد الدائمة: - نقص الأموال الخاصة: توزيع الاحتياطات، توزيع أرباح الأسهم، خسائر الاستغلال - تسديد القروض	أ- زيادة الاستخدامات الثابتة: زيادة القيم المعنوية، حيازة استثمارات جديدة، استثمارات ثابتة أخرى. ب- انخفاض الاستخدامات الثابتة: - التنازل عن الاستثمارات: المعنوية، المادية، المالية والأخرى

المصدر: شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص.214.

2- التحليل بواسطة الاحتياج من رأس المال العامل(BFR):

يعد مؤشر الاحتياج من رأس المال العامل بالإضافة إلى رأس المال العامل مؤشرا مهما للحكم على سلامة التوازنات المالية للمؤسسة.

2-1- مفهوم الاحتياج من رأس المال العامل:

[1]- يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **التسيير المالي: الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص.103.

يعرف الاحتياج في رأس المال العامل بأنه:«الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال، ويمثل العجز في تمويل الأصول المتداولة خارج الخزينة بواسطة الخصوم المتداولة خارج الخزينة[1]».

2-2- تفسير الاحتياج من رأس المال العامل:

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخوناتها أي ينشأ نتيجة الفوارق الزمنية بين عمليات الشراء والبيع وعمليات التسويات المتعلقة بها وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز.

والشكل التالي يوضح كيفية تشكل هذا الاحتياج:

الشكل رقم (2- 3): تفسير احتياج رأس المال العامل

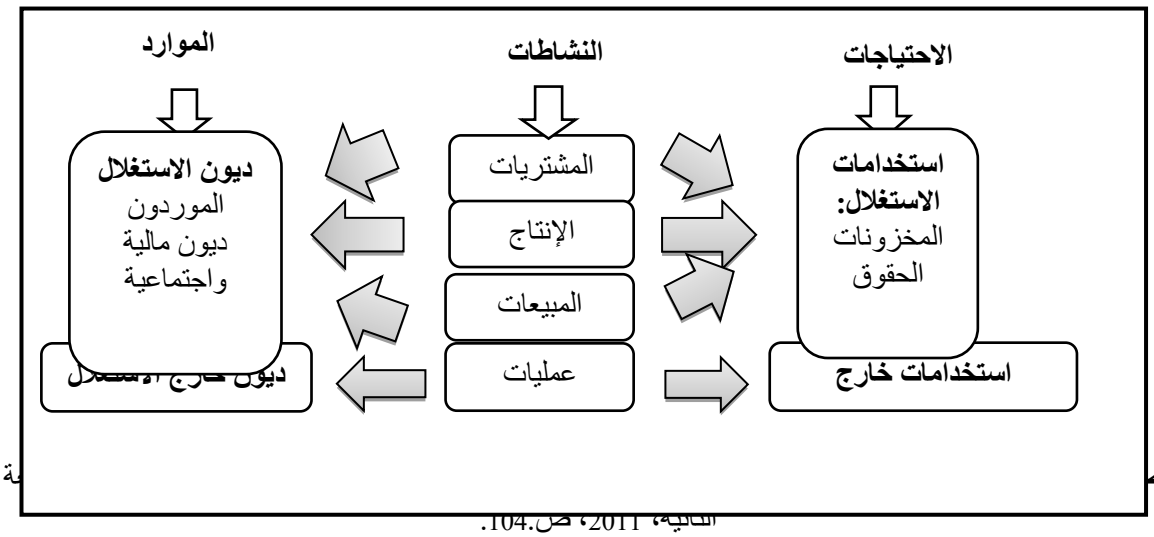

المص

التالية، 2011، ص.104.

وكما هو موضح في الشكل السابق فإن احتياج رأس المال العامل يمكن أن يجزأ تبعا لعلاقة عناصره المباشرة بالنشاط أو عدمها إلى: احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex}، احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex}.

3-2- حساب الاحتياج من رأس المال العامل وتغيراته:

يمكن حساب الاحتياج من رأس المال العامل انطلاقا من الميزانية الوظيفية من خلال العلاقة التالية[2]:

الاحتياج من رأس المال العامل BFR= الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex}+ الاحتياج من رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex}

[1] - شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص.216.

[2] - مقدم ليلى، **سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية خلال الفترة 2005-2007**، مجلة الباحث، العدد08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص.13.

حيث: BFR_{ex}: الفرق بين الاستخدامات والموارد المرتبطة بالنشاط العادي للدورة(E_{ex}-R_{ex}).

BFR_{hex}: الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلالE_{hex} والموارد خارج الاستغلالR_{hex}.

كما يمكن حسابه من العلاقة التالية:

الاحتياج من رأس المال العاملBFR= الاستخدامات المتداولة خارج الخزينة- الموارد المتداولة خارج الخزينة

- إذا كان الفرق موجبا فهو يعني أن هناك أصول متداولة بحاجة إلى تمويل إضافي من أجل تمويل هذه الأصول، ويعاب على المسيرين هنا أنهم لم يبحثوا عن موارد مالية مادام ضمان التسديد موجودا والمتمثل في كبر حجم بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة وأن بعض الموارد المالية منخفض أو منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة حركية دورة الاستغلال.
- إذا كان الفرق سالبا فهذا يعني أن المؤسسة ليست في حاجة إلى تمويل لأن الديون القصيرة الأجل قامت بتغطية الاحتياجات الدورية، وهنا يعاب على المسيرين أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، كسندات توظيف إضافية تدر عوائد، أو زبائن إضافيين لزيادة كسب ثقة الزبائن.

وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الموارد.

3- التحليل بواسطة الخزينة الصافية الإجمالية(T_{ng}):

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، لكن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل من السيولة جامدة وغير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن تسرع المسيرين في الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات الدفع، بينما نقصان الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية لكنها ضحت بالاحتياط للوفاء بالديون المستحقة.

3-1- مفهوم الخزينة الصافية الإجمالية:

تعرف بأنها:«إجمالي النقديات الموجودة لدى المؤسسة باستثناء السلفيات المصرفية، أي يقصد بها الفرق بين استخدامات الخزينة و مواردها [1] ».

« تتشكل خزينة المؤسسة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها أي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي [2]».

تظهر الخزينة في هذا التعريف كنقطة وصل بين الأجل الطويل الممثل ماليا برأس المال العامل، والأجل القصير الممثل ماليا باحتياجات رأس المال العامل، فمن خلال هذا التعريف للخزينة تلتقي فيه نوعين من التدفقات النقدية هما:

---

[1]- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص.217.

[2]- يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **التسيير المالي: الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص.105.

- التدفقات النقدية المجمعة في الأجل الطويل أو الاستثمار نتيجة العمليات المالية الخاصة بأعلى الميزانية والقائمة على تعديل رأس المال العامل.
- التدفقات النقدية المجمعة في الأجل القصير (شراء، إنتاج، بيع) نتيجة العمليات المالية الخاصة بأسفل الميزانية، والتي تقوم بتعديل مستوى احتياجات رأس المال العامل.

فهي بذلك تلعب دورا مهما جدا في المؤسسة حيث تحقق التوازن المالي في المدى الطويل والقصير وذلك من خلال التوازن بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، حيث جميع العمليات التي تقوم المؤسسة بها ستنعكس على مدخلات الخزينة أو مخرجاتها سواء تعلقت بعمليات الاستغلال أو الاستثمار أو التمويل.

3-2- حساب الخزينة الصافية الإجمالية:

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقا من الميزانية الوظيفية كما يلي[1] :

الخزينة الصافية الإجمالية(T_{ng}) = رأس المال العامل الصافي الإجمالي(FR_{ng}) – احتياج رأس المال العامل(BFR)

الخزينة الصافية الإجمالية(T_{ng}) = استخدامات الخزينة E_t - موارد الخزينة R_t

3- 4- حالات الخزينة:

يتحقق التوازن المالي للخزينة كلما كانت تقترب من الصفر بقيمة موجبة، وكلما اكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث توفق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها.

لكن قد يصعب على المسير المالي تحقيق التوازن المالي للخزينة فقد تكون موجبة أو سالبة كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-2): حالات الخزينة

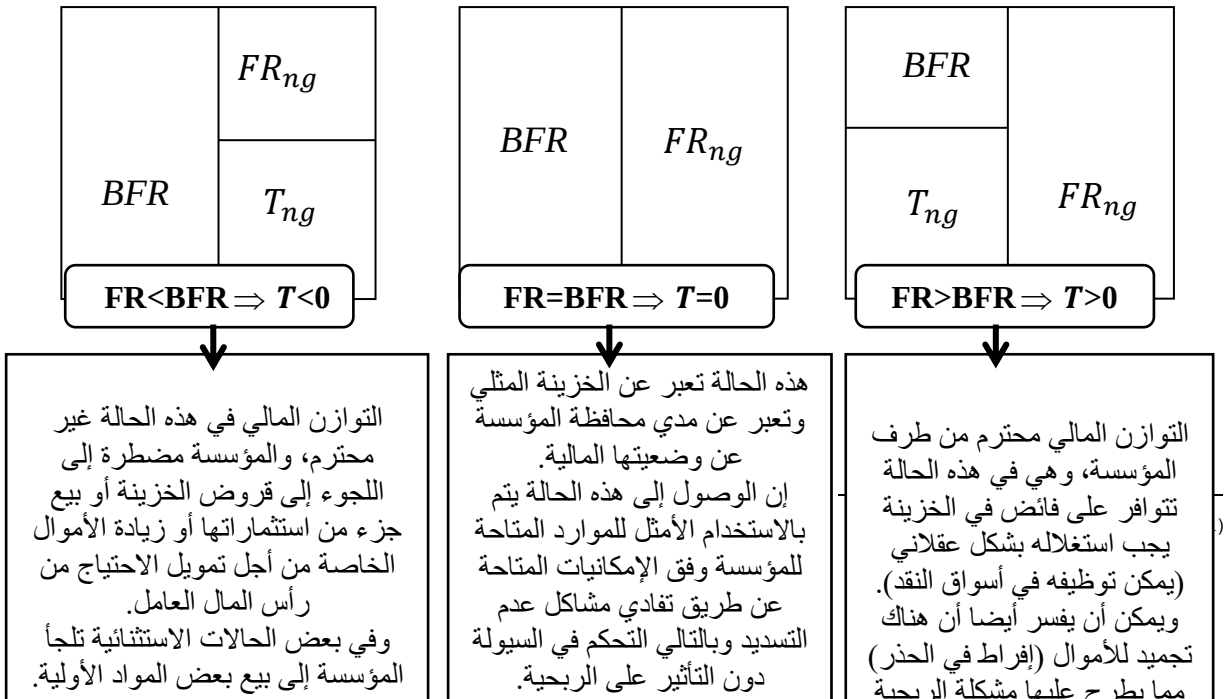

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:
- يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **التسيير المالي: الإدارة المالية** ، مرجع سبق ذكره، ص.106.
- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص.217.

3-5- حالات العجز في الخزينة:

قد تقع المؤسسة في بعض الأحيان في حالات عجز في الخزينة والذي يؤدي إلى اختلال التوازنات المالية للمؤسسة مما يؤثر سلبا على أدائها المالي وأدائها الاقتصادي ككل، وذلك على اعتبار أن جميع وظائف المؤسسة ترتبط بالحالة المالية للمؤسسة، وتتلخص هذه الحالات فيما يلي:

الجدول رقم (3-2):حالات العجز في الخزينة و علاجها

الحالة	سببها	علاجها	الشكل الموضح
حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة	يحدث عجز في الخزينة إذا أخلفت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى والأعلى وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل (الإعتمادات البنكية الجارية) الأمر الذي يؤدي إلى حالة انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة.	تتم معالجة هذا الوضع بتصحيح الخطأ عن طريق مجموعة من الإجراءات منها التنازل عن جزء من الاستثمارات والحصول على قرض طويل الأجل وذلك لتصحيح مسار رأس المال العامل.	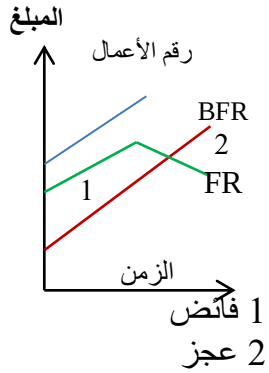
حالة نمو سريع وغير متحكم فيه	إذا قامت المؤسسة بتحقيق معادلات نمو في رقم الأعمال أكبر من إمكانياتها المالية الحالية فإن ذلك يؤدي إلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضع طبيعي، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة.	يمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة، بالرجوع عن استهداف أسواق إضافية وتركيز الجهود التجارية والاستثمارية والصناعية على حصة سوقية تتناسب والإمكانيات المالية للمؤسسة، بهذا ينخفض رقم الأعمال وتنخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال بحيث يمكن تغطيتها باستخدام	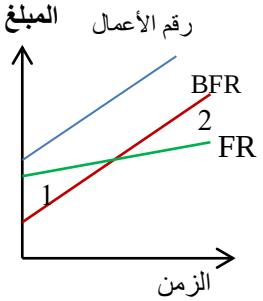

		رأس المال العامل.	
حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال	في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي يظهر من خلال تباطؤ شديد في المخزون ومنح آجال طويلة للعملاء، قبول آجال قصيرة للموردين، هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي في الاحتياج لرأس المال العامل ويؤدي إلى انخفاض وتناقص رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة ومن ثم يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة.	للخروج من هذا المأزق على المؤسسة تبني سياسة عملية دقيقة وصارمة تمكن من تسيير المؤسسة للمخزون والعلاقة الدائنية للعملاء والموردين بشكل فعال يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.	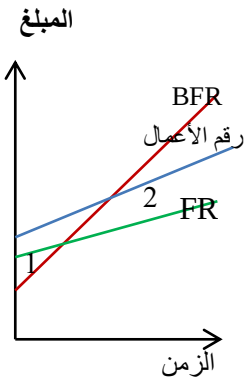
حالة الخسائر المتراكمة	إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الجماعية (رؤوس الأموال الخاصة) مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر و هذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلبي احتياجات الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي، و بالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي.	لا يمكن للمؤسسة إنعاش رأس المال العامل إلا بخطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة وذلك على مستويين: **مستوى داخلي:** و ذلك بترشيد الإنفاق وتدنية التكاليف بالتوجه نحو الرشاد في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة في ذلك دون التأثير على الجودة و النوعية. **مستوى خارجي:** وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريق مخطط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية و جلب أكبر عدد ممكن من العملاء.	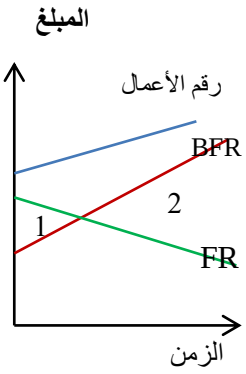
حالة	في حالة مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط فهذا	إن كلا الحالتين لهما خلفية تتعلق بمكانة المؤسسة في	

تدهور في النشاط (انخفاض في رقم الأعمال)	الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل وتتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.	السوق حيث كان السبب في تدهور الخزينة هو الانخفاض في النشاط نتيجة النقص التدريجي لحجم عملاء المؤسسة وبالتالي فإن الحلول الكفيلة بتصحيح الوضع تتمحور حول تحسين الوضعية الإستراتيجية للمؤسسة عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لذلك وذلك في حالة قابلية الوضع للتصحيح. أما في الحالة المعاكسة فهي حالة التكنولوجيات الجديدة التي يملكها المنافس وحالة ظهور منتجات جديدة وغيرها فما على المؤسسة إلا الانسحاب وتغيير النشاط.	
حالة إفلاس عميل مهم	إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات عميل وحيد فإن أي تغيير في وضعيته المالية يحدث أثرا مباشرة على وضعية المؤسسة مثل حالة الإفلاس واختفاء هذا العميل مما يؤدي إلى انخفاض حاد في رقم الأعمال و تنتقل إلى حالة تدهور في النشاط .		

المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **التسيير المالي: الإدارة المالية** ، مرجع سبق ذكره، ص.108.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تعتبر عملية استعمال النسب المالية في التحليل وسيلة هامة من أجل إعطاء حكم أولي على مدى صحة المؤسسة ماليا.

1- مفهوم النسب المالية:

تعرف النسب المالية على أنها:« علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو جدول حسابات النتائج بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة [1]».

وذلك لصعوبة الاستدلال بكل رقم على حدا، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة.

تتطلب عملية التحليل عن طريق النسب المالية ما يلي[2]:

- حساب النسب المالية بالطرق المحددة.
- تفسير مدلولها، وذلك بتحديد معنى هذا المؤشر بالنسبة للمؤسسة و ما هو موقف المؤسسة منه.
-إجراء مقارنة بين النسب التي حققتها المؤسسة مع ذات النسب المحققة في المؤسسات المنافسة أو المقارنة مع النسب السائدة في القطاع، كما قد يتم المقارنة مع النسب المحققة في

[1] - Jean Louis Amelon, **L'essentiel à Connaître en Gestion Financière**, Maxima, Paris, 2002, p. 89.
[2] -Patric Vizzavona, **Gestion financière**, Berti Edition, 9ème Edition, Alger, 2004, p. 49.

السنوات السابقة، فإذا تبين وجود انحراف كبير في مؤشرات المؤسسة دل ذلك على وجود صعوبات مالية واستلزم الأمر بتحليل مالي معمق للتعرف على أسباب المشكلة من أجل إيجاد الحلول.

2- إيجابيات وسلبيات استعمال طريقة النسب:

إن للتحليل باستخدام النسب إيجابيات وسلبيات يمكن توضيحها كالتالي[1]:

- الإيجابيات: عملية سهلة الحساب، وهي في الغالب مستعملة من طرف المحللين الخارجيين للمؤسسة وبصفة خاصة البنوك، حيث تسمح عملية التحليل بالحصول على معلومات مهمة حول الهيكل المالي، التسيير ومردودية المؤسسة، كما تسمح بمقارنة المؤسسة مع بقية المؤسسات في نفس النشاط وبالتالي معرفة تموقع المؤسسة في القطاع و بمتابعة تطور نشاط المؤسسة وذلك من خلال المقارنة الديناميكية لعدد من السنوات.
- السلبيات: تعتمد على الأرقام الإجمالية فتجعل النتائج غير دقيقة ومضللة في بعض الأحيان، تسجل الميزانيات ما حدث من عمليات في تواريخ مختلفة وتحدد مستويات مختلفة من الأسعار، ترتكز الكثير من الأرقام المستخدمة في التحليل إلى حد كبير على التقديرات الشخصية للمحللين مما يجعلها لا تمثل الوضعية تمثيلا حقيقيا، يختلف هيكل الميزانية ومكوناتها من مؤسسة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وبالتالي يصبح من الخطأ تعميم نسبة معينة على كافة المؤسسات.

3- أنواع النسب المالية:

هناك عدد كبير من النسب المالية الممكن حسابها وقد اعتمدنا بعضا منها فقط والتي تتوافق مع موضوعنا وهي:

3-1- النسب الهيكلية:

تقدم هذه النسب صورة عن هيكلة المؤسسة في وقت معين، وتفسر العلاقة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم وكذا معرفة الحظوظ المتوفرة للمؤسسة للحصول على المزيد من التمويل الدائم، ويستعمل ضمن هذه المجموعة النسب التالية:

جدول رقم (4-2): نسب التمويل

النسبة	طريقة الحساب	التفسير
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية	تشير هذه النسبة إلى مدى تغطية الأصول الثابتة الصافية بالأموال الدائمة، فهي تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أي هامش الأمان، فإذا كانت النسبة أكبر من 1 فهذا يعني وجود رأس مال عامل وتحقيق هامش أمان، أما إذا كانت النسبة أقل من 1 دل ذلك على تغطية جزء من الأصول الثابتة بقروض قصيرة الأجل وهو ما يخل بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول.
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	وتعني هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين على تغطية الأصول الثابتة، وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض الطويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل،كلما كانت أكبر من 1 كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.
نسبة التمويل		وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، وتسمح بمعرفة نسبة مساهمة

[1]- أبو الفتوح علي فضالة، **التحليل المالي و إدارة الأموال**، دار الكتب العلمية، مصر، 1999، ص.22.

الخارجي(قابلية السداد)	مجموع الديون / مجموع الخصوم	الديون في هيكل الخصوم فكلما كانت صغيرة كلما كانت أموال الدائنين مضمونة مما يزيد ثقة الممولين في قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها، يستحسن أن تساوي 0,5 و لا تتعدى 1.
نسبة الاستقلالية المالية (المديونية)	الأموال الخاصة / مجموع الديون	تبين هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن الأموال الخارجية، حيث أن الحجم الكبير للديون ينقص من استقلالية المؤسسة، يجب أن تكون محصورة بين 1 و 2 فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل للمؤسسة قدرة كافية للتسديد أو الاقتراض أما إذا تساوت مع 1 أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا في حالة ضمانات أخرى قد تكون مرهقة للمؤسسة ماليا.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص. ص.45- 46.
- Stephane griffiths**, gestion financier**, edition chihab, Alger, 1996, p.373.

2-3- نسب السيولة:

الهدف من حساب نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل، ذلك لأن تحليل السيولة يعد مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليته لمواجهة التزاماتها العاجلة، ولقياس السيولة هناك مجموعة من النسب المتمثلة في:

جدول رقم (2-5): نسب السيولة

النسبة	طريقة الحساب	التفسير
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل	تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها للديون القصيرة الأجل، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة حيث إذا زادت هذه النسبة عن 1 دل على وجود رأس مال عامل موجب.
نسبة السيولة المختصرة	الأصول المتداولة- المخزون / الديون القصيرة الأجل	تبين هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات المتداولة من الأصول السريعة التحول إلى نقد ودون اللجوء إلى المخزون السلعي. قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة و إمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة و الغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.
نسبة السيولة الجاهزة (الحالية)	النقدية وما يعادلها / الديون القصيرة الأجل	تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد الديون القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها حاليا من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب تحويل القيم المحققة إلى سيولة دون إمكانية فقدان مكانتها كأن تطلب من الزبائن الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة.

		وهي محصورة بين 0.2 كحد أدنى و0.3 كحد أقصى، فإذا كانت مرتفعة دل ذلك على وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى وتعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منه جامد لم يستخدم.

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- ناصر دادي عدون، تقنيات **مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص.56.
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص163.

3-3- نسب المردودية:

تظهر المردودية قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال استثمار الأموال في شراء العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة وقياس الأثر المترتب عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها، ومن أهم نسب المردودية نجد:

جدول رقم (6-2): نسب المردودية

النسبة	طريقة الحساب	التفسير
مردودية الاستغلال (النشاط)	هامش الربح الإجمالي / رقم الأعمال خارج TVA القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج TVA نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج TVA	وهي تمثل مقارنة النتائج المتحصل عليها خلال دورة الاستغلال مع رقم الأعمال وتهدف لتحديد قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من دورة استغلالها، كما أن دراسة تطور هذه النسب يسمح بمعرفة وضعية المؤسسة الإنتاجية، وكذلك موقع المؤسسة بالمقارنة مع المنافسين.
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	وهي تمثل النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية، وهي تمثل نسبة هامة في التسيير المالي لأن الهدف هو تعظيم حقوق المساهمين وبالتالي كلما ارتفعت هذه النسبة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة.
المردودية الاقتصادية	الفائض الإجمالي للاستغلال / الأموال المستثمرة	تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتجاتها في السوق، تمثل هذه النسبة حاصل قسمة الفائض الإجمالي للاستغلال (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة) على الأموال المستثمرة سواء الأموال الخاصة أو الديون، والتي يجب أن تكون معتبرة في حالة إنتماء المؤسسة إلى قطاع صناعي يتطلب توظيف أصول ثابتة ضخمة (تكوين اهتلاكات لتعويضها)، وأي تراجع في هذه النسبة يؤدي حتما إلى زيادة الإستدانة و تدهور التوازن المالي للمؤسسة.

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص، ص،51، 52.
- Khemissi Chiha, **Gestion et Stratégie Financière**, Edition Houma, Alger, 2005, p.48.

3- 4- نسب النمو:

تعكس نسب هذه المجموعة التطور الحاصل لعناصر القوائم المالية من سنة لأخرى ومن بين هذه النسب نجد نمو الأصول، نمو رقم الأعمال، نمو النتيجة الصافية، نمو القيمة المضافة.[1]

تحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

معدل النمو=(قيمة العنصر في السنةn+1- قيمة العنصر في السنةn)/ قيمة العنصر في السنةn

المبحث الثالث: أثر السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يتضمن هذا المبحث بعض العناصر التي تعطي في مجموعها صورة عن السلوك البيئي للمؤسسة والتي بدورها تؤثر على أدائها المالي، والمتمثلة في المسؤولية الاجتماعية البيئية، التكاليف البيئية والأداء البيئي، حيث يتجسد تبني السلوك البيئي للمؤسسة من خلال مسؤوليتها البيئية بتحمل التكاليف البيئية والتي تؤثر بدورها على الأداء البيئي وبالضرورة على الأداء المالي.

المطلب الأول: الأداء المالي في ظل تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية البيئية

تتجه الكثير من المؤسسات في الوقت الحاضر نحو الاهتمام بالبيئية، في إستراتيجياتها وأعمالها، بهدف البقاء في السوق وضمان تطبيق المواصفات البيئية في نشاطاتها، وهذا يتطلب أن يتوفر موظفوها ومسيروها على مسؤولية اجتماعية بيئية ذات مستوى متميز وفعال يساعد على تطوير الأداء البيئي.

1- المسؤولية الاجتماعية البيئية والمفاهيم المرتبطة بها:

قبل التعرض لمفهوم المسؤولية الاجتماعية البيئية لابد من إعطاء مفهوم للمسؤولية الاجتماعية.

- تعرف على أنها: « التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه[2]».

- ويعرفها الاتحاد الأوربي على أنها: « مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي[3]».

وتركز هذه الهيئة على أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية تطوعي وليس إلزامي يسن عن طريق القوانين على عكس التعريف السابق.

وتتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني والأخلاقي، وتتركز في بعض المجالات خاصة العمل الاجتماعي ومكافحة الفساد والتنمية البشرية والتشغيل، والمحافظة على البيئة، وبالتالي تربط بين عوامل ثلاثة هي التطور الاقتصادي والتماسك والترابط الاجتماعي والبيئي.

---

(1) - زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقييم الأداء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد93، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص.121.

(2) - طاهر محسن منصفر، نعمة عباس الخفاجي، **قراءة في الفكر الإداري المعاصر**، دار اليازوري، عمان، 2008، ص.289.

(3) - عيسى محمد الغزالي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات**، مجلة جسر التنمية، العدد 90، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص.03.

وتستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى نظرية أصحاب المصالح التي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لأصحاب المصالح من حملة أسهم وشركاء، موردين، موزعين وعملاء وأيضا العاملين وأسرهم والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال، ويرى عدد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال هي الوسيلة التي تستخدمها المؤسسات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها ومن ثم تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية نوعا من الاستثمار الاجتماعي الذي يهدف إلى بناء رأس المال اجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسات [1].

أما المسؤولية الاجتماعية البيئية للمؤسسات فتعرف على أنها: «عملية تغطية الآثار البيئية لعمليات الإنتاج في المؤسسات، كتخفيض عملية تلف المنتجات والانبعاثات الغازية، وتقليص الممارسات التي تكون لها أثار سلبية مستقبلا على البيئة، كما تتمثل المسؤولية البيئية في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة [2]».

وفي تعريف أخر للمسؤولية الاجتماعية البيئية: «هي إعادة التوازن في علاقة الأعمال بالبيئة من خلال التأكيد على محدودية الموارد، كون السلع البيئية ذات تكلفة شأنها شأن عوامل الإنتاج الأخرى كالعمل ورأس المال، وبالتالي هي تكلفة داخلية على من يستخدمها أو يفسدها أو يلوثها إن يتحملها [3]».

2- أهمية المسؤولية الاجتماعية البيئية للمؤسسة:

يمكن إجمال ضرورة توفر المسؤولية الاجتماعية البيئية في المؤسسة في ما يلي[4]:

- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات.
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل مع البيئة من خلال تشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.
- البحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة المحيطة وتحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية باستعمالها لتكنولوجيات تحمي البيئة.
- تحسين صورة المؤسسات بيئيا وتحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات من كسب ودهم ودعمهم.
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة، والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة وتحقيق المردود المالي.

3- عناصر المسؤولية الاجتماعية البيئية في المؤسسة:

---

(1)- عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص.04.

(2)- الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص.77.

(3) - عبود نجم، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص.12.

(4) - ساسي سفيان، **المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)**، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 02، مركز جيل البحث العلمي، 2013، ص.15.

تطرح منظمة البيئة الكندية الغير الحكومية (ENGO) رؤيتها للمسؤولية البيئية مكونة من ثلاث مرتكزات رئيسية هي التعهدات البيئية، إدارة الموارد والطاقة، المراعاة الفعلية لمتطلبات أصحاب المصالح، ويمكن تفصيل هذه العناصر من خلال ما يلي[1]:

3-1- التعهدات البيئية:

وتكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت ما يلي:

- تبني رؤية مؤسسية شاملة تهدف إلى حماية البيئة.
- العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي.
- معرفة إذا كانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية واجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها.
- تشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية.

3-2- إدارة الموارد والطاقة:

وفي هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية:

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وإنتاج الموارد المتجددة واستعمالها بكفاءة.
- اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة.
- مراجعة وتقييم الأداء من اجل النمو المستمر، ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.

3-3- المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح:

وعلى أساس هذه النقطة، تكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا حققت ما يلي:

- تقديم التقارير الدولية لأصحاب المصالح حول نشاطاتها البيئية.
- القيام بالإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية.
- قبول المحاسبة من طرف أصحاب المصالح عن مسؤوليتها البيئية الماضية، الحاضرة والمستقبلية.

4- أثر تبني المسؤولية الاجتماعية البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:

قسم الباحث Connlly الفوائد التي يمكن أن تحققها المؤسسة جراء تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية البيئية إلى قسمين رئيسين هما: الفوائد المالية والفوائد الاجتماعية، فبالنسبة للفوائد المالية يشيرConnlly إلى أن المؤسسة إذا لم تلتزم بمبادئ المسؤولية الاجتماعية فإنها ستتكبد تكاليف باهظة وستدفعها على شكل تعويضات للمتضررين من أصحاب المصالح بما فيهم حماة البيئة والذين يمكن أن يطالبوا المنظمة بدفع تكاليف الضرر البيئي.

أيضا وجدت بعض الدراسات أن هناك علاقة ايجابية بين تحمل المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية وبين أدائها وأرباحها المالية التي تحققها، ويعود ذلك إلى تحسين العلاقة داخل المؤسسات بين الإدارة والعاملين بها من ناحية والإدارة وعملاء المؤسسة من ناحية أخرى[2].

كما تتحسن سمعة المؤسسات برضا المجتمع ومد جسور التعاون معه لأنه استثمار ذو مردود مستقبلي للمؤسسة من خلال محاولة تغيير نظرة المجتمع لها بأنها مؤسسة تسعى فقط

---

[1]- محمد زيدان، محمد يعقوبي، **الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها اتجاه البيئة**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، يومي 14 و 15 فيفري 2012، ص. 02.

[2] - عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني، مرجع سبق ذكره، ص.239.

إلى زيادة الأرباح وتوسيع الاستثمار على حساب العديد من المتطلبات الأساسية كالعاملين، والبيئة التي تعمل فيها من خلال زيادة المبيعات بما يسمح بتحقيق الزيادة في الشهرة والسمعة والسبب أن منتجاتها متكيفة مع البيئة بمعنى أن للمؤسسة ميزة تنافسية خضراء.

كما أن الأداء المالي للمؤسسات يؤثر على قدراتها على تحمل مسؤولياتها الاجتماعية من خلال المقارنة بين أرباح المؤسسات التي تلتزم ببرامج المسؤولية الاجتماعية والأرباح التي لا تلتزم بهذا البرنامج، وتسعى المؤسسات إلى تبني البرنامج إذا فاقت أرباحه جميع التكاليف المترتبة عليه، وتتمثل هذه الأرباح في تحسين سمعتها وقدرتها على رفع أسعارها في ضوء إقبال المستهلكين على شراء منتجاتها التي تتسم بتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية الأخرى.

هناك حالات واقعية وإحصائيات بينت المكاسب المالية التي تحققها المؤسسة الملتزمة اجتماعيا وفي ما يلي بعض النتائج الدالة على ذلك:

- في بريطانيا خلال الفترة 1989 إلى 1999 ارتفع الادخار في أسهم الشركات التي تندرج في إطار المؤسسات الملتزمة اجتماعيا من 200 مليون جنيه إسترليني إلى ما يزيد على 2 مليون جنيه إسترليني والأهم من ذلك هو معدل النمو لهذه الأسهم فقد تضاعفت قيمة هذه الأسهم على مدى ثلاث سنوات فقط بين 1996-1999 [1].
- وفي أحدث الدراسات التي أجريت عن الشركات الأمريكية، أشار 82% من المدرين الذين شملتهم الدراسة بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات تساهم في تحسين نتائج الأعمال، كما تشير دراسة أخرى بأن الشركات التي تطبق البرامج الاجتماعية تزداد احتمالات تحسن أدائها المالي [2].
- وتشير دراسات حديثة صادرة عن جامعة هارفارد إلى أن الشركات المطبقة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها إلى 18% عن تلك التي ليس لها برامج في المسؤولية الاجتماعية، كما أن الشركات الملتزمة اجتماعيا زاد معدل نموها بمعدل أربعة أضعاف [3].

المطلب الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل التكلفة البيئة

يتمثل الأداء البيئي للمؤسسة في حماية البيئة من التلوث وإزالة ما لحق بها من أضرار جراء ممارستها لنشاطها، وحتى تحقق المؤسسة التوافق البيئي تتحمل الكثير من الأعباء البيئية من خلال منع الأضرار البيئية.

1- مفهوم التكاليف البيئية:

---

[1]- بابا عبد القادر، وهيبة مقدم، **المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتيجية خالقة للقيمة دراسة حالة شركة سونطراك**، ص.15، متوفرة في الموقع:
http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue07/____%20___%20_____%20%20%20_____%20____.pdf (2015-03-15)

[2]- عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني، مرجع سبق ذكره، ص.240.

[3]- بابا عبد القادر، وهيبة مقدم، مرجع سبق ذكره، ص.16.

تعرف على أنها: «قيمة عوامل الإنتاج والجهود اللازم استنفاذها لإعادة البيئة إلى ما كانت عليه من قبل، بعد إلحاق أضرار مادية وبشرية بها نتيجة قيام هذه المشروعات بمزاولة أنشطتها المختلفة، وتتمثل أيضا في الضرائب التي تفرض عليها من قبل الدولة مقابل الآثار الضارة للنشاط على البيئة [1]».

وتعرف كذلك على أنها: «المصروفات والالتزامات النقدية التي تصرف على كل من شأنه أن يؤدي للمحافظة على النظام البيئي من معدات وغيره وما يثبت التزام المؤسسة بالمعايير البيئية [2]».

وتختلف التكاليف البيئية باختلاف القوانين والتشريعات البيئية وكذلك أسلوب السيطرة على التلوث المعتمد، حيث يمكن أن تضم تكاليف الإجراءات التقنية اللازمة لعملية الإصلاح من التدهور البيئي، وتكاليف التحسين لاستيفاء المواد الطبيعية وصيانة الموجودات المصنعة، وتكاليف التخلص من الفضلات السامة.

وتنقسم التكاليف البيئية إلى أربع أنواع، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (2-7): أنواع التكاليف البيئية

التكلفة	هدفها	أمثلة
تكاليف أنشطة المنع	تشمل الأنشطة التي تصممها المؤسسة بهدف إزالة وتخفيض الأسباب التي تأثر سلبا على البيئة وتشمل مراحل ما قبل وأثناء الإنتاج والتعبئة والتسويق إلى أن يصل المنتج إلى المستهلك.	- القيام بالطمر الصحي للنفايات في حفر بعيدا عن المياه الجوفية. - تركيب مرشحات للمداخن الصناعية. - التعقيم المباشر في أعقاب أي نشاط. - إعادة تصميم العمليات الإنتاجية بحيث يتم استخدام مواد غير سامة وغير ضارة.
تكاليف أنشطة القياس	تشمل تكاليف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بهدف قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية.	- قياس ومتابعة مستويات المواد السامة المتعلقة بالأدخنة والأبخرة. - الأنشطة المكتبية المرتبطة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الخاصة بحماية البيئة.
تكاليف الأنشطة الرقابية	الهدف منها هو الرقابة والتحكم في المواد المستخدمة والتي لها أثار سلبية على البيئة.	- القيام بمعالجة المخلفات السائلة. - قيام المؤسسة بإنشاء خزان المواد سريعة الالتهاب بمادة ضد التفاعلات.
تكاليف فشل رقابة الأداء البيئي	تتمثل في تكاليف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بهدف إزالة وعلاج الأضرار البيئية التي لم تستطع منعها.	- قيمة غرامات عدم الالتزام بالشروط والمتطلبات البيئية.

المصدر: نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص.272.

2- أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:

[1] - نوال بن عمارة، **المحاسبة عن الأداء البيئي :الأفاق و المعوقات**، الملتقى الدولي حول الأداء المتمايز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي، 22 و23 نوفمبر2011، ص.07.

[2] - أسماء عبد القادر الطاهر، **أثر التكاليف البيئية على تقويم أداء المنشآت الصناعية السودانية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة البحر الأحمر، السودان، 2010، ص.58.

إن المحاسبة المالية هي المسؤولية عن حساب الأداء الكلي للمؤسسة من أداء اقتصادي، اجتماعي وبيئي وتزويد الأطراف الداخلية والخارجية بالمعلومات التي تحتاجها، ولهذا لابد للوظيفة المالية والمحاسبية عند حساب التكاليف أن تشمل كذلك التكاليف البيئية، حيث تساهم المقارنة بين إيرادات المنتجات وتكاليفها في ترشيد القرارات المتعلقة بالتسعير، وهذا ما يؤدي إلى زيادة أرباح المؤسسة وحصتها السوقية على المدى الطويل وعليه فالاهتمام بدراسة تكاليف الأداء البيئي وقياسه يساعد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وإهمال ذلك يؤدي إلى تحمل التبعات القانونية من غرامات و الحرمان من الحوافز.

تحسين الأداء البيئي للمؤسسة من شأنه أن يخفض من تكاليف المعدات والطاقة المستهلكة والخدمات المرتبطة بالعملية الإنتاجية وكذا تكاليف رأس المال، وكمثال عن ذلك نجد[1]:

- الشركة البترولية (British Petroleum) والتي قامت بتخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بنسبة 10% مقارنة بسنة 1990 وهذا من خلال تطبيقها لنظريات الانتهاج والحد من التسربات.
- أما مسيرو شركة (General Motors) فاكتشفوا أن هناك كمية هائلة من الطاقة تستهلك في أوقات الراحةWeek-end الشيء الذي أدى بهم لمعالجة الخلل وهذا ما أدى إلى اقتصاد سنوي في التكاليف يقدر بـ 250 ألف دولار على مدار السنتين المواليتين.

إن تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض التكلفة أو المعاملة الضريبية المميزة يؤدي إلى زيادة حجم نشاط المؤسسة، فقيام المؤسسة باستخدام مواردها بأكبر كفاءة ممكنة وفي الوقت نفسه تحملها المسؤولية اتجاه البيئة يساعدها على زيادة أرباحها.

وهناك من الباحثين ورجال الأعمال ما يرى خلاف ما سبق ذكره، ويفسرون ذلك بـ[2]:

إن استخدام معيار الربحية كأساس لتقييم الأداء، سوف تظهر المشروعات التي لا تأخذ التكاليف الاجتماعية في الحسبان أكثر كفاءة من المشروعات التي تأخذ هذه التكاليف في الحسبان، ولاشك أن ذلك سوف يؤدي إلى تمتع المشروعات الأولى بمزايا تمويلية عند الرغبة في الحصول على مواد إضافية عن طريق جذب مدخرات المستثمرين إليها لارتفاع معدل الربحية بها.

المطلب الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تبنيها الأداء البيئي

إن تزايد اهتمام العالم بالبيئة وحمايتها أظهر مفهوم الأداء البيئي كنوع من الأداء في المؤسسة الذي يؤثر على الأداء الكلي لها.

1- مفهوم الأداء البيئي:

---

(1)- زين الدين بروش، جابر دهيمي، **دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات**، دراسة حالة شركة الإسمنت، الملتقى الدولي حول الأداء المتمايز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي، 22 و23 نوفمبر2011، ص.657.

(2)- محمد سالم الولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة**، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص.26.

يشير الأداء البيئي إلى كفاءة أنظمة الإدارة البيئية التي تعتمدها المؤسسات الاقتصادية في حماية البيئة من خلال سياسات بيئية تركز على الأنشطة الإنتاجية بغرض الحد من أثارها السلبية على البيئة والمجتمع وأهمها التلوث، ومن أجل تحقيق الأداء البيئي المستدام تقوم المؤسسات الاقتصادية بوضع أنظمة للإدارة البيئية مستعينة في ذلك بالمواصفات القياسية الدولية أهمها المعيار ايزو14001، حيث توفر مثل هذه المواصفات للمؤسسات الاقتصادية جملة من الأدوات تستخدم في تحسين الأداء البيئي.

تعرف منظمة الايزوا الأداء البيئي على أنها: «النتائج الكمية للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمنظمة [1]».

كما ويعرف الأداء البيئي على انه: «كفاءة الإدارة البيئية في خفض التلوث وحماية البيئة، من خلال التركيز على سياسات بيئية قطاعية تركز على جانب الإنتاج مستخدمة أدوات قياس وتقييم الأداء البيئي من خلال تقييم الأداء المستدام بيئيا، وتقييم دورة حياة المنتج، والتدقيق البيئي لتحديد درجة اهتمام المؤسسة بالتنظيمات البيئية، ووضع نموذج قياس الأداء الجيد لتحديد الوضع الأمثل للإنتاج [2]».

2- أثر الأداء البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:

إن الأداء المالي هو الذي يعكس مجموع أداءات المؤسسة، حيث يعتبره بعض الباحثين الهدف الأهم للمؤسسة، وإن الأهداف الثانوية يكمن تحقيقها ضمنيا من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق، ولهذا فإن تحسين الأداء البيئي للمؤسسة سيلعب دورا هاما في تحسين أدائها المالي، وذلك من خلال تحقيق الكفاءة بالاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أهداف المؤسسة، وتحقيق الفعالية بالوصول إلى النتائج المرغوبة، حيث أصبحت الأهداف البيئية والاجتماعية تعتبر من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسات لتحقيقها.

إن تحسين الأداء البيئي من شأنه انه يسهل الدخول إلى الأسواق من خلال تخفيض التلوث ومختلف التأثيرات البيئية الشيء الذي يحسن الصورة العامة للمؤسسة ويضمن لها الوفاء لمنتجاتها من طرف المستهلكين.

وهناك حالات واقعية وإحصائيات بينت أن هناك مكاسب مالية للمؤسسات من خلال أدائها البيئي أهمها:

- قام العالم Poul de Boket بالتعاون مع L'ADEME* بإنجاز دراسة حول تكاليف وأرباح إنشاء نظام الإدارة البيئية في أكثر من مائة مؤسسة مختلفة الأحجام في الفترة 1998-1999، توصلت الدراسة إلى أن إنشاء نظام الإدارة البيئية في عمل خطة مالية صارمة يعطي أرباحا مباشرة، هذه النتيجة العامة المثبتة على نطاق واسع بتجربة ميدانية والأكثر موثوقية تم فيها الأخذ بعين الاعتبار تكاليف 52 مؤسسة حاصلة على

---

[1]- عبد الرحمان العايب، الشريف بقة، **قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء المستدام للمؤسسات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول الأداء المتمايز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص.84.

[2]- أحلام كوشي، **دور نظام المعلومات البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات البترولية: دراسة حالة شركة سونطراك فرع الإنتاج حوض بركاوي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نظام المعلومات ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص.31.

* Agence de l'Environnement et de la Maîtrise de l'Energie.

شهادة الايزو في العينة المدروسة وباقي المؤسسات في طريق الحصول على الايزو 14001، أثبتت وجود أرباح مالية غير مباشرة وأرباح غير مالية ومنه يمكن القول أن إنشاء نظام الإدارة البيئية هي منفعة جيدة[1].

- باستخدام التحليل المقارن للأداءات المالية المغطاة في المؤسسات، أثبتت الدراسة بوضوح أن المؤسسات التي لها الايزو 14001 لها أداءات أفضل من خلال ما يلي[2]:
  - إنتاجية أحسن، رقم أعمال يزيد عن 60% وقيمة مضافة تزيد عن 42% تكون أعلى مقارنة بالمؤسسات في نفس القطاع.
  - المزيد من رؤوس الأموال.
  - العملاء يدفعون بشكل أسرع.
- قام أيضا البنك الدولي بدراسة رد فعل سوق الأوراق المالية في الأرجنتين والشيلي والفلبين والمكسيك، وأثر الأداء البيئي عليها، فأظهر تقرير البنك أن سعر السهم في هذه البلدان ارتفع بمعدل 20% عندما تم الاعتراف البيئي الجيد للمؤسسات المصدرة للأسهم، وأنه ينخفض بمعدل 15% استجابة لشكاوى المواطنين المتضررين من التلوث، وينتهي تقرير البنك الدولي إلى أن الإعلان عن المعومات الموثقة بشأن الأداء البيئي يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة على أداء المؤسسات وقدرتها على تحقيق الأرباح وسمعتها من خلال الأسواق المالية حتى عندما يكون من الصعب التصدي لهذه المؤسسات بصورة مباشرة من خلال النظم واللوائح الرسمية[3].

من خلال ما سبق نجد انه يمكن الاتفاق على إمكانية المؤسسة جني الأرباح وتحسين سمعتها في نفس الوقت من خلال الالتزام بالأداء البيئي الجيد بتحملها المسؤولية الاجتماعية البيئية لأنشطتها ومن ثم تقليل التكاليف البيئية والاجتماعية على عكس اعتقاد بعض الكتاب ورجال الأعمال والباحثين الذين يرون أنه ليس بإمكان كل الشركات جني أرباح بمجرد تطبيق آليات وتقنيات التصنيع والإنتاج البيئية ويفسرون ذلك أن المؤسسات ستجد أن تكاليف الالتزام البيئي تشكل أعباء اقتصادية مرهقة تخفض ربحيتها وذلك بسبب المصاريف والأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة في سبيل التعويض عن الأضرار التي ألحقتها بالبيئة، حيث يتم تحميل تلك المصاريف للمنتج النهائي وذلك يخفض من ربحية المؤسسة الملتزمة بيئيا، باعتبار أن المؤسسات المنافسة غير ملتزمة بيئيا ولا تتحمل أعباء ومصاريف بيئية. ومن هؤلاء نجد [4]:

- Hutcheston & Chaston سنة 1994 اللذان يعتبران أن الاهتمام بالبيئة يترتب عليه تحمل المؤسسة الاقتصادية لتكاليف إضافية لا تحقق منافع تجارية.
- كما أن الباحثان Gerstenfeld & Roberts سنة 2000 يريان أن دمج السلوك البيئي يعيق الإدارة العليا للمؤسسة في إعداد خطط إستراتيجية بعيدة المدى وقدم Rether Foord سنة 2000 مبررات أخرى تتمثل في نقص الموارد المالية و البشرية لا يفرض على المؤسسة الاهتمام بالبيئة.

)1(-Chantal Jouanno, **La gestion environnementale**, Dunod, Paris, 2008, P.145.

)2(- Ibid, P.146.

)3(- أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة البيئية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص.314.

4 -Sandreme Berger-douce, **Taille et engagement envirounement des PMEF Familiales**, international Council for Small Business Word conference, Haliface, canada, 22, 25 Juin 2008, p.03.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم التوصل بأن الأداء المالي هو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة، يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بالفرص الاستثمارية، وأهم مؤشرات تقييم الأداء المالي نجد مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل والخزينة، بالإضافة إلى التقييم عن طريق النسب المالية كالسيولة والمردودية...الخ.

أما بالنسبة لأثر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية على أدائها المالي، جسدت أغلبية الدراسات هذا السلوك في المسؤولية الاجتماعية البيئية، التكاليف البيئة والأداء البيئي، وتأثيرهم على الأداء المالي، فالمؤسسات المسؤولة بيئيا توفر لنفسها فرص سوقية جديدة والحصول على مصادر تمويل جديدة وتزداد كفاءتها من خلال خفض التكاليف والتزامها بالمسؤولية القانونية، وكسب مصداقية لدى الجمهور وثقته وبناء سمعة إيجابية من خلال الاستجابة لتوقعات الزبائن، مما يؤدي إلى رفع القيمة السوقية لهذه المؤسسات، وهذا ما يشكل مجالا للتميز وكسب السوق وتحقيق الأرباح.

أما تحقيق الأداء البيئي يكون باحترام التشريعات والقوانين من ناحية ولكن لابد أن يؤدي إلى تحسين المردود المالي، فتحسين طرق الإنتاج من شأنه أن يحقق ايجابيات من الناحية المالية ومن الناحية البيئية، كما أن المؤسسة التي تطبق الأداء البيئي هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية ويكون ذلك بالصيانة الجيدة للمعدات وبتحليل الخسائر التي قد تنجم أثناء

العملية الإنتاجية، وتكون أيضا بالاقتصاد في الطاقة مما يؤدي إلى التقليل من استهلاك مختلف مدخلات العملية الإنتاجية، فالإدارة الجيدة تكون من خلال التحكم في التكاليف والتي تتعدى الجانب البيئي.

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى عرض لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسلوك البيئي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، سيتم في هذا الفصل اختبار ومعرفة مدى تطابق المفاهيم والقواعد النظرية مع الواقع التطبيقي من خلال دراسة مؤسستي مصبرات عمر بن عمر بقالمة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى2013 وفرتيال بعنابة من2007 إلى2012. ووقع الاختيار على مؤسسة مصبرات عمر بن عمر الذي يتجسد البعد البيئي لديها في الإنتاج النظيف ومؤسسة فرتيال لحصولها على شهادة ISO14001:2004 لتبنيها نظام إدارة بيئية، كمحاولة لدراسة أثر السلوك البيئي على الأداء المالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر قبل وبعد تبنيها البعد البيئي، ومؤسسة فرتيال قبل وبعد حصولها على شهادة ISO14001:2004. لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: السلوك البيئي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر ومؤسسة فرتيال.
المبحث الثاني: أثر السلوك البيئي على الأداء المالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر.
المبحث الثالث: أثر السلوك البيئي على الأداء المالي لمؤسسة فرتيال.

المبحث الأول: السلوك البيئي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر بقالمة ومؤسسة فرتيال بعنابة

يتضمن هذا المبحث تقديم لكل من مؤسسة مصبرات عمر بن عمر ومؤسسة فرتيال بالإضافة إلى بعض العناصر التي تتعرض للسلوك البيئي لكلتا المؤسستين.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة مصبرات عمر بن عمر قالمة ومؤسسة فرتيال عنابة.

يحتوي هذا المطلب مجموعة من النقاط التي من خلالها يمكن إعطاء نظرة شاملة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر ومؤسسة فرتيال.

1- لمحة عامة عن مؤسسة مصبرات عمر بن عمر قالمة:

تعتبر مؤسسة عمر بن عمر الرائدة في السوق الوطنية الزراعية والمواد الغذائية وذلك بفضل الجودة العالية لمنتجاتها، وعليه يمكن تقديمها من خلال العناصر التالية[1]:

1-1- نبذة تاريخية عن مجمع عمر بن عمر قالمة:

مجمع عمر بن عمر هو عبارة عن مؤسسة عائلية متخصصة في الصناعة الغذائية تم إنشاؤها سنة 1984 على يد المرحوم الأب السيد عمر بمدينة قالمة، ليتولى الأبناء مهمة تسيير الشركة بعد وفاة الوالد حيث أصبحت اليوم مجمعا يضم المؤسسات التالية:

- مؤسسة مصبرات عمر بن عمر الموجودة ببلدية بوعاتي محمود تأسست سنة 1984.
- مؤسسة مطاحن عمر بن عمر الموجودة ببلدية الفجوج تأسست في جوان 2000.
- مؤسسة التنمية الفلاحية ببلدية الفجوج تأسست في 2006 تهتم بالتنمية الفلاحية للطماطم الصناعية باستخدام البيوت البلاستيكية وتقنيات حديثة في زرع الطماطم.
- مؤسسة عجائن عمر بن عمر الموجودة ببلدية الفجوج تأسست في 2002.

وبما أن الدراسة الميدانية قد تمت في مؤسسة مصبرات عمر بن عمر سيتم التركيز على هذه الأخيرة.

1-2- التعريف بمؤسسة مصبرات عمر بن عمر" CAB":

أنشأت مؤسسة مصبرات عمر بن عمر سنة 1984 بتكلفة 1385مليون دينار المعروفة بـ"conserverie Alimentaire Amer Ben Amar "CAB، حيث تقع في المنطقة الصناعية بوعاتي محمود (قالمة) والتي تتربع على مساحة قدرها 37000م^2، ويتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج وتعليب الأغذية المتمثلة في معجون الطماطم والفلفل الأحمر(الهريسة) ومربى المشمش والبرتقال، معتمدة في نشاطها على آلات ذات منشأ ايطالي، وتضم يد عاملة تقدر بـ 414 عامل37 منهم إطارات و26 عامل بارع و351 عامل تنفيذ، وفيما يلي ملخص عن الطبيعة العامة للمؤسسة:

- عنوان المؤسسة: بلدية بوعاتي محمود ولاية قالمة.
- الشكل القانوني: مؤسسة ذات مسؤولية محدود
- رأس المال الاجتماعي: 400000000 دج.

1-3- أهداف مؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

تسعى المؤسسة لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحقيق ميزة تنافسية محلية ووطنية والمحافظة عليها واستمرارها، توسيع المؤسسة ونشاطاتها.
- الاستحواذ والحفاظ على الحصة السوقية الحالية والتطلع إلى حصص سوقية أكبر.
- تحسين مردودية المؤسسة بتعظيم حجم المبيعات من خلال خلق علاقات متميزة مع جميع الفاعلين والمتعاملين معها (عملاء، موردين، منافسين...)
- تلبية الطلبات المتزايدة على منتجاتها ضمن السوق المحلية وتحقيق الجودة والتميز.

[1]- وثاق مقدمة من مصلحة الموارد البشرية، ورئيس مصلحة المحاسبة بمؤسسة مصبرات عمر بن عمر، بوعاتي محمود، يوم 25 أفريل2015.

- العمل على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها ونيل رضى الزبائن، والوصول إلى أسواق إقليمية ودولية.

1-4- منتجات مؤسسة مصبرات عمر بن عمر ووحداتها:

- تتفرع عن المؤسسة وحدة مقرها في الفجوج بقالمة بدأت نشاطها في 2006 تقوم بإنتاج المصبرات الغذائية المتمثلة في الطماطم، تتربع على مساحة قدرها 14855م^2.
- تبلغ القدرة الإنتاجية للمؤسسة في السنة ما يقارب:
  - 43200 طن في السنة بالنسبة للطماطم.
  - 10368 طن في السنة بالنسبة للهريسة.
  - 6912 طن في السنة بالنسبة للمربى.

1-5- الهيكل التنظيمي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

يمكن شرح وظائف مؤسسة مصبرات عمر بن عمر كالتالي :

- المدير: يتمثل دوره في الإشراف العام على المؤسسة وتسييرها، والتنسيق بين مصالحها واتخاذ القرارات.
- الأمانة: يتمثل دورها في تسيير البريد والحفاظ على الوثائق الخاصة بالإدارة العامة.
- قسم الإنتاج: يقوم بمختلف العمليات الإنتاجية، ابتداء من دخول المواد الأولية إلى غاية خروجها في شكلها النهائي.
- قسم الصيانة: يقوم بمراقبة المعدات وصيانة الوسائل.
- مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر من أهم المصالح بالمؤسسة، تقوم بإعداد التقرير الشهري الخاص بالمصلحة والوثائق الختامية لتوضح الوضعية المالية للمؤسسة، كما تعمل على ضبط حسابات المؤسسة اليومية، ومراقبة الأموال الداخلة والخارجة من وإلى الصندوق.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لمؤسسة عمر بن عمر من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (3- 1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر-قالمة-

شكل رقم (1- 3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر – قالمة –

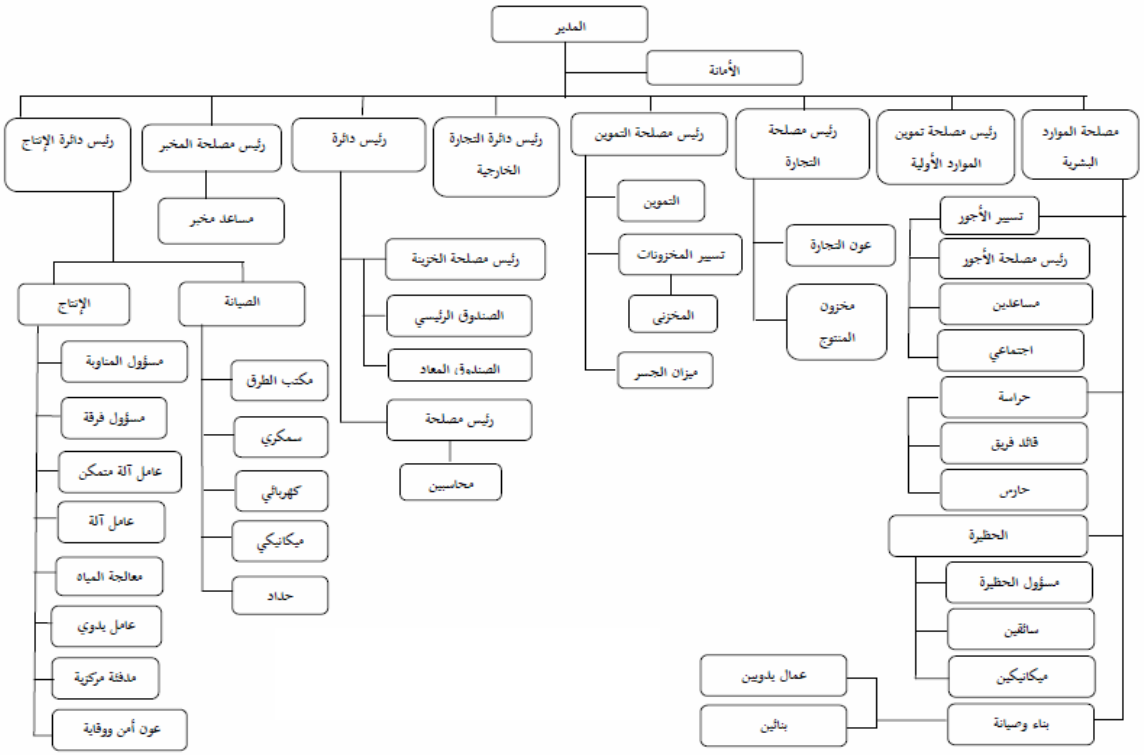

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية الموارد البشرية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر، بوعاتي، يوم 25 أفريل2015.

2- لمحة عامة عن مؤسسة فرتيال عنابة:

تعتبر مؤسسة فرتيال من المؤسسات الوطنية التي تأقلمت إلى درجة كبيرة مع التحولات والتطورات التي عرفها المحيط الاقتصادي العالمي والمحلي، بهدف تغطية السوق الوطنية والعالمية وتحسين مسويات الإنتاج الزراعي.

2-1- نبذة تاريخية عن مؤسسة فرتيال:

بعد الاستقلال عانت الجزائر من العديد من المشاكل أهمها التخلف في الميدان الزراعي، فالصناعة الوطنية للأسمدة كانت محدودة في وحدات تستعمل وسائل قديمة وطرق بدائية بحيث تنتج تشكيلة من المنتجات تفتقر إلى عناصر الخصوبة Elément Fertilisany ولا تتماشى مع متطلبات التنمية الزراعية الحديثة المتطورة، مما أدى إلى إنشاء مصنعين للأسمدة رغبة في تلبية احتياجات القطاع الزراعي ومتطلباته، بهدف تحسين المنتوج والقدرة على المنافسة في السوق الدولية، وأهم المراحل التي مرت بها المؤسسة تتلخص في الآتي[1]:

- في سنة1972 بدأت شركة سونطراك بانجاز مركب الأمونياك والأسمدة الأزوتية والفسفاتية بعنابة.
- في سنة 1984 قامت الدولة بإعادة هيكلة شركة سونطراك وتجميع كل وحدات المركب تحت التسمية الجديدة (Asmidal) بموجب مرسوم 84-258 المختص في إنتاج الأمونياك والأسمدة.
- ولترقية الزراعة قامت شركة سونطراك بإنشاء مركب أرزيو سنة 1996 المختص في إنتاج الأمونياك والأسمدة الأزوتية.
- وابتدءا من سنة 1999 تم انشطار أسميدال وتفرع عنه فرعان هما: كيميال Kimial وصومياص Somias، أما في سنة2001 فقد تفرعت عن أسميدال مؤسسات صغيرة تقوم بنشطات مختلفة كل منها على حدى هي: أسفر تراد Asfer Trad والزوفرت Alzofert وفرتيال Ferthial.

وعليه يمكن تلخيص فروع أسمدال كما يلي:

- كميال: وحدة لإنتاج ثلاثي الفسفات والصوديوم.
- صومياص: مؤسسة متخصصة في الصيانة وتصليح الهياكل الصناعية.
- أسفرترايد: مؤسسة متخصصة في تسويق كل أنواع الأسمدة المنتجة من طرف مركب أسمدال.
- ألزوفررت: مركب الأمونيوم والأسمدة الأزوتية.
- فرتيال: مركب للأسمدة الفسفاتية والأزوتية.

- وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الحكومة تم توقيع اتفاق شراكة سنة2005 بين مجمع أسميدال والمجمع الإسباني جروبو فيلار مير (Grupo Villar mir).

2-2- التعريف بمؤسسة فرتيال وموقعها:

تأسست فرتيال المؤسسة الوطنية لصناعة البتروكيماويات في 04 أوت 2005 بتوقيع شراكة بين مجمع "أسميدال" والمجمع الإسباني "جروبو فيلار مير" بلغت مساهمة الشريك الإسباني 11680 مليون دج، وهو ما نسبته 66% أما مساهمة الجزائر فبلغت 6017 مليون دج أي بنسبة 34%، المصنع يغطي مساحة قدرها 103هكتار ويعمل بها 850 شخص، وفيما يلي معلومات عامة عن المؤسسة:

- عنوان المؤسسة: طريق الملاحة صندوق بريد 326 عنابة.

[1]- http://www.asmidal-dz.com/presentation.htm, (Consulté le 28 Mars 2015).

- الشكل القانوني: شركة ذات أسهم.
- رأس مال اجتماعي: 17697000.000 دج.

والمؤسسة الجديدة فرتيال نشأت عن طريق إدماج فرع فرتيال الموجود بعنابة وفرع ألزوفارت الموجود بأرزيو، وتقع فرتيال شمال شرق مدينة عنابة، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا الطريق الوطني رقم 11(طريق الملاحة) وشرقا يحدها وادي سيبوس، وهذا ما جعلها تتمتع بموقع استراتيجي هام لأنها بالقرب من الميناء مما يسهل عليها عملية استيراد بعض المواد الأولية، تصدير الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية، كما يسهل عليها استعمال ماء البحر في تنقية الغازات وكذلك وجود سكك حديدية تساعد على نقل المنتجات بسهولة داخل الوطن[1].

2-3- الأهداف المختلفة لمؤسسة فرتيال:

تنقسم أهداف فرتيال إلى أهداف اقتصادية، اجتماعية وبيئية نلخصها فيما يلي[2]:

- الأهداف الإقتصادية:

- إنتاج وتسويق المواد الأزوتية والفوسفاتية داخل وخارج الوطن.
- تمويل البلاد بهذه المنتجات مع إنتاج مخزون احتياطي.
- تلبية احتياجات الزراعة الجزائرية في هذا المجال.
- تطوير وتشجيع الشراكة مع المتعاملين الخارجيين.
- العمل على تقوية القطاع البتروكميائي وتدعيم القطاع الفلاحي بصورة مباشرة وغير مباشرة.
- المساهمة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للوطن، حيث أن الشراكة مع المجمع الإسباني ساهمت في تجديد أداء الصناعة مما ساهم في زيادة حصتها السوقية في السوق المحلية والدولية، حيث تسجل ما يعادل74% من الصادرات كشركة رائدة في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحتل المرتبة الثانية في الوطن العربي بعد المملكة العربية السعودية، أما عالميا فتحتل المركز السابع وهي وضعية مريحة لها.

- الأهداف الاجتماعية:

- توفير مناصب الشغل في أحسن الظروف وبأحسن الأجور، وتوفير الأمن والوقاية.
- التكوين والتدريب المتواصل للعمال لضمان قوة إنتاجية على المدى البعيد.
- المراهنة على الموارد البشرية المحلية للنهوض بالمؤسسة.
- المساهمة في تحقيق السياسة الاجتماعية للبلاد من خلال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

- الأهداف البيئية:

- محاربة التلوث والحفاظ على البيئة سواء كانت المحلية أو الدولية.
- القيام بجميع المجهودات لمقاومة التلوث البحري والجوي وتلوث التربة.
- تشجيع المبادرات الخارجية كالتعامل مع الهيئات الحكومية والغير حكومية للحفاظ على البيئة وتدعيمها.

---

[1] - http://www.fertial-dz.com/soc.html, (Consulté le 28 Mars 2015).

[2] -Fertial News N°12, p.10, sur le site : www.fertial-dz.com/pdf/fertial_news_n12.pdf, (Consulté le 31 Mars 2015).

- تحقيق التنمية المستدامة باستخدام الانشغالات البيئية في سياسة تطوير المؤسسة.

2-4- الهيكل التنظيمي لمؤسسة فرتيال:

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم(3- 2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة فرتيال

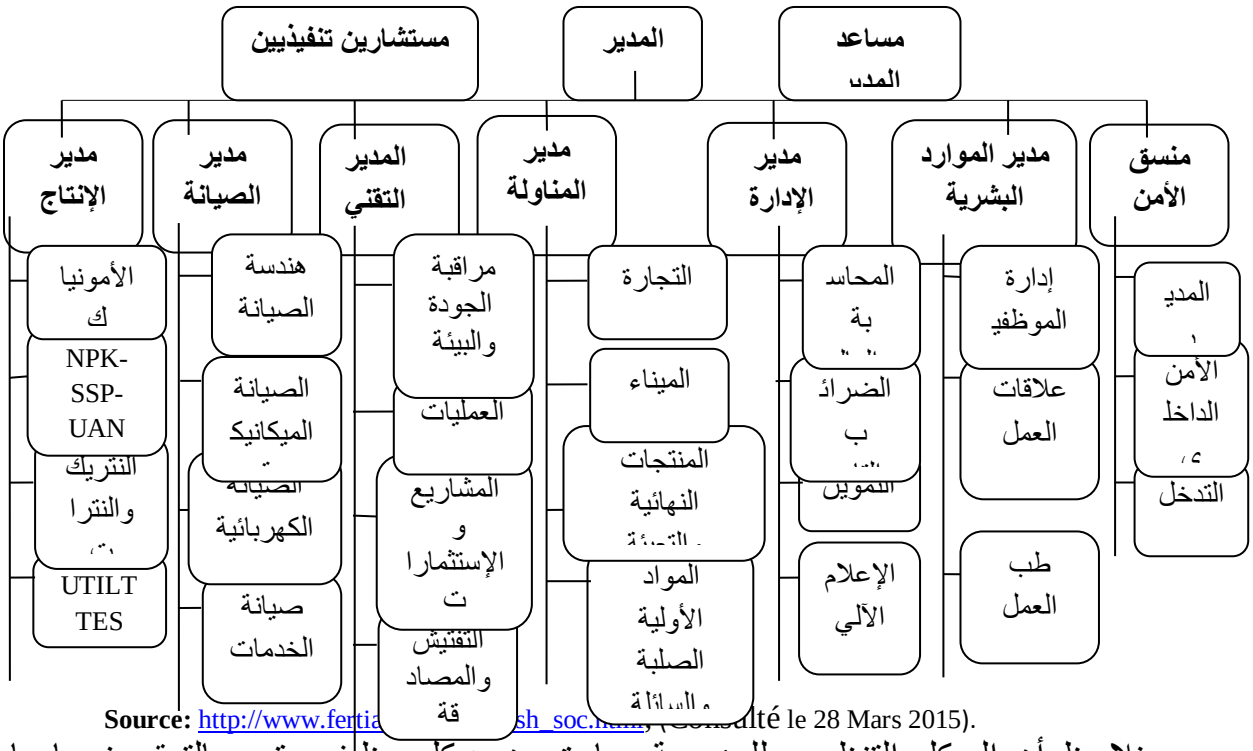

Source: http://www.fertia sh_soc.htm, (Consulté le 28 Mars 2015).

نلاحظ أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عبارة عن هيكل وظيفي يتسم بالتعقيد نوعا ما وبطول الهرم في حد ذاته، ما ينتج عنه مركزية في اتخاذ القرار وزيادة درجة الرسمية في جل الأقسام، إذ يترتب على ذلك الإشراف المباشر على بعض الأعمال خاصة التي تتعلق بتحديد السياسات التي يتطلب تنفيذها الرجوع إلى الإدارة العليا، مع وجود بعض الصلاحيات المخولة لبعض الإدارات والأقسام كالتوظيف والترقية مثلا، إلا أن مثل هذه الصلاحيات مازالت بحاجة إلى تعزيز على اعتبار أن العديد من القرارات المتعلقة بها تتطلب استشارة الإدارة العليا لانجازها.

2-5- أنواع الأسمدة التي تنتجها مؤسسة فرتيال:

نميز بين الأسمدة البسيطة التي تحتوي على عنصر مغذي وحيد، والأسمدة المركبة التي تحتوي على عنصرين أو ثلاثة، ويتم تسمية الأسمدة المعدنية بالاعتماد على العناصر الثلاثة الرئيسية التالية:N-P-K أي يمكن أن تكون الأسمدة البسيطة أزوتية، فوسفاتية أو بوتاسية، أما الأسمدة المركبة يمكن أن تكون ثنائية تحتوي على عنصرين N-P أو P-K أو N-K، وتتبع عادة هذه الحروف بأرقام تمثل نسب كل عنصر من هذه العناصر وهي كالآتي[1]:

- الأسمدة البسيطة: يندرج ضمن هذا النوع الأصناف التالية:

[1]- Manuel d'utilisation des Engrais p.140, sur le site: www.fertial-dz.com/pdf/Manuel_Engrais.pdf, (Consulté le 31 Mars 2015).

- نترات الأمونيوم (UAN ,32 %de N): أسمدة سائلة متعددة الأغراض، تخفف في الماء بنسبة 5 إلى 10% حسب المساحة النباتية وتوجه إلى جميع المحاصيل مثل: الحبوب، البطاطا، الطماطم الصناعية، التشجير، زراعة الكروم.
- كبريتات الأمونيوم (SA, 21% de N): أسمدة أزوتية للتغطية الموضعية موجهة لجميع المحاصيل مثل الحبوب، البقول، المحاصيل الشجرية والمحاصيل الصناعية، تحتوي أساسا على عنصر ثانوي من الكبريت (24%).
- اليوريا (46% de N): أسمدة أزوتية للتغطية الموضعية لجميع المحاصيل مثل الحبوب، البقول، زراعة الكروم والمحاصيل الشجرية.
- كالسيوم نترات الأمونيوم (CAN ,27% de N): أسمدة أزوتية للتغطية الموضعية موجهة لجميع المحاصيل مثل الحبوب، زراعة الكروم، المحاصيل الخضر والأشجار المثمرة، تحتوي على عنصرين ثانويين كالسيوم (7.5%) والمغنيزيوم (3.5%).
- السيلفازوت (26% de N): أسمدة نيتروجينية كبريتية للتغطية الموضعية موجهة لجميع المحاصيل مثل الحبوب، زراعة الكروم، البقول والمحاصيل الشجرية، تحتوي على عنصر ثانوي الكبريت(14%).
- الفوسفات الممتاز البسيط (SSP , 20% de P): أسمدة فوسفاتية للتغطية الموضعية موجهة لجميع المحاصيل مثل: الحبوب، البقول، المحاصيل الشجرية، المحاصيل الصناعية، العلف، تحتوي أساسا على عنصرين ثانويين: الكالسيوم (28%)، والكبريت (22%).
- الفوسفات الممتاز الثلاثي (TSP,46% de P): أسمدة فوسفاتية للتغطية الموضعية تستخدم قبل زراعة الحبوب والبقول.

- الأسمدة المركبة: يندرج ضمن هذا النوع الأصناف التالية:

- الأزوت الفوسفاتي، البوتاسي، الكبريتي (04.20.25) N.P.K.S: هو سماد مركب ثلاثي، يحتوي على4% منN و20% من P و25% من k موضوعي موجه لجميع المحاصيل الدائمة بما في ذلك زراعة الكروم، المحاصيل الشجرية.
- الأزوت الفوسفاتي، البوتاسي، الكبريتي (10.10.10) N.P.K.S: هو سماد مركب ثلاثي، يحتوي على10% منN و10% من P و10% من k، متعدد الاستعمالات مثل: الحدائق، زراعة الكروم، الأشجار المثمرة.
- الأزوت الفوسفاتي، البوتاسي، الكلوري (15.15.15) N.P.K.c: هو سماد مركب ثلاثي، يحتوي على15% منN و% 15من P و% 15من k، متعدد الاستعمالات مثل: البستنة والمحاصيل الصناعية.
- الأزوت الفوسفاتي، البوتاسي، السولفاتي (15.15.15) N.P.K.S: هو سماد مركب ثلاثي، يحتوي على15% منN و15% من P و15% من k، متعدد الاستعمالات مثل: محاصيل الخضر، زراعة الكروم والتشجير.

2-6- الوحدات الإنتاجية في المؤسسة:

تحتوي المؤسسة على عدة وحدات إنتاجية تتمثل في[1]:

[1] - http://www.fertial-dz.com/ressh_soc.html, (Consulté le 28 Mars 2015).

وحدة الأمونياك، وحدة حمض النتريك، وحدة الأسمدة الفوسفاتية البسيطة الممتازة، وحدة إنتاج الأسمدة، وحدة نترات الأمونيوم، وحدة بلورة الأمونيوم.

7-2- مخابر المصنع:

تحتوي المؤسسة على مخبرين الأول خاص بالجودة والثاني للتحاليل الزراعية يمكن توضيحهما كما يلي[1]:

- مخبر الجودة: تتمثل مهمته الأساسية في متابعة جودة المنتجات في وحدات الإنتاج (تحليل المواد الأولية، المنتجات الوسيطة في سلسة الإنتاج، المنتجات النهائية، الإنبعاثات السائلة والغازية) ويسهر عليه فريق بحث يتكون من 25 فرد (رئيس المخبر، مهندس كيميائي، 04 عمال مناوبة، 19 كيميائي مؤهل منهم 15 يعملون بالتناوب).

وتتمثل العناصر الخاضعة للتحليل في هذا المخبر في:

- تحليل الأسمدة من حيث الصلابة، حجم الجسيمات، الرطوبة.
- تحليل الزيوت والمنتجات الكيميائية، والمياه.
- تحضير المحاليل ومنحنى المعايرة.
- تحليل المواد الأولية (الغاز الطبيعي، الفوسفات، الحمض الفسفوري، البلورات).
- تحليل الفضلات السائلة والغازية.

- المخبر الزراعي: تم تأسيسه سنة 2007 ويقدر الاستثمار المخصص له بـ 1.2 مليون دولار، تتمثل مهامه في استقبال الفلاحين، التحضير وتحليل العينات الخاصة بالتربة، النبات والمياه وتأويل وتفسير النتائج المتحصل عليها من أجل تقديم الإرشادات العلمية للفلاحين، يعمل به 04 كيميائيين مؤهلين تحت إشراف رئيس المخبر، وتقدر القدرة التحليلية للمخبر بـ 10 ألاف عينة سنويا. وتتمثل العناصر الخاضعة للتحليل في هذا المخبر في التربة، الكالسيوم، المغنزيوم، الفوسفور، الصوديوم، البوتاسيوم، المواد العضوية، الكربونات، الأزوت، الكلس النشط.

المطلب الثاني: السلوك البيئي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر

النشاط الرئيسي لمؤسسة" CAB" هو إنتاج المصبرات الغذائية وهو نشاط لا يتسبب في ملوثات كبيرة باستثناء مياه الصرف والمنتجات التالفة وبقايا التصنيع.

1- السياسة البيئية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

لا تمتلك مؤسسة مصبرات عمر بن عمر نظام للإدارة البيئية لكنها تسعى لذلك بهدف تحقيق المزيد من التطور والتحسين في سلوكها البيئي، فانتهاج المؤسسة سلوك مسؤول اتجاه البيئة يعتبر غير كافي بالنسبة لها خاصة وأن المؤسسة تمتلك من الإمكانيات والقدرات ما يؤهلها للحصول على شهادة الايزو14001.

2- محددات السلوك البيئي في مؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

من العوامل التي تحدد سلوك مؤسسة مصبرات عمر بن عمر اتجاه البيئة ما يلي[2]:

---

[1]- http://www.fertial-dz.com/agro_labo.html, (Consulté le 28 Mars 2015).

[2] - مقابلة مع مدير مؤسسة مصبرات عمر بن عمر، بوعاتي محمود، قالمة، يوم 15 أفريل 2015.

- احترام القوانين: تعد الجزائر من الدول المهتمة بالبيئة والمحيط، ونتيجة التدابير الردعية والمحفزة تستجيب مؤسسة مصبرات عمر بن عمر للقوانين والمراسيم التنفيذية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فهي تطبق القانون.
- احترام الزبائن: يعتبر احترام الزبائن أهم عنصر في مؤسسة مصبرات عمر بن عمر فالتزامها اتجاه البيئة يعطي صورة جيدة لها.
- خصائص شخصية المسير: إن قيم ومعتقدات وأخلاق المديرين والمسؤولين في مؤسسة مصبرات عمر بن عمر ساهمت بإدماج البعد البيئي، نتيجة لوعيهم بهذا الجانب حيث تعتبر حماية البيئة عنصر أساسي في ثقافتها المؤسساتية.
- عوامل موقفية: بالنسبة للعمر بدأت مؤسسة مصبرات عمر بن عمر نشاطها سنة 1984 أي أنها مؤسسة مسنة مقارنة بالمؤسسات الحديثة النشأة، إلا أنه لم يمنع ذلك من إدماج البعد البيئي في المؤسسة من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة والبيئية، وفيما يخص النشاط الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في إنتاج وتسويق المصبرات الغذائية فهو غير حساس اتجاه البيئة إلا أنها من العوامل التي تأخذها بعين الاعتبار، وكذلك تلائم حجمها الكبير أي أن المؤسسة قادرة على جلب استثمارات بيئية وتكنولوجية نظيفة نتيجة قدرتها المالية العالية.
- الفرص الاقتصادية: حيث تسعى المؤسسة إلى تقليل التكاليف إلى أدنى قيمة خاصة التكاليف البيئية بهدف التعظيم في المردودية.
- بالإضافة للعوامل السابقة تسعى مؤسسة مصبرات عمر بن عمر للتحسين المستمر والتطور والنمو.

3- تسيير الفضلات في مؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

تقوم مؤسسة بن عمر بتسيير فضلاتها من خلال ما يلي[1]:

- تقوم بجمع العلب والبراميل الغير قابلة للاستعمال والقيام بضغطها بجهاز خاص لتصبح صفائح حديدية ثم القيام بإعادة بيعها.
- إعادة بيع بقايا الطماطم، الفلفل والمشمش من قشر وبذور بالإضافة إلى الحبات التالفة لمربي المواشي باستثناء بذور الفلفل التي تقدم كصدقة تنفيذا لوصية الأب المرحوم.
- رسكلة مياه الصرف ووضع الفضلات الناجمة عن ذلك في مكان مخصص من طرف مديرية البيئة.

4- المشاريع التي تقوم بها مؤسسة عمر بن عمر لتعديل سلوكها البيئي:

من أهم المشاريع التي تقوم بها المؤسسة لتعديل سلوكها البيئي نذكر ما يلي[2]:

4-1- تصفية المياه ورسكلتها:

تسعى مؤسسة " CAB" بن عمر لتقليل التكاليف بأي طريقة لذلك اعتمدت في ذلك على آلات ايطالية تقوم من خلالها بتصفية ومعالجة مياه وادي سيبوس لتقوم باستغلالها خلال مراحل الإنتاج، وذلك لتقليل تكاليف المياه الضخمة التي كانت تدفعها للجزائرية للمياه قالمة،

[1]- مقابلة مع رئيس دائرة الإنتاج، مؤسسة مصبرات عمر بن عمر، بوعاتي محمود، قالمة، يوم 30 أفريل 2015.

[2]- مقابلة مع رئيس دائرة الإنتاج ومسئول مصلحة معالجة المياه، مؤسسة مصبرات عمر بن عمر، بوعاتي محمود، قالمة، يوم 30 أفريل 2015.

والمياه المصفاة مياه صحية تضمن الجودة العالية لمنتجاتها، كما تقوم برسكلة المياه التي تم استعمالها قبل طرحها في الوادي لتصبح أقل تلوثا أي ليس أكثر تلويثا من ماء الوادي.

4-1-1- تصفية المياه:

تمر عملية تصفية المياه بعدة مراحل تتلخص في الآتي:

- في البداية تصب مياه الوادي في حوض يتم ضخها بواسطة قامع (Supresseur)، ثم إعطاء الأمر إلى مراقب المصفاة (Filtre contrôleur) التي تقوم بتصفية الماء من الشوائب الكبيرة مثل الحصى وغيرها يتم رميها في مكان مخصص من قبل الدولة، بعدها يتم نقل المياه إلى آلة كبيرة لتصفية المياه من الطين تحتوي على حوضين، حوض تتم فيه المعالجة الكيميائية وحوض تتم فيه تصفية الماء من بقايا الطين، بالنسبة للحوض الأول يتم فيه استعمال 4 مواد كيميائية للتخلص من الطين الموجود في الماء وهي:
  - كبريتات الألمونيوم (Sulfate D'alumine): ويقوم بجعل أجزاء الطين كبيرة.
  - البوليمار(polymère): يجعل أجزاء الطين متماسكة ولها ثقل لتنزل أسفل الحوض.
  - الكلور(chlore): يقوم بتعقيم المياه من البكتيريا.
  - الصودا الكاوية (soude caustique): يقوم بتعديل حموضة الماء التي تصبح قاعدية PH=4 بفعل الكواكيلون.
- في المرحلة الموالية يتم نقل الماء للحوض الثاني الذي يحتوي على مصفاة الشبكة التي تقوم بتصفية الماء من الطين التي لا تترسب في أسفل الحوض الأول، وبالنسبة للطين المترسب يتم التخلص منه بواسطة غسل الشبكة أما الطين المترسب في الحوض الأول فيتم تفريغه في الوادي.
- بعد تصفية الماء من الطين يتم نقل الماء إلى عمودان أحدهما ينقل الماء إلى مصفاة الرملfiltre sable بسعة 1200 لتر والثاني مصفاة رمل بسعة 2400 لتر، حيث المصفاة الأولى تقوم بتصفية الماء من الرمل ليصبح ماء غسيل فقط، أما الثانية تقوم بتصفية الماء من الرمل ليصبح ماء غسيل وبعدها تحوله إلى ماء شرب وذلك بالقضاء النهائي على البكتيريا بآلة تحتوي على مصفاة دقيقة جدا تقوم بالقضاء على بكتيريا حجمها 01.0 ميكرون، ويستعمل كذلك الفحم الصناعي للتخلص من بقايا الكلور بالإضافة إلى تمرير الماء عبر آلة تعمل بالأشعة ما فوق البنفسجية للتخلص من البكتيريا التي يمكن أن تعبر.
- وبالنسبة للمياه التي تحتوي على البكتيريا والتي تتبقى بعد عملية التصفية يتم إعادتها إلى الحوض الأول الذي يحتوي على المياه التي تصب من الوادي وذلك بهدف تقليل حجم الطين وتكاليف المواد الكيميائية المستعملة لتصفية الماء من الطين أي الماء المصفى جزئيا أفضل من الماء الغير مصفى وفي نفس الوقت حماية ماء الوادي من البكتيريا.

4-1-2- عملية رسكلة المياه:

تتم عملية رسكلة المياه من خلال تصفيتها بمصفاة كبيرة تقوم بتصفية الماء من الشوائب الكبيرة كبذور المشمش والمصفاة الصغيرة لتصفية الأجزاء الصغيرة مثل بذور

الطماطم، الفلفل والرمل، بعد تصفية المياه تتم معالجتها بواسطة بكتيريا هوائية ولا هوائية يتم تربيتها للقيام بذلك مع العلم أن المؤسسة كانت تعتمد في رسكلة المياه في السابق على استعمال المواد الكيميائية أما في الوقت الحاضر فهي تعتمد على البكتيريا، وبعدها تقوم بإعادة المياه إلى الوادي بعد رسكلتها وجعلها مشابهة لمياه الوادي، وتتم مراقبة المياه كل أسبوع من قبل مراقب مكلف من قبل الدولة.

2-4- تكنولوجيا أساليب الإنتاج النظيف:

- الإنتاج: تتوفر مؤسسة "CAB" على وسائل إنتاج حديثة ومتطورة غير مضرة بالبيئة لا تترتب عنها أدخنة باستثناء البخار الذي هو عبارة عن بخار الماء المستعمل في عملية الإنتاج والمياه التي تتم رسكلتها.
- التعليب: تعمد مؤسسة "CAB" بن عمر على أجهزة حديثة في تعليب منتجاتها وهذا للحفاظ عليها من التلف ومن بين هذه الأجهزة جهاز"ENCARTONEUSE" الذي يقوم بصنع العلب الكرتونية التي تضع بها علب الطماطم، وجهاز أخر يتمثل في" PALTTSEUSE" الذي يقوم بتغليف العلب الكرتونية، وهذه الآلات مرتبطة بجهاز الإعلام الآلي يدعى PDSR حيث يتحكم في سير عملها.
- المخبر: هو مكان جد حساس لوحدة الإنتاج من خلاله يتم تحديد طبيعة وتوعية المادة الأولية الطماطم وكذلك المنتوج النهائي المتمثل في معجون الطماطم وذلك من خلال إجراء جملة من التحاليل بواسطة آلات خاصة وحديثة.
- المشتلة: تحتوي المشتلة التي يتم فيها إنتاج شتلات الطماطم والفلفل على برامج إعلام ألي يتم من خلالها التحكم عن بعد في التهوية والحرارة والإضاءة المناسبة للمشتلة.

5- التكاليف التي تتحملها مؤسسة عمر بن عمر لتجسيد سلوكها البيئي:

تشمل التكاليف التي تتحملها مؤسسة مصبرات عمر بن عمر على تكاليف رسكلة المياه وتكاليف المواد الكيميائية المستعملة لذلك، بالإضافة إلى تكاليف الاستثمارات الحديثة وتكاليف المخبر المتمثلة في تكاليف تحليل المياه وتكاليف التخلص من الفضلات الصلبة التي لا تقوم ببيعها.

المطلب الثالث: السلوك البيئي في مؤسسة فرتيال عنابة

يعتبر الحفاظ على البيئة إحدى انشغالات فرتيال، بدأ هذا الاهتمام منذ سنة 1994 بإنتاج منتجات نظيفة. وتطور اهتمامها مع مرور السنوات لتتحصل في الأخير على شهادة الايزو 14001 والايزو 9001 المتعلقة بنظام الإدارة البيئية والجودة سنة 2010 والايزو 18001 الخاص بنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية سنة 2011 [1].

[1]- Fertial News N°4, p.19, sur le site : www.fertial-dz.com/pdf/fertial_news_n4.pdf, (Consulté le 30 Mars 2015).

1- نظام الإدارة البيئية في مؤسسة فرتيال:

يطبق هذا النظام وفقا لمتطلبات ISO14001:2004، ويشمل كافة مراحل العملية التي من شانها تحسين الأداء البيئي للمؤسسة وأيضا الشروط المتعلقة بتسويق بعض الأسمدة إلى الخارج، ويتضمن ما يلي[1]:

1-1- السياسة البيئية:

تشمل السياسة البيئية للمؤسسة على الالتزامات الثلاثة التالية:

- التحسين المستمر.
- الحد من التلوث.
- الامتثال للقوانين والتشريعات.

وضعت السياسة البيئية للمؤسسة بشكل يناسب طبيعة الآثار البيئية للأنشطة الممارسة، المنتجات والخدمات وتوفير الإطار اللازم لتحديد ومراجعة الأهداف البيئية، فمؤسسة فرتيال واعية بمسؤوليتها في إنجاح التنمية المستدامة اتجاه المجتمع والبيئة التي تنشط فيها، حيث حددت المديرية العامة للمؤسسة مبادئ سياستها البيئية من خلال الالتزامات المحددة في ميثاق الصحة والجودة والبيئة والمتمثلة فيما يلي:

- تضع مؤسسة فرتيال في مقدمة أولوياتها سلامة وصحة الأفراد، أمن الأنشطة، احترام البيئة، رضا زبائنها وأيضا الاستماع إلى المجتمعات المحلية المحيطة بها.
- تحرص المؤسسة على الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.
- مشاركة جميع الموظفين في ممارسة الأنشطة، المعلومات التكوينية والاتصال ويعتمد هذا النهج على المشاركة والقيادة المثالية.
- تركز المؤسسة في اختيار شركائها والمقاولين من الباطن الصناعيين والتجاريين على مدى قدرتهم في الالتزام بسياستها فيما يخص السلامة المهنية، احترام البيئة والجودة.
- تضع المؤسسة في إطار السلامة المهنية احترام البيئة والجودة سياسات ملائمة لجميع أنشطتها لإدارة المخاطر التي يتم تقديمها بشكل دوري.
- تحدد المؤسسة وسائل وخطط لمواجهة الحوادث، ويتم الاحتفاظ بهذه التدابير بصورة منتظمة وتحديثها والتحقق منها.
- أن يكون كل فرد في كافة المستويات التنظيمية على دراية بالأدوار المنوطة به والمسؤولية الشخصية الملقاة على عاتقه بشأن الوقاية من مخاطر الحوادث، الحماية البيئية وجودة المنتجات التي تقوم المؤسسة بتصنيعها.
- تتبنى المؤسسة في إطار السلامة المهنية احترام البيئة والجودة موقف قائم على الشفافية والحوار إزاء الأطراف ذات المصلحة.
- تهدف المؤسسة إلى التحسين المستمر في مجال الأمن، البيئة والجودة.
- يرتكز مستقبل مؤسسة فرتيال على قدرتها في تحسين منتجاتها وخدماتها وحماية العاملين والبيئة، ويكون هذا الالتزام في مصلحة الموظفين، الزبائن، المساهمين والمجتمع ككل.

---

[1]- Par référence à :

- Fertial News N°4,Ibid, p.15, (Consulté le 30 Mars 2015).
- Fertial News N°2, p.17, sur le site : www.fertial-dz.com/pdf/fertial_news_n2.pdf, (Consulté le 30 Mars 2015).

1-2- التخطيط:

ويتحقق من خلال النقاط الثلاث التالية:

- الجوانب البيئية: تحدد الجوانب والآثار البيئية وترتب أولوياتها بشكل مستقل لكل نشاط حسب الإجراء المعمول به في المؤسسة.
- الأخذ بعين الاعتبار مختلف الالتزامات القانونية والتشريعية: يصف هذا الإجراء منهجية تنفيذ الالتزامات وهذا بهدف ضمان اليقظة التنظيمية وإدارة المتطلبات الأخرى مثل الالتزامات أو الاتفاقيات الطوعية.
- الأهداف، الغايات والبرامج: تحدد الأهداف والغايات لكل قسم اعتمادا على الالتزامات القانونية، الآثار البيئة الهامة، السياسة البيئية، الخيارات التقنية والاقتصادية، أراء الأطراف ذات المصلحة، ويشار إليها في برامج الإدارة البيئية.

1-3- التشغيل والتنفيذ:

يتم تحديد الإجراءات المرتبطة بالبرامج والتي تتعلق بإدارة الأنشطة التنفيذية كما يلي:

- متابعة شراء المواد الخضراء للمؤسسة وعلاقتها مع الموردين والمقاولين من الباطن.
- مسؤولية التسيير الداخلي والخارجي للنفايات واليقظة التنظيمية.
- مسؤولية المؤسسة عن إدارة حالات الطوارئ وإدارة الطاقة.
- مسؤولية المؤسسة عن التكوين اللازم لضمان السير الحسن لنظام الإدارة البيئية.
- ضمان نشر النتائج البيئية داخل المؤسسة وخارجها، وتحسيس العمال بضرورة احترام نظام الإدارة البيئية.

بينما صلاحية توثيق نظام الإدارة البيئية تمنح للمنسق العام للجودة والبيئة لتفادي تداخل المصالح، أما الحالات الطارئة التي قد تشكل مخاطر على البيئة يتم إحصاءها من خلال عمليات التحليل البيئي كما يتم تحديد الوسائل اللازمة لمواجهة ذلك وتخطيط العمليات التي تسمح باختيار فعالية وسائل الوقاية من خلال الطوارئ والوثائق ذات الصلة.

1-4- مراقبة العمليات:

يتم تحديد الأنشطة والعمليات المرتبطة بالجوانب البيئية وبالمتطلبات القانونية وغيرها من الشروط، كما يجرى التخطيط لها لضمان تطويرها وفقا للشروط المحددة من خلال خطط المراقبة البيئية الموثقة في وثائق خاصة بنظام الإدارة البيئية بهدف السيطرة على مجموعة الجوانب البيئة.

وتتم المراقبة في مؤسسة فرتيال بإجراء الفرق بين ما تم تنفيذه ومتطلبات معيار ISO14001:2004، الإجراءات البيئية، الأنظمة البيئية المعمول بها على المستوى المحلي والوطني، السياسة البيئية، الأهداف والغايات، المصاريف التي تم إنفاقها، وتتم معالجة حالات عدم المطابقة من خلال إجراءات مناسبة مع الأثر البيئي.

أما عمليات التدقيق الداخلي تجرى بشكل دوري من أجل تحديد ما إذا كان نظام الإدارة البيئية يتوافق مع متطلبات معيار ISO14001:2004 والكشف عن أي خلل في تطبيق نظام الإدارة البيئية بالإضافة إلى التحقق من فعالية نظام الإدارة البيئية.

1-5- المراجعة الإدارية:

تقوم الإدارة بالمراجعة السنوية لنظام الإدارة البيئية لضمان ملائمته وفعاليته الدائمة من خلال عقد اجتماع سنوي للجنة البيئية، ويشمل جدول أعمال مراجعة النظام على نتائج

التدقيق الداخلي، تقييم درجة الامتثال للمتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى، الاتصالات الخارجية بما في ذلك الشكاوي والتمارين البيئية التي قامت بها المؤسسة.

2- محددات السلوك البيئي لمؤسسة فرتيال عنابة:

إن المحافظة على البيئة قد تحول إلى رهان عالمي، ومؤسسة فرتيال ليست بمعزل عن هذه الحركية، حيث تعتبر فرتيال الأخلاقيات البيئية جانب من جوانب التنمية المستدامة، فهي لم تدخر أي جهد مالي من أجل خلق وسط مهني ناجح تشهد عليه شهادة الايزو 14001 التي تثبت أن المردودية واحترام البيئة ليسا غير متجانسين و من العوامل التي تحدد سلوك فرتيال اتجاه البيئة ما يلي[1]:

- احترام القوانين: تعد الجزائر من الدول المهتمة بالبيئة والمحيط، ونتيجة التدابير الردعية والمحفزة تستجيب مؤسسة فرتيال للقوانين والمراسيم التنفيذية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فهي تطبق القانون.
- احترام الزبائن: يعتبر احترام الزبائن أهم عنصر في مؤسسة فرتيال، وكذلك يمثل أكبر ضغط لها فالتزامها اتجاه البيئة يعطي صورة جيدة لها.
- خصائص شخصية المسير: إن قيم ومعتقدات وأخلاق المديرين والمسؤولين في مؤسسة فرتيال ساهمت بإدماج البعد البيئي نتيجة لوعيهم بهذا الجانب حيث تعتبر حماية البيئة عنصر أساسي في ثقافتها المؤسساتية.
- عوامل موقفية: بالنسبة للعمر بدأت فرتيال نشاطها في سنة 1972 أي أنها مؤسسة مسنة مقارنة بالمؤسسات الحديثة النشأة، إلا أنه لم يمنع ذلك من إدماج البعد البيئي في المؤسسة وفيما يخص النشاط الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في إنتاج وتسويق المواد الآزوتية والفوسفاتية فهو حساس اتجاه البيئة وكذلك تلائم حجمها الكبير أي أن المؤسسة قادرة على جلب استثمارات بيئية وتكنولوجية نظيفة نتيجة قدرتها المالية العالية، كذلك انتساب مؤسسة فرتيال إلى المجمع الإسباني يؤثر إيجابا في تطوير نشاطها لصالح البيئة، والسبب يعود إلى تبادل المعارف والخبرات بين مختلف فروع هذا المجمع وتوجهها نحو بناء سياسة بيئية.
- الفرص الاقتصادية: تقوم المؤسسة بحملات إشهارية من خلال المنشورات واللواحات الإشهارية التي تتضمن الشهادة التي حصلت عليها في إطار حمايتها للبيئة والجودة والأمن بهدف الرفع من قيمة صورتها ومنتجاتها، كما لا تنظر مؤسسة فرتيال للاستثمارات البيئية على أنها هدر للأموال بل تعتبر احترام البيئة والمردودية عاملان متجانسان.
- بالإضافة للعوامل السابقة تسعى مؤسسة فرتيال للتحسين المستمر والتطور والنمو.

3- تسيير الفضلات في مؤسسة فرتيال:

تسعى مؤسسة فرتيال إلى خلق ثقافة بيئية تدمج من خلالها البعد البيئي في مقارباتها الإستراتيجية، كذلك تزود وحداتها الإنتاجية بالتجهيزات والتكنولوجيات الحديثة من أجل مراقبة انبعاث الغازات السامة والفضلات السائلة والصلبة ومعالجتها وفقا للمعايير الدولية، حيث تقوم بنزع المواد الملوثة وتخزينها قبل القضاء عليها بصفة نهائية، كما تقوم مؤسسة

[1]- Fertial News N°29, p.04 , sur le site : www.fertial-dz.com/pdf/fertial_news_n29.pdf, (Consulté le 30 Mars 2015).

فرتيال بتصدير فضلاتها الخاصة إلى الخارج بهدف تدميرها وذلك بعد الحصول على موافقة الجمارك الجزائرية.

أما فيما يتعلق بتخفيض درجة انبعاث الغازات قامت المؤسسة بما يلي[1]:

- تخفيض88 % من انبعاث أكسيد الكبريت و 98% من أكسيد الأزوت.
- تثبيت تركيز أكسيد النيتروجين المنبعث بأقل من 250مغ/م^3.
- تخفيض الانبعاث من وحدة إنتاج سماد NPK إلى50 مغ/م^3 بعد تركيب معدات لتصفية الانبعاث والغبار بها، وتخفيض حدة الغبار وأكسيد النيتروجين في الأدخنة المنبعثة من وحدة إنتاج نترات الأمونيوم إلى مستوى أقل من 150 جزء في المليون.

ولتوضيح أكثر نقدم مؤشرات عن الأداء البيئي للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3- 1): مؤشرات عن الأداء البيئي لمؤسسة فرتيال خلال الفترة 2010-2012.

السنوات / الأشهر	درجة حموضة الفضلات السائلة 8.5-6.5			الفضلات السائلة من الأمونياك الحد الأقصى 50 مغ/م3			الفضلات السائلة من الزيوت و الدهون الحد الأقصى 30 مغ/م3			الفضلات السائلة من الفليور الحد الأقصى 20 مغ/م3		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
جانفي	8,39	8,20	8,19	25,25	25,23	25,15	00	00	00	00	00	00
فيفري	7,49	7,29	8,25	37,94	25,88	25,61	1,67	1,59	1,53	00	00	00
مارس	7,33	7,35	7,22	24,36	25,33	25,29	01	1,01	1,08	00	00	00
أفريل	7,83	7,70	7,63	22,72	22,60	22,53	3,50	2,83	2,77	0,20	0,23	0,21
ماي	7,68	7,65	7,60	22,69	22,65	22,68	4,25	4,12	3,99	0,42	0,34	0,30
جوان	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
جويلية	8,30	8,11	8,10	21,27	20,99	20,50	4,33	4,24	3,96	0,21	0,28	0,22
أوت	7,74	7,63	7,56	25,26	24,98	24,65	0	0	0	0,51	0,42	0,39
سبتمبر	7,35	7,22	7,21	27,19	27,10	26,89	2,50	2,51	2,46	0,30	0,27	0,24
أكتوبر	8,43	8,36	8,34	18,27	18,11	18,07	4,50	4,33	4,29	0,40	0,38	0,32
نوفمبر	7,85	7,56	7,52	17,46	16,36	16,27	3,50	3,45	3,19	0,33	0,28	0,24
ديسمبر	7,83	7,61	7,59	21,77	20,98	20,92	2,33	2,17	2,11	0,25	0,26	0,22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ملف إلكتروني ممنوح من طرف مديرية البيئة ولاية عنابة.

[1]- Fertial News N°13, p.19, sur le site : www.fertial-dz.com/pdf/fertial_news_n13.pdf, (Consulté le 30 Mars 2015).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن درجة حموضة الفضلات السائلة طيلة السنوات الثلاث كانت محصورة في المجال المسموح به والمقدر بـ 6.5 مغ/م^3 كحد أدني و8.5مغ/م^3 كحد أقصى، كما أن الفضلات السائلة من الأمونياك، الزيوت، الدهون والفليور لم تتجاوز الحد الأقصى لها على التوالي: 50مغ/م^3، 30مغ/م^3، 20مغ/م^3 وهو ما يؤكد التزام المؤسسة باحترام المعايير البيئية المعمول بها في إطار العمل المستمر على تخفيض معدلات التلوث الصناعية بكل أشكالها خاصة بعد الحصول على شهادة ISO14001 سنة 2010 لتراعي بذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية اتجاه المجتمع الذي تتواجد فيه.

4- المشاريع المهمة التي تقوم بها مؤسسة فرتيال لتعديل سلوكها البيئي:

يلخص الجدول الموالي أهم المشاريع التي قامت بها المؤسسة لتخفيض التلوث الناتج عن أنشطتها وتعديل سلوكها البيئي:

الجدول رقم (3- 2): المشاريع المهمة التي تقوم بها مؤسسة فرتيال لتعديل سلوكها البيئي

أنشطة المشروع	النتائج
تنفيذ العقد الممضي المتعلق بالأداء البيئي.	• تم تأسيس وحدة الإدارة البيئية. • تنصيب نظام مراقبة لكل وحدة للكشف يسمح بتحليل الإنبعاثات الغازية وغبار مداخن مرافق المؤسسة. • وضع تجهيزات لاستعمال الجرعات الأمثل من NO_X وفليورير. • الفضلات الأخرى من مياه الصرف درجة حموضتها بين 6.00 - 8.5، المواد الصلبة العالقة تكون أقل من 30 مغ/لتر، تحميل الأكسجين يشترط أن يكون أقل من 120مغ/ لتر، الفليور أقل من 20مغ/لتر، الآزوت (الأمونياك) أقل من 10مغ/لتر.
وحدة حمض النتريك.	• إعادة تأهيل المعدات للخفض من الغازات المتبقية. •وضع تجهيزات لتخفيض المنشط الكيميائي للأمونيوم. • انبعاثات غاز NO_X أقل من 300مغ/م^3، انبعاثات الغبار أقل من 50مغ/م^3 أو أقل من 100 جزء من المليون (ppm). • تطبيق نظام للصيانة القبلية للتجهيزات.
وحدة NPK	• تركيب وتشغيل نظام فعال لجمع الغبار لخطي الإنتاج في وحدة الأسمدة. • تطبيق نظام للصيانة القبلية للتجهيزات.
وحدة نترات الأمونيوم	• تنصيب خط إنتاجي جديد بما في ذلك العمليات الجديدة (UAN) التي تسمح بإنتاج الأسمدة السائلة دون غبار. • التغيير في عملية الإنتاج بما في ذلك المحفز الكيميائي تؤدي إلى تخفيض انبعاث غاز NO_X إلى أقل من 150ppm.
وحدة حمض السلفيريك	• تقييم عملية تطهير المنطقة المحيطية بالوحدة، وحشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ عملية التنظيف.
تسيير الفضلات السامة.	• الحد من النفايات الصلبة وإعادة تدويرها. • تنصيب نظام جديد لجمع الغبار للحد من تراكم النفايات الصلبة . • تسيير النفايات السامة : توفير جميع المحولات الكهربائية التي تستند على ثنائي الفينيل متعدد الكلور وتخزين الفضلات السامة الأخرى وإزالتها وفقا للمعايير البيئية الجديدة، والفضلات الصلبة القابلة للتدوير بما في ذلك بيعها

	لمؤسسات إعادة التدوير تخضع لإجراءات مقبولة بيئيا، ويستخدم العائد من بيع النفايات القابلة لإعادة التدوير في إدارة البيئة.
التكوين ومراقبة التحسيس.	• تأمين تكوين الموارد البشرية في المجالات التالية: - رصد ومراقبة انبعاثات الهواء وتصريف مياه الصرف الصحي. - إدارة النفايات الخطرة ونظم الإدارة البيئية.

Source : Rapport de la Banque Mondiale, N: 344512, 31décembre 2005,p.25 sur le site: : http://www.albankaldawli.org/pubsdocs/, (Consulté le 31 Mars 2015).

يوضح الجدول السابق بأن مؤسسة فرتيال قامت بعدة مشاريع بيئية شملت مجالات مختلفة كتنفيذ العقد الممضى المتعلق بالأداء البيئي، تسيير الفضلات السامة، وتأمين تكوين الموارد البشرية بهدف تعديل سلوكها البيئي.

5- التكاليف التي تتحملها مؤسسة فرتيال لتجسيد سلوكها البيئي:

حتى تتمكن مؤسسة فرتيال من تجسيد سلوكها البيئي تقوم بإجراء تقييم للتكاليف البيئية التي تتحملها، ومن أهم تلك التكاليف ما يلي[1]:

- تكاليف تجهيز الوحدات الإنتاجية بالتكنولوجيا الحديثة والاستثمارات الخاصة بحماية البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، والخاصة كذلك بالصحة والأمن الصناعي.
- تكاليف الحملات التحسيسية ودورات التوعية للعمال والملتقيات والتكوين في إطار الأمن والبيئة لفترات مختلفة.
- تكاليف نزع المواد الملوثة وتخزينها قبل أن يتم إزالتها والقضاء عليها بصفة نهائية.
- تكاليف تحليل المياه (درجة الحموضة) وتحليل الأسمدة (درجة الحموضة، الصلابة والرطوبة...) وتحليل الغاز والنفايات السائلة والانبعاثات في الغلاف الجوي.
- تكاليف شراء المواد الأولية الصديقة للبيئية.
- تكاليف الاختبارات المحققة أي تكاليف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بهدف قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية.

)1(- http://www.fertial-dz.com, (Consulté le 31 Mars 2015).

المبحث الثاني: أثر السلوك البيئي على الأداء المالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر

سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم الأداء المالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ثم تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر باستخدام مؤشرات التوازن المالي للفترة (2010- 2013)

قصد تقييم الأداء المالي لمؤسسة عمر بن عمر للفترة 2010-2013 اعتمدنا المؤشرات التالية للتوازن المالي:

1- حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

قبل تحديد التوازنات المالية يجب التطرق إلى أهم أداة لتحليل التوازنات المالية من منظور وظيفي، والتي تتمثل في الميزانية الوظيفية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر خلال الفترة (2010-2013).

- الاستخدامات:

الجدول رقم (3- 3): الميزانية الوظيفية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر جانب الاستخدامات للفترة (2010-2013)

الوحدة:دينار جزائري

السنوات / الاستخدامات	2010	2011	2012	2013
تثبيتات معنوية	0,00	128 500,00	12 769 318,30	13 304 318,30
تثبيتات عينية	3 312 919 034,12	3 604 027 125,49	4 497 902 138,07	5 110 086 182,10
تثبيتات يجرى انجازها	266 411 304,32	741 138 193,26	99 136 265,85	236 645 736,89
تثبيتات مالية	1 806 511 713,21	1 663 009 656,62	1 652 376 894,28	2 043 835 293,06
مجموع الاستخدامات الثابتة	5 385 842 051.65	6 008 303 475.37	6 262 184 616.51	7 403 871 530.35
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	1 598 765 841,50	2 196 077 101,57	2 921 564 820,64	3 562 962 147,52
الزبائن	372 994 840,21	366 736 863,85	348 078 212,45	395 341 949,72
الضرائب و ما شابهها	249 850 675,22	95 237 700,40	121 451 807,95	69 135 698,91
الاستخدامات المتداولة للاستغلال	2 221 611 356.93	2 258 051 665.82	3 391 094 841.04	4 027 439 796.15
مدينون آخرون	343 783 340,56	732 038 537.97	714 201 268,80	979 227 333,64
الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال	343 783 340.56	732 038 537.97	714 201 268.80	976 227 333.64
استخدامات الخزينة	110 580 508.72	627 668 331,66	1 308 742 387.36	1 129 995 484.42
مجموع الاستخدامات المتداولة	2 675 975 206,21	4 017 758 535,45	5 414 038 497,20	6 133 662 614,21
مجموع الاستخدامات بالقيمة الإجمالية	8 061 817 257.86	10 026 062 010,82	11 676 223 113.71	13 537 534 144.56

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2010-2013)، أنظر الملحق رقم (01، 02، 05، 06).

- الموارد:

الجدول رقم (3- 4): الميزانية الوظيفية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر جانب الموارد للفترة (2010-2013)

الوحدة:دينار جزائري

السنوات / الموارد	2010	2011	2012	2013
الأموال الخاصة	7 420 468 961,22	9 395 211 764,26	10 347 997 228,55	11 829 229 238,56
ديون متوسطة وطويلة الأجل	10 528 638,73	9 323 525,54	16 357 504,97	7 399 582,51
مجموع الموارد الدائمة	7 430 997 599.95	9 404 535 289.80	10 364 354 733.52	11 836 628 821.07
مودون وحسابات ملحقة	243 823 965,61	463 670 203,58	344 062 354,33	409 930 348,75
الضرائب	21 121 681,76	28 928 682,09	78 153 026,76	58 643 766,55
الموارد المتداولة للاستغلال	264 945 647.37	492 598 885.67	422 215 381.09	468 574 115.30
ديون أخرى	108 801 531,28	124 675 111.88	128 890 308.69	132 338 813.94
الموارد المتداولة خارج الاستغلال	108 801 531.28	124 675 111.88	128 890 308.69	132 338 813.94
موارد الخزينة	257 072 479.26	4 252 723,47	760 762 690.41	1 099 992 394.25
مجموع الموارد المتداولة	630 819 657,91	621 526 721,02	1 311 868 380,19	1 700 905 323,49
مجموع الموارد بالقيمة الإجمالية	8 061 817 257.86	10 026 062 010,82	11 676 223 113.71	13 537 534 144.56

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية، للفترة (2010-2013)، أنظر الملحق رقم (03، 07).

و يمكن توضيح تطورات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة (2010-2013) كالتالي:

الجدول رقم (3- 5): تطورات رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010- 2013

الوحدة:دينار جزائري

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013
الموارد الدائمة	7 430 997 599.95	9 404 535 289.80	10 364 354 733.52	11 836 628 821.07
الاستخدامات الثابتة	5 385 842 051.65	6 008 303 475.37	6 262 184 616.51	7 403 871 530.35
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	2 045 155 548.3	3 396 231 814.43	4 102 170 117.01	4 432 757 290.72
التغيرات بالنسبة	-	%66.06	%20.78	%8.05

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر موجب وفي انخفاض ابتداء من سنة 2011 حيث بلغ 66.06%، ليصل في سنة 2013 إلى 8.05%.

2- حساب الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

إن حساب رأس المال العامل وحده غير كافي للحكم على نجاعة التوازنات المالية للمؤسسة، وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والمتمثلة في حساب الاحتياج من رأس المال العامل، وعليه يمكن توضيح تطورات الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر في الجدول التالي:

الجدول رقم (3- 6): تطور الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010- 2013

الوحدة: دينار جزائري

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013
الاستخدامات المتداولة للاستغلال	2 221 611 356.93	2 258 051 665.82	3 391 094 841.04	4 027 439 796.15
الموارد المتداولة للاستغلال	264 945 647.37	492 598 885.67	422 215 381.09	468 574 115.30
الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال	1 956 665 709.5	2 165 452 780.15	2 968 879 459.95	3 558 865 680.85
الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال	343 783 340.56	732 038 537.97	714 201 268.80	976 227 333.64
الموارد المتداولة خارج الاستغلال	108 801 531.28	124 675 111.88	128 890 308.69	132 338 813.94
الاحتياج من رأس المال العامل خارج الاستغلال	234 981 809.28	607 363 426.09	585 310 960.11	843 888 519.7
الاحتياج من رأس المال العامل	2 191 647 518.84	2 772 816 206.24	3 554 190 420.06	4 402 754 200.55
التغيرات بالنسبة	-	%26.51	%28.17	%23.87

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة التغير في الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر متزايدة خلال الفترة (2010-2012) لتصل إلى28.17%، ثم انخفضت سنة 2013 لتبلغ 23.87%.

3- حساب الخزينة الصافية الإجمالية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

تلعب الخزينة في مؤسسة مصبرات عمر بن عمر دورا مهما وتظهر قيم الخزينة للمؤسسة كما يلي:

الجدول رقم (3- 7): قيم الخزينة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010- 2013

الوحدة: دينار جزائري

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	2 045 155 548.3	3 396 231 814.43	4 102 170 117.01	4 432 757 290.72
الاحتياج من رأس المال العامل	2 191 647 518.84	2 772 816 206.24	3 554 190 420.06	4 402 754 200.55
الخزينة الصافية الإجمالية	146 491 970.54	623 415 608.19	547 979 696.95	30 003 090.17
التغيرات بالنسبة	-	%325.25	%12.10 -	%94.52 -

يبين الجدول السابق أن الخزينة الصافية الإجمالية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر خلال الفترة (2010-2013) موجبة، حيث سجلت ارتفاع سنة2011 بنسبة 325.25%، بينما في سنة 2012 انخفضت بـ (-12.10%) وفي سنة 2013 انخفضت بـ (- 94,52%).

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة عمر بن عمر باستخدام النسب المالية للفترة (2010-2013)

تعتبر عملية التحليل باستخدام النسب المالية طريقة ذات أهمية، نظرا لفعاليتها في استخراج نتائج مهمة تساعد على التعمق في تقييم الوضع المالي للمؤسسة، وقبل التطرق لها لابد أن نقوم أولا بإعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة خلال الفترة (2010-2013).

- الأصول:

الجدول رقم (3- 8): الميزانية المالية المختصرة للأصول لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010-2013

الوحدة: دينار جزائري

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013
مجموع الأصول الثابتة	4 430 558 975.22	4 847 053 066.12	4 877 970 429.13	5 690 332 419.13
قيم الاستغلال	1 573 010 743.38	2 180 547 604.59	2 906 035 323.66	547 432 650.54 3
قيم غير جاهزة	959 227 115.5	1 186 611 361.73	1 176 329 548.71	1 433 303 241.78
قيم جاهزة	110 580 808.72	627 668 331.66	1 308 742 387.36	129 995 484.421
مجموع الأصول المتداولة	2 642 818 367.60	3 994 827 297.98	5 391 107 259.73	110 731 376.746
مجموع الأصول	7 073 377 342.82	8 841 880 364.10	10 269 077 688.86	1 801 063 795.871

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2010-2013)، أنظر الملحق رقم (01، 02، 05، 06).

- الخصوم:

الجدول رقم (3- 9): الميزانية المالية المختصرة للخصوم لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010-2013

الوحدة: دينار

جزائري

البيان / السنوات	2010	2011	2012	2013
الأموال الخاصة	6 432 029 046,18	8 211 030 117,54	8 940 851 803,70	10 092 758 889,87
ديون مالية طويلة ومتوسطة الأجل	10 528 638,73	9 323 525,54	16 357 504,97	7 399 582,51
مجموع الأموال الدائمة	6 442 557 684,91	8 220 353 643,08	8 957 209 308,67	10 100 158 472,38
الديون قصيرة الأجل	630 819 657,91	621 526 721,02	1 311 868 380,19	1 700 905 323,49
مجموع الخصوم	7 073 377 342,82	8 841 880 364,10	10 269 077 688,86	11 801 063 795,87

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2010-2013)، أنظر الملحق رقم (03، 07).

1- نسب الهيكلة (التمويل) لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

و تظهر النسب الهيكلية في الجدول التالي :

الجدول رقم (3- 10): نسب الهيكلة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010 – 2013

النسبة / السنوات	نسبة التمويل الدائم	نسبة التمويل الخاص	نسبة التمويل الخارجي	نسبة الاستقلالية المالية
2010	%145,41	%145,17	%9,06	%1002,89
2011	%169,59	%169,40	%7,13	%1301,58
2012	%183,62	%183,29	%12,93	%673,14
2013	%177,49	%177,36	%14,47	%590,80

يتضح من خلال الجدول السابق بأن مؤسسة مصبرات عمر بن عمر خلال الفترة (2010-2011) سجلت ارتفاع في نسبة التمويل الدائم لتصل 183,62% سنة 2012، وارتفاع في نسبة التمويل الخاص حيث بلغت 183,29%، أما نسبة التمويل الخارجي فقد شهدت ارتفاع طيلة الفترة (2010-2013) لتصل إلى14,47% في سنة 2013، بينما نسبة الاستقلالية المالية فقد ارتفعت سنة 2011 لتبغ 1301,58%، وابتداء من 2012 بدأت في الانخفاض لتصل إلى 590,80% سنة2013، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3- 3): نسب الهيكلة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010 – 2013

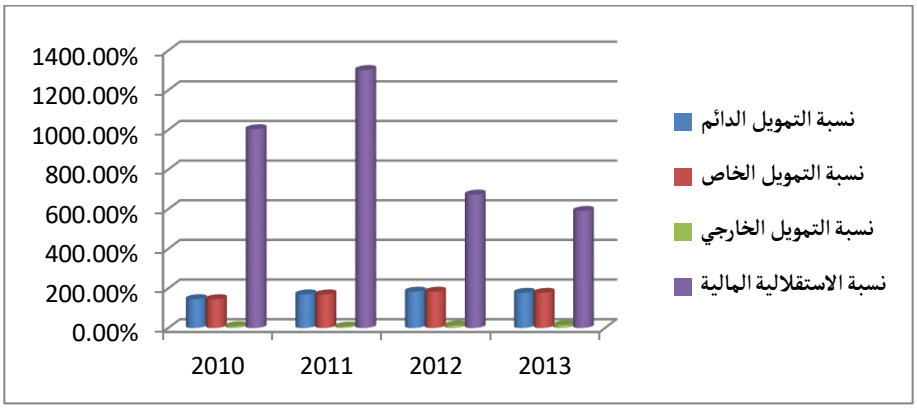

2- نسب السيولة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

الهدف من حساب نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل، وذلك لأن تحليل السيولة يعد مؤشرا مهما لتقييم الأداء المالي وقابليته لمواجهة التزاماتها العاجلة ولقياس السيولة هناك مجموعة من النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3- 11): نسب السيولة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010 – 2013

السنوات / النسبة	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة المختصرة	نسبة السيولة الجاهزة
2010	%418,94	%169,59	%17,52
2011	%642,74	%291,90	%100,98
2012	%410,94	%189,42	%99,76
2013	%359,26	%150,70	%66,43

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة بأنواعها الثلاث لدى مؤسسة مصبرات عمر بن عمر قد ارتفعت في سنة2011، فبلغت بالنسبة للسيولة العامة 642,74%، السيولة المختصرة 291,90%، السيولة الجاهزة 100,98%، بعدها بدأت في الانخفاض في سنة 2012 لتصل في سنة 2013 السيولة العامة 359,26%، السيولة المختصرة 150,70% والسيولة الجاهزة 66,43%، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3- 4): نسب السيولة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010 – 2013

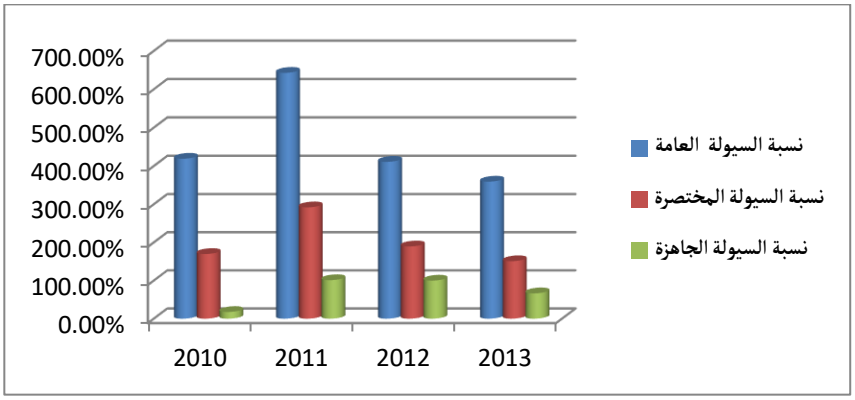

3- نسب المردودية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

وتظهر نسب المردودية كما يلي:

الجدول رقم (3- 12): نسب المردودية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010- 2013

السنوات / النسبة	مردودية الاستغلال	المردودية المالية	المردودية الاقتصادية

	(النشاط)		
2010	%20,77	%19,71	%21,65
2011	%24,97	%21,66	%23,40
2012	%10,22	%8,16	%10,83
2013	%15,26	%15,25	%16,29

يوضح الجدول السابق أن مؤسسة مصبرات عمر بن عمر في سنة 2011 سجلت مردودية بأنواعها الثلاث في حالة تزايد مقارنة بسنة 2010، حيث بلغت مردودية الاستغلال24,97%، المردودية المالية 21,66% والمردودية الاقتصادية 23,40%، ثم انخفضت سنة 2012 لتصل مردودية الاستغلال 10,22%، المردودية المالية 8,16% والمردودية الاقتصادية 10,83%، لترتفع مرة أخرى سنة 2013 لتبلغ مردودية الاستغلال 15,26%، المردودية المالية 15,25% والمردودية الاقتصادية 16,29%، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3- 5): نسب المردودية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة 2010- 2013

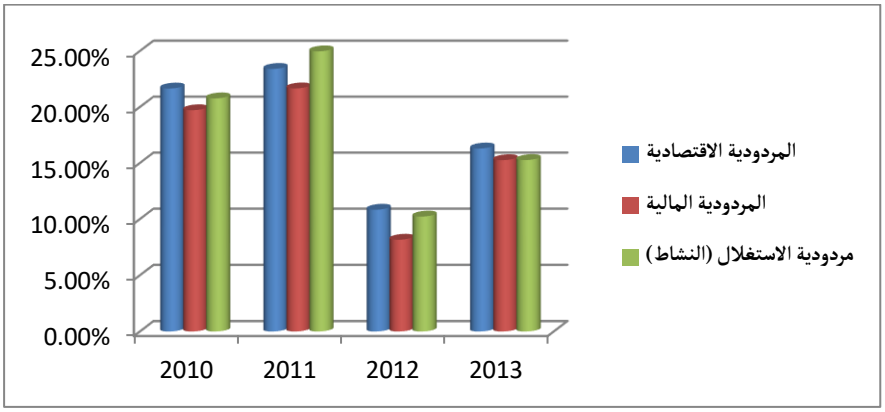

المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج تقييم الأداء المالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر قبل وبعد إدماج البعد البيئي للفترة (2010- 2013)

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير قيم مؤشرات الأداء المالي التي تم حسابها خلال فترة الدراسة (2010-2013) قصد معرفة تأثير السلوك البيئي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر التي تم تبنيه من قبل المؤسسة سنة 2012.

1- تحليل وتفسير مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

تشمل مؤشرات التوازن المالي التي سيتم تحليلها وتفسيرها رأس المال العامل الصافي الإجمالي، الاحتياج من رأس المال العامل والخزينة الصافية الإجمالية.

1-1- تحليل وتفسير رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

- قبل إدماج البعد البيئي: (قبل الإنتاج النظيف ورسكلة المياه) (2010-2011)

نلاحظ أن مؤسسة عمر بن عمر حققت رأس مال عامل موجب، أي أن المؤسسة متوازنة ماليا وتمكنت حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام

الموارد طويلة الأجل وحققت فائضا ماليا متزايد في سنة 2011 بمعدل 66,06 % يخصص غالبا لتمول دورة الاستغلال.

- بعد إدماج البعد البيئي: (بعد الإنتاج النظيف ورسكلة المياه) (2012-2013)

حافظت مؤسسة عمر بن عمر على هامش الأمان ولكنه عرف انخفاض مستمر سنة 2012 وسنة 2013 ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع الاستخدامات الثابتة نظرا لارتفاع الاستثمارات البيئية وتكنولوجيا الإنتاج النظيف التي تعتمد عليها المؤسسة.

1-2- تحليل وتفسير الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

- قبل إدماج البعد البيئي:

خلال تلك الفترة حققت مؤسسة عمر بن عمر احتياج موجب ومرتفع بلغ نسبة 26,51% وهذا ما يدل على وجود أصول متداولة بحاجة إلى تمويل إضافي (قصيرة الأجل).

- بعد إدماج البعد البيئي:

بقي احتياج المؤسسة موجب إلا أنه ارتفع مقارنة بالفترة السابقة سنة 2012 ثم انخفض سنة 2013، ويفسر الارتفاع في الاحتياج لارتفاع التكاليف البيئية والمتمثلة في المواد الكيمائية المستعملة في عملية رسكلة المياه.

1-3- تحليل وتفسير الخزينة الصافية الإجمالية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

- قبل إدماج البعد البيئي:

سجلت المؤسسة خلال هذه الفترة خزينة موجبة وبرصيد متزايد لأن المؤسسة استطاعت أن تتحكم في احتياجاتها باستعمال هامش الأمان الذي لديها وبقي لديها فائض إضافي منه.

- بعد إدماج البعد البيئي:

حافظت مؤسسة عمر بن عمر خلال هذه الفترة على خزينة موجبة وهذا يدل على وجود توازن بين رأس المال العامل والاحتياج إلا أنها سجلت انخفاض مستمر سنة 2012 وسنة 2013، ويفسر ذلك بارتفاع احتياجات المؤسسة خاصة منها البيئية وهذا الانخفاض يوضح الأثر السلبي للسلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة وذلك في المدى القصير.

2- تحليل وتفسير النسب المالية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر للفترة (2010-2013):

سيتم تحليل وتفسير نسب الهيكلة، نسب السيولة ونسب المردودية قبل وبعد إدماج مؤسسة مصبرات عمر بن عمر للبعد البيئي كالتالي:

2-1- تحليل وتفسير النسب الهيكلية (نسب التمويل) لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

- قبل إدماج البعد البيئي:

عرفت نسب الهيكلة تحسن خلال هذه الفترة ويمكن تفسيرها كما يلي:

- نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد وهذا ما يدل على وجود هامش أمان قدره (0,45 و0,69)، بمعنى أن أصول المؤسسة الثابتة تم تغطيتها بالأموال الدائمة وبقي لديها فائض يمكن استخدامه خلال دورة الاستغلال.
- نسبة التمويل الخاص أكبر من الواحد حيث بلغت (1,45، 1,69)، وهذا راجع إلى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة.
- نسبة التمويل الخارجي أقل من الواحد حيث بلغت (0,09،0,07)، وهي تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

-نسبة الاستقلالية المالية أكبر من الواحد حيث بلغت (10,02، 13,01) أي أن المؤسسة مستقلة ماليا وتعتمد على الأموال الخاصة في الحصول على الموارد المالية أكثر من الديون.

- بعد إدماج البعد البيئي:

حافظت مؤسسة عمر بن عمر على الوضعية السابقة لكنها سجلت انخفاض في الاستقلالية المالية وذلك لارتفاع الديون والاعتماد على التمويل الخارجي، في حين نسبة التمويل الدائم والتمويل الخاص فقد انخفضتا في سنة 2013 بسبب الارتفاع الكبير في الأصول الثابتة الناتج عن تزايد الاستثمارات البيئية التي قامت بها المؤسسة سعيا منها إلى الحصول على شهادة الإيزو، وهو ما يدل على الأثر السلبي للسلوك البيئي على الأداء المالي في المدى القصير.

2-2- تحليل وتفسير نسب السيولة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

- قبل إدماج البعد البيئي:

نلاحظ أن السيولة العامة فاقت الواحد خلال هذه الفترة وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب حيث بلغت 4,18 سنة 2010 و6,42 سنة 2011، وبالتالي فإن الديون قصيرة الأجل في مؤسسة عمر بن عمر مغطاة كليا بالأصول المتداولة. أما السيولة المختصرة فقد فاقت 0,5 حيث بلغت 1,69 في 2010 و2,91 في 2011 وهذا ما يدل على الحالة الجيدة للمؤسسة أي إمكانية الدفع دون صعوبات مالية ودون اللجوء إلى المخزون السلعي. أما السيولة الجاهزة فقد تجاوزت 0,3، حيث بلغت 0,17 سنة 2010، و1 سنة 2011 وهو ما يدل على وجود أموال مجمدة كان من الممكن استغلالها في استخدامات أخرى.

- بعد إدماج البعد البيئي:

حافظت المؤسسة على نفس وضعية الفترة السابقة في النسب الثلاثة، ولكنها عرفت انخفاض خلال سنة 2012 و2013 على التوالي ويفسر ذلك بانخفاض القيم الجاهزة (النقدية) من جهة، وارتفاع قيمة الديون من جهة ثانية والناتجة عن ارتفاع التكاليف البيئية المتمثلة في المواد الكيميائية المستعملة في رسكلة المياه. وهو ما يوضح الأثر السلبي للسلوك البيئي على الأداء المالي في المدى القصير للسعي للحصول على شهادة الإيزو 14001 وتطبيق الإنتاج النظيف.

2-3- تحليل وتفسير نسب المردودية لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر:

- قبل إدماج البعد البيئي:

سجلت مؤسسة عمر بن عمر ارتفاع في معدلات مردوديتها خلال هذه الفترة، ويرجع السبب بالنسبة لمردودية الاستغلال لارتفاع نتيجة الاستغلال، أما المردودية المالية لارتفاع النتيجة الصافية، بينما المردودية الاقتصادية يعود السبب لارتفاع الفائض الإجمالي للاستغلال.

- بعد إدماج البعد البيئي:

انخفضت مردودية مؤسسة عمر بن عمر بأنواعها الثلاثة سنة 2012 ثم ارتفعت سنة 2013، ويعود سبب الانخفاض بالنسبة لمردودية الاستغلال لانخفاض نتيجة الاستغلال وارتفاع رقم الأعمال البيئي، أما المردودية المالية فيرجع انخفاضها لانخفاض النتيجة الصافية وارتفاع الأموال الخاصة، في حين انخفضت المردودية الاقتصادية لانخفاض

الفائض الإجمالي للاستغلال وارتفاع الأموال المستثمرة. وعليه فهذا الانخفاض المسجل يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع التكاليف البيئية التي تتحملها المؤسسة.

إذن فإن المردودية تراوحت بين الانخفاض والارتفاع في هذه الفترة وهذا ما يدل على الأثر السلبي للسلوك البيئي على الأداء المالي في المدى القصير.

المبحث الثالث: أثر السلوك البيئي على الأداء المالي لمؤسسة فرتيال

سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم الأداء المالي لمؤسسة فرتيال باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ثم تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي لمؤسسة فرتيال باستخدام مؤشرات التوازن المالي للفترة (2007-2012)

إن تحليل التوازنات المالية لأي مؤسسة يكون من خلال حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي، الاحتياج من رأس المال العامل والخزينة الصافية الإجمالية، ولكن قبل تحديد التوازنات المالية نقوم أولا بإعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة خلال الفترة (2007- 2012) بهدف التحليل الوظيفي.

1- حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة فرتيال:

- الاستخدامات:

الجدول رقم (3- 13): الميزانية الوظيفية لمؤسسة فرتيال جانب الاستخدامات للفترة (2007-2009)

الوحدة: دينار جزائري

السنوات / الاستخدامات	2007	2008	2009
استخدامات ثابتة	45 008 713 743,83	49 135 401 873,57	52 450 332 448,34
استخدامات ثابتة أخرى	364 896 120,23	272 390 893,69	94 409 375,56
مجموع الاستخدامات الثابتة	45 373 609 864,06	49 407 792 767,26	52 544 741 723,90
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	5 715 322 858,55	7 352 273 141,97	6 636 583 961,05
الزبائن	4 710 277 067,15	4 196 690 378,90	4 370 177 151,26
الديون الدائنة على شركاء المجمع	2 922 281 040,81	2 898 565,81	172 625,00
أصول جارية أخرى	3 641 120 271,86	4 058 012 594,93	4 259 136 003,22

الاستخدامات المتداولة للاستغلال	16 989 001 238,37	15 609 874 641,61	15 266 069 740,53
الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال	0,00	0,00	0,00
استخدامات الخزينة	9 775 233 280,65	14 385 808 213,50	3 125 615 612,64
مجموع الاستخدامات المتداولة	26 764 234 519,02	29 995 682 873,11	18 391 625 353,17
مجموع الاستخدامات بالقيمة الإجمالية	72 137 844 383,08	79 403 475 622,37	70 936 427 077,07

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية، للفترة (2007- 2009)، أنظر الملحق رقم (09، 10، 11).

- الموارد:

الجدول رقم (3- 14): الميزانية الوظيفية لمؤسسة فرتيال جانب الموارد للفترة (2007-2009)

الوحدة: دينار جزائري

السنوات / الموارد	2007	2008	2009
الأموال الخاصة	58 845 220 600,33	69 299 480 458,61	61 401 899 920,92
ديون متوسطة وطويلة الأجل	8 266 686 287,40	4 439 489 227,48	3 434 349 769,53
مجموع الموارد الدائمة	67 111 906 887,73	73 738 969 756,09	64 836 249 690,45
موردون وحسابات ملحقة	694 415 264,46	570 160 883,62	687 473 898,75
الضرائب المستحقة على الخصوم	59 775 868,34	64 060 241,82	59 051 329,30
خصوم جارية أخرى	1 578 961 707,95	1 335 596 623,68	1 928 242 505,87
الديون الخاصة بشركات المجمع	2 692 784 654,60	3 694 688 117,16	3 425 409 652,70
الموارد المتداولة للاستغلال	5 025 937 495,35	5 664 505 866,28	6 100 177 386,62
الموارد المتداولة خارج الاستغلال	0,00	0,00	0,00
موارد الخزينة	0,00	0,00	0,00
مجموع الموارد المتداولة	5 025 937 495,35	5 664 505 866,28	6 100 177 386,62
مجموع الموارد بالقيمة الإجمالية	72 137 844 383,08	79 403 475 622,37	70 936 427 077,07

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية، للفترة (2007- 2009)، أنظر الملحق رقم (12).

- الاستخدامات:

الجدول رقم (3- 15): الميزانية الوظيفية لمؤسسة فرتيال جانب الاستخدامات للفترة (2010-2012)

الوحدة: دينار جزائري

السنوات / الاستخدامات	2010	2011	2012
مجموع الاستخدامات الثابتة	57 347 989 972,46	59 484 193 706,35	60 598 217 774,93

مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	7 244 257 432,05	7 545 282 913,39	9 729 286 125,50
الزبائن	1 531 729 730,95	12 996 794 079,14	1 894 119 887,17
الديون الدائنة على شركاء المجمع	6 337 526 648,94	0,00	13 113 909 415,02
أصول جارية أخرى	99 922 177,31	100 848 027 ,26	139 633 375,21
الاستخدامات المتداولة للاستغلال	15 213 435 989,25	20 642 925 019,79	24 876 948 802,90
مدينون آخرون	765 864 865,74	0,00	0,00
الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال	765 864 865,74	0,00	0,00
استخدامات الخزينة	2 269 257 345,29	644 246 508,59	184 457 973 372,95
مجموع الاستخدامات المتداولة	18 248 558 200,28	21 287 171 528,38	43 334 922 175,85
مجموع الاستخدامات بالقيمة الإجمالية	75 596 548 172,47	80 771 365 234,73	103 933 139 950,78

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية، للفترة (2010- 2012)، أنظر الملحق رقم (13، 14، 15).

- الموارد:

الجدول رقم (3- 16): الميزانية الوظيفية لمؤسسة فرتيال جانب الموارد للفترة (2010-2013)

الوحدة: دينار جزائري

السنوات / الموارد	2010	2011	2013
الأموال الخاصة	69 316 703 444,80	74 267 105 890,88	82 012 757 678,37
ديون متوسطة وطويلة الأجل	2 205 660 627,23	1 787 850 910,86	3 766 736 263,86
مجموع الموارد الدائمة	71 522 364 072,03	76 054 956 801,74	85 779 493 942,23
موردون وحسابات ملحقة	1 718 599 933 ,00	4 716 408 432,99	2 542 384 065,39
الضرائب المستحقة على الخصوم	0,00	0,00	744 974 928,00
خصوم جارية أخرى	1 455 378 834,95	0,00	1 484 374 197,24
الديون الخاصة بشركات المجمع	40 905 366,00	0,00	1 912 817,92
الموارد المتداولة للاستغلال	3 214 884 133,95	4 716 408 432,99	18 153 646 008,55
الموارد المتداولة خارج الاستغلال	859 299 966,49	0,00	0,00
ديون أخرى	859 299 966,49	0,00	0,00
موارد الخزينة	0,00	0,00	0,00
مجموع الموارد المتداولة	4 074 184 100,44	4 716 408 432,99	18 153 646 008,55
مجموع الموارد بالقيمة الإجمالية	75 596 548 172,47	80 771 365 234,73	103 933 139 950,78

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية، للفترة (2010- 2012)، أنظر الملحق رقم (16).

و يمكن توضيح تطورات رأس المال العامل لمؤسسة فرتيال خلال الفترة 2007-2012 كالتالي:

الجدول رقم (3- 17): تطورات رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2009

الوحدة:دينار جزائري

السنوات / البيان	2007	2008	2009
الموارد الدائمة	67 111 906 887,73	73 738 969 756,09	64 836 249 690,45

الاستخدامات الثابتة	45 373 609 864,06	49 407 792 767,26	52 544 741 723,90
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	21 738 297 023,67	24 331 176 988,83	12 291 507 966,55
التغيرات بالنسبة	-	%11,92	% 49,48-

الجدول رقم (3- 18): تطورات رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة فرتيال للفترة 2010- 2012

الوحدة:دينار جزائري

السنوات / البيان	2010	2011	2012
الموارد الدائمة	71 522 364 072,03	76 054 956 801,74	85 779 493 942,23
الاستخدامات الثابتة	57 347 989 972,46	59 484 193 706,35	60 598 217 774,93
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	14 174 374 099,57	16 570 763 095,39	25 181 276 167,30
التغيرات بالنسبة	% 15,31	%16,90	%51,96

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة فرتيال كان موجبا خلال الفترة 2007- 2012، إلا أنه عرف انخفاض في سنة 2009 بنسبة (-49,48 %)، كما يلاحظ ارتفاعه في السنوات الثلاث الأخيرة ليصل 51,96% في سنة 2012.

2- حساب الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة فرتيال:

و يمكن توضيح تطورات الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة فرتيال خلال الفترة 2007-2012 كالتالي:

الجدول رقم (3- 19): تطور الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة فرتيال للفترة 2007- 2009

الوحدة: دينار جزائري

السنوات / البيان	2007	2008	2009
الاستخدامات المتداولة للاستغلال	16 989 001 238,37	15 609 874 641,61	15 266 069 740,53
الموارد المتداولة للاستغلال	5 025 937 495,35	5 664 505 866,28	6 100 177 386,62
الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال	11 963 063 743,02	9 945 368 775,33	9 165 892 353,91
الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال	0,00	0,00	0,00
الموارد المتداولة خارج الاستغلال	0,00	0,00	0,00
الاحتياج من رأس المال العامل خارج الاستغلال	0,00	0,00	0,00
الاحتياج من رأس المال العامل	11 963 063 743,02	9 945 368 775,33	9 165 892 353,91
التغيرات بالنسبة	-	%16,86-	%7,83-

الجدول رقم (3- 20): تطور الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة فرتيال للفترة 2010-2012

الوحدة: دينار جزائري

البيان / السنوات	2010	2011	2012
الاستخدامات المتداولة للاستغلال	15 213 435 989,25	20 642 925 019,79	24 876 948 802,90
الموارد المتداولة للاستغلال	3 214 884 133,95	4 716 408 432,99	18 153 646 008,55
الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال	11 998 551 855,30	15 926 516 586,80	6 723 302 794,35
الاستخدامات المتداولة خارج الاستغلال	765 864 865,74	0,00	0,00
الموارد المتداولة خارج الاستغلال	859 299 966,49	0,00	0,00
الاحتياج من رأس المال العامل خارج الاستغلال	(93 435 100,75)	0,00	0,00
الاحتياج من رأس المال العامل	11 905 116 754,55	15 926 516 586,80	6 723 302 794,35
التغيرات بالنسبة	%29,88	%33,77	%57,78 -

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن الاحتياج من رأس المال العامل لمؤسسة فرتيال كان موجبا طيلة فترة الدراسة، إلا أنه عرف انخفاضا في السنوات من 2007 الى2009 ليصل (- 7,83%)، ثم ارتفع مرة أخرى ليبلغ 33,77%سنة 2011، لينخفض سنة 2012 بنسبة (- 57,78%).

3- حساب الخزينة الصافية الإجمالية لمؤسسة فرتيال:

تلعب الخزينة في المؤسسة دورا مهما، وتظهر قيم الخزينة لمؤسسة فرتيال كما يلي:

الجدول رقم (3- 21): قيم الخزينة الصافية الإجمالية لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2009

الوحدة: دينار جزائري

البيان / السنوات	2007	2008	2009
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	21 738 297 023,67	24 331 176 988,83	12 291 507 966,55
الاحتياج من رأس المال العامل	11 963 063 743,2	9 945 368 775,33	9 165 892 353,91
الخزينة الصافية الإجمالية	9 775 233 280,65	14 385 808 213,5	3 125 615 612,64
التغيرات بالنسبة	-	%47,16	%78,27-

الجدول رقم (3- 22): قيم الخزينة الصافية الإجمالية لمؤسسة فرتيال للفترة 2010-2012

الوحدة: دينار جزائري

البيان / السنوات	2010	2011	2012
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	14 174 374 099,57	16 570 763 095,39	25 181 276 167,30
الاحتياج من رأس المال العامل	11 905 116 754,55	15 926 516 586,80	6 723 302 794,35
الخزينة الصافية الإجمالية	2 269 257 345,29	644 246 508,59	18 457 973 372,95
التغيرات بالنسبة	% 27,39	%71,60-	%2,76

يظهر من خلال الجدولين السابقين أن الخزينة الصافية الإجمالية لمؤسسة فرتيال موجبة طيلة فترة الدراسة حيث سجلت معدلات نمو متزايدة لتصل إلى 47,16% في سنة 2008، وتنخفض خلال الثلاث السنوات الموالية لتبلغ سنة 2011 نسبة (-71,60%)، محققة بعد ذلك ارتفاع في سنة 2012 بلغ 2,76%.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة فرتيال باستخدام النسب المالية للفترة (2007-2012)

قبل حساب النسب المالية المختلفة نقوم أولا بإعداد الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة فرتيال خلال الفترة (2007-2012).

- الأصول:

الجدول رقم (3- 23): الميزانية المالية المختصرة للأصول لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2009

الوحدة: دينار جزائري

البيان / السنوات	2007	2008	2009
مجموع الأصول الثابتة	14 267 088 145,29	15 955 295 112,01	16 755 561 618,61
قيم الاستغلال	4 565 246 688,31	5 921 601 678,78	5 034 179 466,89
قيم غير جاهزة	10 828 027 791,60	7 710 920 057,27	8 087 767 703,54
قيم جاهزة	9 775 233 280,65	14 385 808 213,50	3 125 615 612,64
مجموع الأصول المتداولة	25 168 507 740,56	28 018 329 949,25	16 247 562 783,07
مجموع الأصول	39 435 595 905,85	44 231 923 432,22	33 003 124 401,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2007- 2009)، أنظر الملحق رقم (09، 10، 11).

- الخصوم:

الجدول رقم (3- 24): الميزانية المالية المختصرة للخصوم لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2009

الوحدة: دينار جزائري

البيان / السنوات	2007	2008	2009
الأموال الخاصة	26 142 972 123,10	34 127 928 268,46	23 468 597 245,53
ديون مالية طويلة ومتوسطة الأجل	8 266 686 287,40	4 439 489 297,48	3 434 349 769,53
مجموع الأموال الدائمة	34 409 658 410,50	38 567 417 565,94	26 902 947 015,06
الديون قصيرة الأجل	5 025 937 495,35	5 664 505 866,28	6 100 177 386,62
مجموع الخصوم	39 435 595 905,85	44 231 923 432,22	33 003 124 401,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2007- 2009)، أنظر الملحق رقم (12).

- الأصول:

الجدول رقم (3- 25): الميزانية المالية المختصرة للأصول لمؤسسة فرتيال للفترة 210-2012

الوحدة: دينار جزائري

السنوات / البيان	2010	2011	2012
مجموع الأصول الثابتة	22 248 021 162,32	21 747 247 275,35	20 337 362 049,22
قيم الاستغلال	5 658 828 442,42	5 796 483 979,16	7 928 513 484,78
قيم غير جاهزة	8 402 662 172,66	12 765 924 726,70	14 810 940 704,34
قيم جاهزة	2 269 257 345,29	644 246 508,59	18 457 973 372,95
مجموع الأصول المتداولة	16 330 747 960,37	19 206 655 214,45	41 197 427 562,07
مجموع الأصول	38 578 769 122,69	40 953 902 489,80	61 534 789 611,29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2010- 2012)، أنظر الملحق رقم (13، 14، 15).

- الخصوم:

الجدول رقم (3- 26): الميزانية المالية المختصرة للخصوم لمؤسسة فرتيال للفترة 2010-2012

الوحدة: دينار جزائري

السنوات / البيان	2010	2011	2012
الأموال الخاصة	32 298 924 395,02	34 449 643 145,95	39 614 407 338,88
ديون مالية طويلة ومتوسطة الأجل	2 205 660 627,23	1 787 850 910,86	3 766 736 263,86
مجموع الأموال الدائمة	34 504 585 022,25	36 237 494 056,81	43 381 143 602,74
الديون قصيرة الأجل	4 074 184 100,44	4 716 408 432,99	18 153 646 008,74
مجموع الخصوم	38 578 769 122,69	40 953 902 489,80	61 534 789 611,29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2010- 2012)، أنظر الملحق رقم (16).

1- نسب الهيكلة:

وتظهر النسب الهيكلية لمؤسسة فرتيال في الجدول التالي :

الجدول رقم (3- 27): نسب الهيكلة لمؤسسة فرتيال للفترة 2007- 2012

النسبة / السنوات	نسبة التمويل الدائم	نسبة التمويل الخاص	نسبة التمويل الخارجي	نسبة الاستقلالية المالية
2007	%247,51	%188,04	%33,70	%196,67
2008	%237,87	%140,06	%22,84	%337,76
2009	%160,56	%210,48	%28,88	%246,14
2010	%155,09	%145,17	%16,27	%514,32
2011	%166,63	%158,40	%20,24	%415,45
2012	%213,30	%194,78	%35,62	%180,71

نلاحظ من الجدول السابق بأن نسبة التمويل الدائم لمؤسسة فرتيال عرفت انخفاض خلال الفترة من 2007 إلى 2010 حيث بلغت 155,09% في سنة 2010، ثم حققت ارتفاع في السنتين المواليتين لتصل 213,30% سنة 2012. أما نسبة التمويل الخاص عرفت تذبذب خلال فترة الدراسة لتسجل ارتفاع في سنة 2012 بنسبة 194,78%. بينما نسبة التمويل الخارجي تراوحت بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المدروسة لتصل هي الأخرى إلى أقصى قيمة لها في سنة 2012 لتبلغ 35,62%. في حين نسبة الاستقلالية المالية بلغت أكبر قيمة لها في سنة 2010 ونسبتها 514,32%، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3- 6): نسب الهيكلة لمؤسسة فرتيال للفترة 2007- 2012

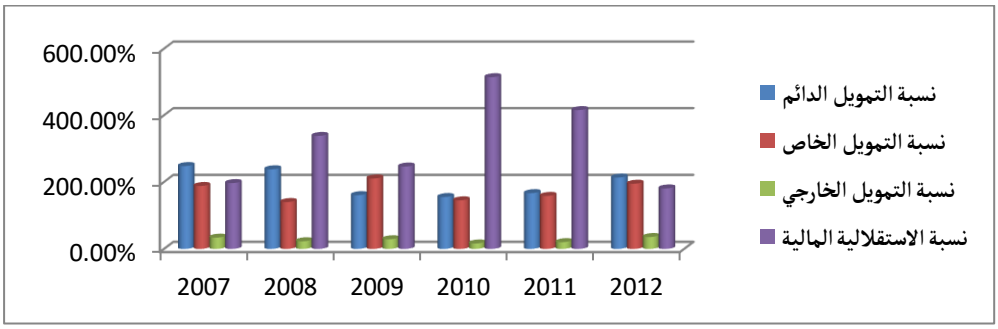

2- نسب السيولة:

وتتمثل في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (3- 28): نسب السيولة لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2012

السنوات / النسبة	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة المختصرة	نسبة السيولة الجاهزة
2007	%500,77	%409,93	%194,49
2008	%494,62	%390,09	%253,96
2009	%266,34	%183,82	%51,23
2010	%400,83	%261,94	%55,69
2011	%407,23	%284,33	%13,65
2012	%226,93	%183,26	%101,67

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن نسبة السيولة الجاهز ونسبة السيولة المختصرة خلال الفترة (2007-2009) سجلتا انخفاض إلى أن وصلتا في سنة 2009 إلى نسبة 266,34% بالنسبة للسيولة العامة و183,82% بالنسبة للسيولة المختصرة، بعدها ارتفعتا في سنة 2011 حيث بلغت نسبة السيولة المختصرة 284,33% أما نسبة السيولة العامة فسجلت 407,23%، في حين نسبة السيولة الجاهزة فقد عرفت ارتفاع في السنوات (2008، 2010، 2012) بنسبة (253,96%، 55,69%، 101,67%) على التوالي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3- 7): نسب السيولة لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2012

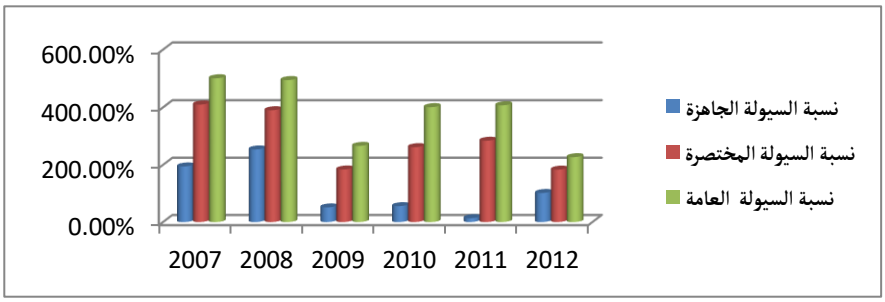

3- نسب المردودية:

ويمكن إبراز نسب المردودية كما يلي:

الجدول رقم (3- 29): نسب المردودية لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2012

السنوات / النسبة	مردودية الاستغلال	المردودية المالية	المردودية الاقتصادية

	(النشاط)		
2007	%5,28	%14,02	%16,34
2008	%1434,51	%9,52	%15,26
2009	%77,16	%27,26	%28,19
2010	%28,71	%24,99	%28,29
2011	%40,90	%42,81	%42,74
2012	%43,15	%49,43	%43,86

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن مردودية الاستغلال لمؤسسة فرتيال سجلت أقصى قيمة لها في سنة 2008 ثم انخفضت لتصل في سنة 2010 نسبة 40,90% بعدها ارتفعت في سنة 2012 فبلغت نسبة 43,15%. أما المردودية المالية فقد انخفضت لتصل إلى نسبة 9,52% و24,99% في سنة 2008 و2010 على التوالي. بينما المردودية الاقتصادية سجلت انخفاض بنسبة 15,26% سنة 2008 لتعرف بعد ذلك ارتفاع في سنة 2012 مسجلة أقصى قيمة حيث بلغت 43,86%، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3- 8): نسب المردودية لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2012

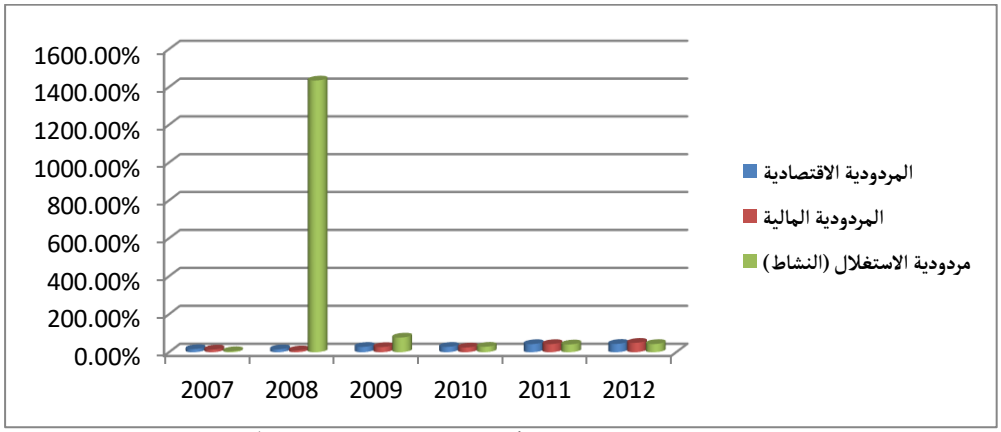

المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج تقييم الأداء المالي لمؤسسة فرتيال قبل وبعد إدماج البعد البيئي للفترة (2007-2012)

سيتم في هذا المطلب دراسة اتجاه قيم مؤشرات الأداء المالي التي تم حسابها فيما سبق خلال الفترة (2007-2012)، قصد معرفة تأثير السلوك البيئي (نظام الإدارة البيئية) على الأداء المالي والذي تم تطبيقه من قبل مؤسسة فرتيال خلال سنة 2010.

1- تحليل وتفسير مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة فرتيال:

تشمل مؤشرات التوازن المالي التي سيتم تحليلها وتفسيرها رأس المال العامل الصافي الإجمالي، الاحتياج من رأس المال العامل والخزينة الصافية الإجمالية.

1-1- تحليل وتفسير رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة فرتيال:

- قبل الحصول على شهادة ISO14001: نلاحظ أن مؤسسة فرتيال حققت رأس مال عامل موجب أي أنها متوازنة ماليا، حيث تمكنت حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائضا ماليا خلال الثلاث سنوات (2007، 2008، 2009)، إلا أن معدل نمو رأس المال العامل كان في ارتفاع خلال سنتي 2007 و2008 ليبلغ 11,92 % ثم انخفض في 2009 ليصل 49,48% والسبب هو انخفاض قيمة الموارد الدائمة.

- بعد الحصول على شهادة ISO14001: في هذه الفترة حافظت مؤسسة فرتيال على هامش الأمان الذي لديها وهو ما تعكسه معدلات النمو المرتفعة خلال السنوات الثلاث على الترتيب 15.31%، 16.90%، 51.96%، ويرجع ذلك لتزود المؤسسة بمختلف الموارد المالية الضرورية لتغطية استخداماتها من استثمارات وتجهيزات ضرورية لنشاطها خاصة البيئية منها. وهذا ما يدل ويبرهن على التأثير الايجابي على سلامة المركز المالي للمؤسسة بعد حصولها على شهادة الإيزو 14001.

2-1- تحليل وتفسير الاحتياج رأس المال العامل لمؤسسة فرتيال:

- قبل الحصول على شهادة ISO14001: حققت مؤسسة فرتيال خلال هذه الفترة احتياج موجب بمعنى أن هناك أصول متداولة بحاجة إلى تمويل إضافي (ديون قصيرة الأجل)، إلا أنه شهد انخفاض خلال السنوات الثلاث وهذا ما توضحه معدلات النمو السالبة سنتي 2008 و2009 التي قدرت بـ (-16,86%، -7,83%) على التوالي.
- بعد الحصول على شهادة ISO14001: يمكن تجزئة هذه الفترة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى وتشمل سنتي (2010 و2011)، سجلت مؤسسة فرتيال احتياج رأس مال عامل موجب، وهذا ما توضحه معدلات النمو التي كانت في تزايد (29,88% إلى33,77%). أما في المرحلة الثانية فقد شهد معدل احتياج رأس المال العامل انخفاضا كبيرا قدر بـ (-57,87%) سنة 2012، مقارنة بالفترة التي سبقت حصولها على شهادة الايزوا وهو ما يبرهن التأثير الايجابي لهذا الأخير على الأداء المالي للمؤسسة.

1-3- تحليل وتفسير الخزينة الصافية الإجمالية لمؤسسة فرتيال:

- قبل الحصول على شهادة ISO14001: الخزينة الصافية الاجمالية لمؤسسة فرتيال خلال هذه الفترة كانت موجبة، بمعنى أن المؤسسة قد احترمت التوازن المالي وهامش الأمان قد غطى احتياجاتها وبقي لديها فائض يتمثل في الخزينة الموجبة، إلا أن معدلات النمو سجلت ارتفاع في سنة 2008 وانخفاض كبير في سنة 2009 وذلك راجع للالتزامات التي اتخذتها المؤسسة على عاتقها نتيجة زيادة التكاليف البيئية جراء إقبالها على شهادة الايزو سنة 2010.
- بعد الحصول على شهادة ISO14001: بعد حصول المؤسسة على الشهادة حافظت على صافي خزينة موجبة لكن معدل نموها استمر في الانخفاض إلى غاية 2011، وفي سنة 2012 ارتفع معدل نموها بشكل كبير ليصل 2,76%، وهذا ما يفسر الأثر الايجابي لتطبيق المؤسسة نظام إدارة بيئي على أدائها المالي.

2- تحليل وتفسير النسب المالية لمؤسسة فرتيال:

سيتم تحليل وتفسير نسب الهيكلة، نسب السيولة ونسب المردودية قبل وبعد حصول مؤسسة فرتيال على شهادة الايزو14001 كالتالي:

2-1- تحليل وتفسير النسب الهيكلية (نسب التمويل) لمؤسسة فرتيال:

2-1-1- نسب التمويل الدائم لمؤسسة فرتيال:

- قبل الحصول على شهادة ISO14001: نلاحظ أن النسبة خلال هذه الفترة أكبر من الواحد، وهذا ما يدل على وجود هامش آمان قدره 1,47، 1,37، 0,60 خلال السنوات الثلاثة على التوالي ويرجع ذلك لتغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، أما الانخفاض

المسجل في سنة 2009 فيعود إلى الارتفاع في الاستثمارات والانخفاض في الموارد الدائمة وذلك لقيام المؤسسة باقتناء استثمارات بيئية جديدة.

- بعد الحصول على شهادة ISO14001: حافظت مؤسسة فرتيال في هذه الفترة على هامش الأمان المطلوب الذي بلغ 0,55، 0,66، 1,13، حيث عرف انخفاض سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009 وحقق ارتفاعا في سنة 2011 و2012 وهو ما يفسر الأثر الايجابي لحصول المؤسسة على شهادة ISO14001 على أدائها المالي.

2-1-2- تحليل وتفسير نسب التمويل الخاص لمؤسسة فرتيال:

- قبل الحصول على شهادة ISO14001: كانت نسبة التمويل الخاص خلال هذه الفترة أكبر من الواحد حيث بلغت 1,88، 1,40، 2,10 على الترتيب خلال الفترة (2007- 2009)، وهذا ما يدل على تغطية مؤسسة فرتيال لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، ويعود الارتفاع في سنة 2009 إلى زيادة الاستثمارات خاصة منها البيئية.
- بعد الحصول على شهادة ISO14001: بقيت النسبة خلال هذه الفترة أكبر من الواحد إلا أنها انخفضت سنة 2010 مقارنة بـ2009 حيث بلغت 1,45 لترتفع في السنتين المواليتين لتصل إلى 1,58 و1,94 على التوالي، وهو ما يفسر الأثر الايجابي لشهادة الايزو على الأثر المالي لمؤسسة فرتيال.

2-1-3- تحليل وتفسير نسبة التمويل الخارجي (قابلية السداد) والاستقلالية المالية لمؤسسة فرتيال:

- قبل الحصول على شهادة ISO14001: كانت نسبة التمويل الخارجي خلال هذه الفترة أقل من الواحد، حيث بلغت خلال السنوات الثلاثة التي سبقت الحصول على شهادة الايزو 0,33، 0,22، 0,28 على التوالي والارتفاع المسجل سنة 2009 راجع إلى ارتفاع الديون. أما نسبة الاستقلالية المالية فقد كانت أكبر من الواحد طيلة هذه الفترة وبلغت 1,96 سنة 2007 لتشهد تذبذب من 3,37 في 2008 إلى 2,46 في 2009 وهذا راجع إلى انخفاض الأموال الخاصة.
- بعد الحصول على شهادة ISO14001: في هذه الفترة نسبة التمويل الخارجي كانت أقل من الواحد وعرفت ارتفاع من 0,16 إلى 0,35. بينما نسبة الاستقلالية المالية فكانت أكبر من 2 و عرفت انخفاضا من سنة 2010 إلى سنة 2012 قدر بـ 5,14 ، 4,15، 1,8 على التوالي، وهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر.

انطلاقا مما سبق نستنتج أن الأرباح التي حققتها المؤسسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة مكنتها من تسديد ديونها واستهلاك قيمة القروض وأعطتها قدرة على السداد، الأمر الذي منحها استقلالية مالية نتيجة قدرتها على التحكم في تكاليفها الإجمالية، نظرا لزيادة إقبال الزبائن نتيجة السمعة الحسنة التي اكتسبتها مؤسسة فرتيال من احترامها للبيئة.

2-2- تحليل وتفسير نسب السيولة لمؤسسة فرتيال:

- قبل الحصول على شهادة ISO14001: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة لمؤسسة فرتيال فاقت الواحد خلال هذه الفترة دلالة عن وجود رأس مال عامل موجب حيث بلغت 5، 4,94، 2,6 بنسب متناقصة، وهذا راجع إلى انخفاض الأصول المتداولة سنة 2009. أما نسبة السيولة المختصرة فقد فاقت 0,5 وهذا ما يدل على الحالة الجيدة لمؤسسة فرتيال وقدرتها على الدفع دون صعوبات أي دون اللجوء إلى المخزون السلعي، في حين نجد

أن السيولة الجاهزة قد تعدت 0,3 وبلغت 5,14 ، 4,15، 1,80 على التوالي وهذا ما يدل على وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى.

- بعد الحصول على شهادة ISO14001: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة عرفت ارتفاع بقيمة 4,07 في سنة 2010 و2011 إلا أنها انخفضت في سنة 2012 لتبلغ 2,26 وكذلك الأمر بالنسبة للسيولة المختصرة حيث ارتفعت خلال سنتي 2010 و2011 بقيمة 2,61 و2,84 على الترتيب وانخفضت في سنة 2012 لتصل إلى 1,83، ويفسر هذا الانخفاض الذي شهدته السنة الأخيرة بارتفاع الديون قصيرة الأجل. بينما السيولة الجاهزة فقد انخفضت سنة 2011 بقيمة 0,13 ثم ارتفعت في سنة 2012 لتصل إلى 1,01، ويعود هذا الانخفاض إلى النقص الحاصل في القيم الجاهزة (النقدية) والتي استعملت في تغطية الديون قصيرة الأجل التي عرفت ارتفاع خلال السنوات الثلاث حيث استعملت في سنة 2011 السيولة الجاهزة أما في سنة 2012 استعملت السيولة المختصرة ولم تلجأ إلى المخزون وكان من الأفضل أن تستعمل السيولة الجاهزة لأنها فاقت 0,3، وعليه النسب الثلاثة تفسر قدرة المؤسسة على تغطية ديونها وعلى أن لديها سمعة حسنة لاحترامها للبيئة مكنتها من الحصول على القروض قصيرة الأجل، بمعنى أن لحصول المؤسسة على شهادة الايزو أثر إيجابي على السيولة.

2-3- تحليل وتفسير نسب المردودية لمؤسسة فرتيال:

- قبل الحصول على شهادة ISO14001: قبل حصول مؤسسة فرتيال على شهادة الايزو عرفت نسب المردودية قيم متذبذبة حيث سجلت مردودية الاستغلال انخفاض في سنة 2009 بسبب ارتفاع رقم الأعمال وانخفاض نتيجة الاستغلال، أما المردودية المالية ارتفعت في سنة 2009 وذلك لارتفاع قيمة كل من النتيجة الصافية والأموال الخاصة، في حين المردودية الاقتصادية ارتفعت هي الأخرى لانخفاض الفائض الإجمالي للاستغلال والأموال المستثمرة وهذا ما يدل على أن سعي المؤسسة للحصول على شهادة الايزو يؤثر سلبا على أدائها المالي في المدى القصير.
- بعد الحصول على شهادة ISO14001: حققت المؤسسة ارتفاع في معدلات المردودية بشكل مستمر خلال الفترة المدروسة من 2010 إلى 2012، حيث بلغت مردودية الاستغلال 0,28، 0,4، 0,43 على الترتيب خلال نفس الفترة أي أن المؤسسة حققت أرباح متتالية من دورة استغلالها، أما نسبة المردودية المالية فقد بلغت 0,24، 0,42، 0,49 وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0,24 دج، 0,42دج، 0,49دج في السنوات الثلاثة المأخوذة في الدراسة. في حين المردودية الاقتصادية عرفت هي الأخرى نموا وارتفاعا متتاليا بلغ 0,28، 0,42، 0,43 على الترتيب خلال تلك الفترة ذلك لأن الفائض الإجمالي للاستغلال أكبر من الأموال المستثمرة وهو الشيء الذي يعبر على أن المؤسسة حققت أرباحا متتالية ومرتفعة من بيع منتجاتها خلال دورة الاستغلال، وارتفاع في مستوى الإنتاج وكذلك السمعة الجيدة لمؤسسة فرتيال والتي زادت من مبيعاتها.

أثبت معدلات المردودية المحققة في الفترة المدروسة بعد الحصول على شهادة الايزو أن مؤسسة فارتيال تعتبر حماية البيئة والمردودية عنصران متجانسان وعليه، فالمردودية بأنواعها الثلاث تفسر الأثر الايجابي لحصول مؤسسة فارتيال على شهادة الإيزو في الأداء المالي.

خلاصة الفصل الثالث:

في الأخير يمكن القول أن مؤسسة مصبرات عمر بن عمر تنظر إلى البيئة على أنها مرادفة للمحيط أو الوسط الذي تمارس فيه نشاطها فتستثمر في المجال الأخضر لضرورة الحفاظ على محيطها على أن تجعل تكاليف ذلك أقل ما يمكن، في حين نجد أن مؤسسة فرتيال تحضا بفرص تنافسية لاعتمادها على بنية تهتم بالبيئة وتضع هذه الأخيرة ضمن أولوياتها الإستراتيجية الأمر الذي مكنها من الحصول على مختلف أنواع الشهادات منها ISO14001 وهذا ما جعلها تتميز بسلوك بيئي واعي.

وفيما يخص تأثير السلوك البيئي على الأداء المالي لكلا المؤسستين فتوصلنا إلى أن مؤسسة عمر بن عمر قبل تبنيها بعد بيئي حققت وضعية مالية متوازنة وارتفاع في مردوديتها، بينما بعد تطبيق البعد البيئي حافظت على التوازن المالي ولكن بهامش أمان أقل وذلك لارتفاع الاستثمارات البيئية مما أدى إلى انخفاض في الخزينة، أما المردودية فقد تراوحت بين الانخفاض والارتفاع في هذه الفترة وهذا ما يدل على الأثر السلبي للسلوك البيئي على الأداء المالي في المدى القصير وانعدام نظام الإدارة البيئية بها.

أما مؤسسة فرتيال قبل الحصول على شهادة الإيزو حققت وضعية مالية متوازنة من خلال مؤشرات التوازن المالي، ولكن المردودية كانت متذبذبة هذا لارتفاع تكاليف الحصول على شهادة الإيزو14001، أما بعد حصولها على هذه الأخيرة بقيت محافظة على توازنها المالي وحققت هامش أمان و صافي خزينة موجبة استطاعت من خلالها تغطية احتياجاتها المالية، بالإضافة إلى أنها تمكنت من زيادة ديونها قصيرة الأجل نظرا للسمعة التي أصبحت تمتاز بها من خلال حمايتها للبيئة وإنتاجها لمنتجات ذات جودة عالية، كما عرفت نمو في مردودية الاستغلال، المردودية المالية، والمردودية الاقتصادية، وكل هذا فإن دل على شيء فهو يدل على الأثر الإيجابي لحصول المؤسسة على شهادة الإيزو14001 على أدائها المالي، كذلك للمبدأ الذي تقوم عليه مؤسسة فرتيال وهو التجانس بين المردودية وحماية البيئة.

الخاتمة العامة:

شهد موضوع حماية البيئة اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والحكومات، فالبيئة أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وسبب نموه، ومدى وجودها من عدمه هو الذي يفرق بين تطور مختلف الاقتصاديات ومدى تحقيقها للتنمية المستدامة، وباعتبار المؤسسة نواة الاقتصاد وجب عليها إدماج البعد البيئي في سلوكياتها ووضعه كأحد أهدافها الإستراتيجية وفق صيغة متوازنة تقضي على التلوث، تسمح بزيادة الإنتاج الأخضر، تحافظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، بهدف تقليل التكاليف البيئية وتحقيق أداء بيئي متميز يساعد في تحسين أدائها المالي.

تعد مؤسسة مصبرات عمر بن عمر ومؤسسة فرتيال نموذجا للمؤسسات الجزائرية التي تهتم بمتغير البيئة، حيث تنظر مؤسسة عمر بن عمر إلى البيئة على أنها مرادفة للمحيط أو الوسط الذي تمارس فيه نشاطاتها، فتستثمر في المجال الأخضر لضرورة الحفاظ على محيطها على أن تجعل تكاليف ذلك أقل ما يمكن، في حين يعتبر سلوك مؤسسة فرتيال واعي اتجاه حماية البيئة، حيث تساهم بطريقة فعالة في توفير أسمدة ذات جودة علية للفلاحين وتقديم الإرشادات اللازمة لهم من أجل الحد من التدهور البيئي، وإتباعها لأفضل الممارسات من أجل ضمان الصحة والسلامة والأمن مع التزامها بالمعايير الدولية لحماية البيئة، وهو الأمر الذي ساعدها في الحصول على شهادات الايزوا الثلاثة (ISO14001, ISO9001, ISO18001)، التي مكنتها من تحسين أدائها المالي على عكس مؤسسة مصبرات عمر بن عمر التي لا تزال تسعى لذلك.

1- اختبار الفرضيات:

من خلال ما تقدم من الدراسة سوف يتم اختبار صحة الفرضيات التي طرحت كما يلي:

- **الفرضية الأولى**: إن تصنيف السلوكيات البيئية للمؤسسة أمر مهم لكن أي تصنيف هو صالح فقط في حدود الخصائص والمميزات التي استند إليها، فهناك العديد من العوامل المتحكمة في تحديد موقف المؤسسة اتجاه البيئة، ولا يمكن الحكم على أي مؤسسة قبل محاولة معرفة دوافع اعتمادها لإستراتيجية معينة دون غيرها من الاستراتجيات في تعاملها مع البيئة، ومن العوامل التي تتحكم في درجة الالتزام البيئي للمؤسسة التشريعات البيئية التي أصبحت أكثر تهديدا، والأدوات الاقتصادية التي أصبحت أكثر تحفيزا، حيث تدفع المؤسسات الملوثة إلى اعتماد سلوك أكثر مسؤولية اتجاه البيئة بالإضافة إلى ضغوطات أصحاب المصلحة من مستهلكين ومساهمين، كما لا تهتم المؤسسة بالبيئة بسبب الإجبار فقط بل رغبة منها اقتناص فرص اقتصادية نشأت نتيجة ظهور أسواق خضراء، أو نتيجة إمكانية تحقيق ربح اقتصادي توفره بعض الممارسات البيئية، وبالإضافة إلى عنصري الإجبار والفرص الاقتصادية هناك أسباب أخرى تدفع المؤسسة لتبني السلوك البيئي يتمثل في أخلاق المديرين والعوامل الموقفية كحجم وعمر المؤسسة، الانتساب الدولي لمجمعات متعددة الجنسيات، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى في كون السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية يتحدد نتيجة لتأثير القوانين والتشريعات المفروضة وتحت تأثير أصحاب المصلحة والمستهلكين فقط.

- **الفرضية الثانية**: أثبتت أغلب الدراسات والبحوث السابقة بأن المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو14001 من خلال تطبيق نظام إدارة بيئي يتحسن أداؤها المالي على المدى البعيد، ذلك أن هذا الأخير يعكس مجموع أداءات المؤسسة بما فيها الأداء البيئي من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج خاصة البيئية بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض التكلفة أو المعاملة الضريبية المميزة، مما يؤدي إلى زيادة حجم نشاط المؤسسة وأرباحها وفي نفس الوقت تحملها المسؤولية اتجاه البيئة التي تكسبها مصداقية لدى الجمهور وثقة وبناء سمعة جيدة من خلال الاستجابة لتوقعات الزبائن، مما يؤدي إلى رفع القيمة السوقية لهذه المؤسسات فيشكل لها مجالا للتميز وكسب السوق وتحقيق الأرباح، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية بأن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يتأثر بعدة عوامل أهمها المسؤولية البيئية، الأداء البيئي والتكلفة البيئية.
- **الفرضية الثالثة**: إن التزام مؤسسة مصبرات عمر بن عمر بسلوك بيئي ممتثل على المدى القصير لم يؤثر على توازنها المالي وبقيت محافظة على ذلك، ولكن هامش الأمان لديها انخفض لارتفاع الاستثمارات البيئية مما أدى إلى انخفاض الخزينة، أما المردودية التي كانت في حالة ارتفاع قبل تبني البعد البيئي، فقد تراوحت بعد ذلك بين الانخفاض والارتفاع وهذا ما يدل على الأثر السلبي للسلوك البيئي على الأداء المالي في المدى القصير في ظل غياب نظام الإدارة البيئية. بينما التزام مؤسسة فرتيال بسلوك واعي اتجاه البيئة أثناء سعيها للحصول على شهادة الايزو14001(على المدى القصير) مكنها من تحقيق وضعية مالية متوازنة ومردودية متذبذبة، هذا لارتفاع تكاليف الحصول على شهادة الإيزو14001، أما بعد حصولها على هذه الأخيرة حافظت على توازنها المالي وحققت هامش أمان وخزينة موجبة، استطاعت من خلالها تغطية احتياجاتها المالية وزيادة قروضها القصيرة الأجل، نظرا للسمعة التي أصبحت تمتاز بها من خلال حمايتها للبيئة وإنتاجها لمنتجات ذات جودة عالية كما عرفت نموا في مردودية الاستغلال، المردودية المالية، والمردودية الاقتصادية، وكل هذا يدل على الأثر الإيجابي لحصول المؤسسة على شهادة الإيزو14001 في أدائها المالي. كما أن الانتساب الدولي لمؤسسة فرتيال من خلال الشراكة مع المجمع الاسباني سنة 2005 مكنها من توفير المعلومات الكافية لتطبيق نظام الإدارة البيئية وحصولها على شهادة ISO14001:2004 سنة 2010 بالمقارنة مع مؤسسة عمر بن عمر التي ما يزال هدفا تسعى لتحقيقه، وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الثالثة بأن تبني مؤسسة عمر بن عمر ومؤسسة فرتيال السلوك البيئي يحسن من أدائها المالي على المدى الطويل.

2- نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج النظرية والتطبيقية التالية:

- **النتائج النظرية**:

يمكن تلخيص النتائج النظرية في النقاط التالية:

- ضرورة دمج البعد البيئي ضمن السياسة الشاملة للمؤسسات الاقتصادية.
- حماية البيئة يعطي سمعة جيدة للمؤسسة الاقتصادية وبالتالي قدرتها على التنافس.

- يتوقف تقييم الأداء المالي على عوامل المحيط الخارجي والداخلي للمناخ التنظيمي والتكنولوجي والمزايا التنافسية، بالإضافة إلى عوامل بيئية أهمها المسؤولية الاجتماعية والتكاليف البيئية والأداء البيئي.
- إن التزام المؤسسة اتجاه البيئة يحقق أرباحا نتيجة انخفاض في قيمة الضرائب التي تدفعها بسبب تأثيرات البيئة، وكذلك احترامها للزبائن.
- يؤثر السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلا أنه لا توجد مؤشرات مالية خاصة لقياس هذا الأثر بل يستعمل في هذا الإطار مجموعة من النسب ومؤشرات التوازن المالي ومعدلات النمو.
- إن التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية بالتعويض عن الأضرار البيئية واستعمالها لتقنيات الإنتاج النظيف وتبنيها لنظام الإدارة البيئية سيحملها أعباء تنعكس سلبا على أدائها المالي في المدى القصير، إلا أن هذه العلاقة سوف تنعكس إيجابا في المدى البعيد وذلك بجني الأرباح.

- **النتائج التطبيقية**:

من أهم النتائج التطبيقية التي تم التوصل إليها نذكر ما يلي:

- لا تمتلك مؤسسة مصبرات عمر بن عمر نظاما للإدارة البيئية لكنها تسعى لذلك بهدف تحقيق المزيد من التطور والتحسين في سلوكها البيئي، فانتهاج المؤسسة سلوك مسؤول اتجاه البيئة يعتبر غير كافي بالنسبة لها خاصة وأن المؤسسة تمتلك القدرات والإمكانيات التي تخولها الحصول على شهادة الايزو14001.
- يعتبر سلوك مؤسسة مصبرات عمر بن عمر ممتثل اتجاه البيئة حيث تسعى إلى تقليل التكاليف البيئية إلى أقل ما يمكن.
- تتوفر مؤسسة عمر بن عمر على آلات إنتاج متطورة وحديثة صديقة للبيئة ووسائل تعليب حديثة لمنتجاتها للحفاظ عليها من التلف.
- في سعي مؤسسة عمر بن عمر لتقليل تكاليفها الإجمالية بما فيها البيئية وتقديم منتجات ذات جودة عالية خصصت في وحدة الإنتاج مخبرا، يتم من خلاله تحديد طبيعة ونوعية المادة الأولية وكذلك المنتوج النهائي المتمثل في المصبرات وإجراء التحاليل الخاصة بعملية تصفية المياه ورسكلتها، كما خصصت مشتلة مدعمة ببرنامج للإعلام الآلي يتم فيه التحكم عن بعد في التهوية والحرارة والإضاءة المناسبة للمشتلة.
- يتحدد سلوك مؤسسة عمر بن عمر اتجاه البيئة من خلال احترام القوانين والزبائن وقيم ومعتقدات المديرين والمسؤولين، على الرغم من أن نشاطها لا يسبب ملوثات كبيرة إلا أنها تسعى إلى تقليل التكاليف بما فيها البيئية بهدف تعظيم المردودية وتحقيق نموها وتطورها.
- يعتبر سلوك مؤسسة فرتيال واعي اتجاه حماية البيئة وهو الأمر الذي نتج عنه حصول المؤسسة على شهادة الايزوISO14001 وتحسين أدائها البيئي.
- تولي مؤسسة فرتيال أهمية قصوى لمنهجية الإنتاج الأنظف في كافة عملياتها، حيث تضمن مديرية المناولة تقديم خدمات تخزين وتوزيع المواد والمنتجات والمعلومات اللازمة خلال مراحل سلسلة الإمدادات.
- تحرص مؤسسة فرتيال من خلال مجهوداتها الرامية إلى مواجهة التحديات البيئية على تطوير الأسمدة الملائمة، والعمل على تنويعها حسب احتياجات كل منطقة زراعية وفقا لمعايير الجودة المطلوبة، بتخصيص الموارد اللازمة وخفض انبعاثات الغازات السامة

مع إعادة تدوير فضلات العملية الصناعية وتصدير البعض منها مثل المحفزات الكيميائية والفضلات الصلبة التي توجه للتدمير في الخارج.

- تركز مؤسسة فرتيال على توطيد العلاقة مع زبائنها من خلال تطوير استراتيجيات تسويقية مرنة تلبي رغباتهم ورضاهم عن جودة الأسمدة وأثرها البيئي.
- تهتم مؤسسة فرتيال بإدخال التحديثات اللازمة على الأساليب التصنيعية وتخصص استثمارات ضخمة لتحقيق ذلك، مثل إنشاء مخبر للتحليل الزراعي ومخبر تقني سنة 2007 لإجراء التجارب الزراعية واختبار جودة الأسمدة ومختلف الآثار البيئية المترتبة عنها، كما تستخدم المؤسسة تقنيات متطورة في عمليات البحث والتطوير مما يحملها تكاليف بيئية عالية.
- تتبنى مؤسسة فرتيال في إطار السلامة المهنية واحترام البيئة والجودة موقف قائم على الشفافية والحوار إزاء الأطراف ذات المصلحة، كما تضمن نشر النتائج البيئية داخل المؤسسة وخارجها وتحسيس العمال بضرورة احترام نظام الإدارة البيئية، بالإضافة إلى التكوين اللازم لهم لضمان السير الحسن لهذا الأخير.
- يتحدد سلوك فرتيال اتجاه البيئة بعدة عوامل أهمها احترام القوانين،احترام الزبائن، قيم ومعتقدات وأخلاق المديرين والمسؤولين، طبيعة نشاطها الرئيسي الحساس اتجاه البيئة وتلاءم حجمها الكبير الذي يسمح لها بجلب استثمارات بيئية وتكنولوجية نظيفة نتيجة قدرتها المالية العالية، كذلك انتساب مؤسسة فرتيال إلى المجمع الاسباني والسبب يعود إلى تبادل المعارف والخبرات.
- التزام مؤسسة مصبرات عمر بن عمر بسلوك ممتثل اتجاه البيئة يؤثر سلبا على أدائها المالي وذلك في المدى القصير، بينما التزام مؤسسة فرتيال بسلوك واعي اتجاه البيئة وحصولها على شهادة الايزو14001 أثر ايجابيا على أدائها المالي وذلك في المدى الطويل.

3- الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن الأخذ بها في تدعيم الأثر الايجابي للسلوك البيئي لمؤسسة فرتيال ومؤسسة مصبرات عمر بن عمر بصفة خاصة والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة وهي كالآتي:

- ضرورة إقامة شراكة وعلاقات عمل مربحة مع المؤسسات العالمية التي لديها سلوك واعي اتجاه البيئة للاستفادة من تجاربها الواسعة في هذا المجال.
- لابد من دمج البعد البيئي في المؤسسات وتبني نظام للإدارة البيئية يتوافق مع معايير الايزو14001.
- الاهتمام بزيادة الوعي البيئي من خلال تكثيف الحملات التحسيسية للعمال وللعامة ولمستخدمي القوائم المالية.
- جعل لمديرية النوعية والصحة والأمن والبيئة قوائم مالية خاصة بها بغية تحديد مناطق القوة والضعف الخاصة بها.
- ضرورة تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية حتى تستطيع المؤسسة التحكم فيها بشكل جيد.

- الحث على تنظيم منتديات وملتقيات دورية تخص المؤسسات الاقتصادية، وتوعيتها بأهمية الجوانب البيئية والاجتماعية وتشجيع الجامعات الجزائرية على تنويع التخصصات في مجال البيئة والاستثمار الاجتماعي لما لهذا المجال من أهمية في التنمية المستدامة.

4- أفاق الدراسة:

يبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق للنقاط التي لم نتمكن الإلمام بها في هذه الدراسة، نذكر منها:

- القيام بدراسة نفس الموضوع بين أكثر من مؤسستين اقتصاديتين.
- القيام بدراسة نفس الموضوع في مؤسسات مدرجة في البورصة ومعرفة الأثر على القيمة السوقية للأوراق المالية لهذه المؤسسات.
- دراسة أثر المحاسبة البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- دراسة أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- اقتراح نموذج محاسبي للأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية.
- بناء نموذج يسمح بالتنبؤ بأرباح المؤسسات لالتزامها اتجاه البيئة وحصولها على شهادة الايزو14001.

قائـــمة المراجـــع:

المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. أكرم يامكي، **القانون التجاري: الشركات دراسة مقارنة**، دار الثقافة، عمان، 2008.
2. أحمد طرطار، **تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
3. احمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، **المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996.
4. المرسي السيد الحجازي، **تطور العلاقة بين الاقتصاد والبيئة: دراسة تحليلية**، مجلة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد الثامن، العدد16، جامعة الملك سعود، الرياض، 1996.
5. السيد خاطر، صلاح الحجار، **التوازن البيئي وتحديث الصناعة**، دار الفكر العربي، مصر، 2003.
6. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي دروس وتطبيقات** ، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
7. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000.
8. أسعد حميد الغالبي، **الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
9. أبو الفتوح علي فضالة، **التحليل المالي و إدارة الأموال**، دار الكتب العلمية، مصر، 1999.
10. أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة البيئية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
11. بن حبيب عبد الرزاق، **إقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
12. زكريا طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، المكتب العربي للبحوث والبيئة، مصر، 2005.
13. طاهر محسن منصفر، نعمة عباس الخفاجي، **قراءة في الفكر الإداري المعاصر**، دار اليازوري، عمان، 2008.
14. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
15. محمد محمود الخطيب ،**الأداء الملي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد، عمان، 2010.
16. محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
17. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
18. منير نوري، **تسيير الموارد البشرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
19. مصطفى كمال طه، **الشركات التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
20. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية، الجزائر ، 1998.
21. ناصر دادي عدون، تقنيات **مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
22. عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
23. عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية: الحماية الإدارية للبيئة** ، دار اليازوري، عمان، 2009.
24. عبد الوهاب العزاوي، **أنظمة الإدارة: الجودة والبيئة**، دار وائل، عمان، 2002.
25. عبود نجم، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
26. علاء فرحان طالب، عبد الحسين حسن حبيب، أمير غانم العوادي، **فلسفة التسويق الأخضر**، دار صفاء، عمان، 2010.
27. علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء، الأردن، 2008.
28. عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007.

29. قريد سمير، **حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
30. صالح وهبي، **قضايا علمية معاصرة**، المطبعة العلمية، دمشق، 2004.
31. صلاح محمود الحجار، داليا عبد الحميد صقر، **نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية: منهجيته، تقنياته، استدامته، ISO14001**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، مصر، 2006.
32. رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، دون دار النشر، مصر، الطبعة الثالثة، 1990.
33. تامر البكري، أحمد نزار النوري، **التسويق الأخضر**، دار اليازوري، عمان، 2007.
34. خضير كاضم حمود الفريحات، موسى سلامة اللوزي، **السلوك التنظيمي مفاهيم معاصرة**، إثراء، الأردن، 2009.

II. الرسائل العلمية:

1. أحلام كوشي، **دور نظام المعلومات البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات البترولية: دراسة حالة شركة سونطراك فرع الإنتاج حوض بركاوي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نظام المعلومات ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
2. أسماء عبد القادر الطاهر، **أثر التكاليف البيئية على تقويم أداء المنشآت الصناعية السودانية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة البحر الأحمر، السودان، 2010.
3. الحميدي محمود المطيري، **أثر دوران العاملين على الأداء المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011-2012.
4. الطاهر خمارة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة :حالة سونطراك**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006-2007.
5. العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.
6. محمد سالم الولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة**، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
7. مصباحي سناء، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظام الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.
8. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.
9. عائشة سلمى كحيلي، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر: دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007-2008.
10. عبد الغاني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية: دراسة حالة بورصتي الجزائر وفرنسا**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.

11. رقية شطيبي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه: دراسة ميدانية مؤسسة ملبنة نوميديا قسنطينة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة 08ماي 1945، قالمة، 2010-2011.

III. المقالات والملتقيات العلمية:

- **المقالات:**

1. أحمد عوني أحمد حسن عمر آغا، **العلاقة التكاملية لمتطلبات إدارة الجودة الشاملة البيئية وإدارة سلسلة التجهيزات في تعزيز التنمية المستدامة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
2. أحمد تي، حمزة بالي، **إستراتيجية الإنتاج النظيف ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد05، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2012.
3. إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغاني البياتي، **تقويم مستويات تنفيذ نظام الإدارة البيئية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008.
4. زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقييم الأداء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد93، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007.
5. طارق عطية عبد الرحمان، لمياء سعيد الحسيني، **محددات السلوك البيئي المسؤول للمزارعين**، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الثاني، **كلية العلوم الاجتماعية، السعودية**، 2012.
6. كسرا عنتر عبد الله موسى، شيماء محمد نجيب جميل، **أثر توجهات المنتج الأخضر على البيئة الاقتصادية في ظل العولمة في بلدان نامية مختارة للفترة 1995- 2010**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد08، العدد 25، جامعة تكريت، بغداد، 2012.
7. محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك البيئة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد07، 2009.
8. مصطفى جعفر عيسى حسن العيسى، **التسويق البيئي ودور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تجاه المستهلك العراقي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد19، جامعة بغداد، مركز بحوث التسويق وحماية المستهلك، العراق، 2012.
9. مقدم ليلى، **سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية خلال الفترة 2005-2007**، مجلة الباحث، العدد08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
10. ساسي سفيان، **المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)**، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 02، مركز جيل البحث العلمي، 2013.
11. عبد الغاني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد الرابع، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
12. عيسى محمد الغزالي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات**، مجلة جسر التنمية، العدد 90، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
13. علي قابوسة، حمزة طيبي، **منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 04، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، 2014.
14. عمر علي إسماعيل، **إدارة الجودة البيئية الشاملة وأثرها على ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 36، العدد 115، العراق، 2013.

- **الملتقيات:**

1. أحمد بن عيشاوي، **المؤسسة الاقتصادية والبعد الاستراتيجي للإدارة البيئية، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهنات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.
2. بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، حفيفي صليحة، **الأداء البيئي كإستراتيجية تنافسية للمؤسسات الصناعية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 8 و9 نوفمبر 2010.
3. زين الدين بروش، جابر دهيمي، **دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات**، دراسة حالة شركة الاسمنت، الملتقى الدولي حول الأداء المتمايز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي، 22 و23 نوفمبر2011.
4. محمد زيدان، محمد يعقوبي، **الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها اتجاه البيئة**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، يومي 14 و 15 فيفري 2012.
5. نوال بن عمارة، **المحاسبة عن الأداء البيئي :الأفاق و المعوقات**، الملتقى الدولي حول الأداء المتمايز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي، 22 و23 نوفمبر2011.
6. نور الدين جوادي، هالة جديدي وعقبة عبد اللاوي، **السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي20 و21 نوفمبر 2012.
7. سميرة صالحي، **التسويق الأخضر بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتمايز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.
8. عائشة بن عطا الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، ملتقى دولي حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، يومي 6و7 نوفمبر 2012.
9. عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شتيتي، **أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات**، الملتقى الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22- 23 نوفمبر 2011.
10. عبد الرحمان العايب، الشريف بقة، **قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء المستدام للمؤسسات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول الأداء المتمايز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011.

IV. القوانين والتشريعات:

1. القانون التجاري الجزائري، المادة 551-552 من المرسوم التشريعي رقم 08/93، المؤرخ في 25 أفريل 1993.
2. القانون التجاري الجزائري، المادة 563 من المرسوم التشريعي رقم 08/93، المؤرخ في 25 أفريل 1993.

3. القانون التجاري الجزائري، المادة 564 من الأمر رقم 27/96، المؤرخ في 09 ديسمبر 1996.
4. القانون التجاري الجزائري، المادة 566 من المرسوم التشريعي رقم 08/93، المؤرخ في 25 أفريل 1993.
5. القانون التجاري الجزائري، المادة 593 من المرسوم التشريعي رقم 08/93، المؤرخ في 25 أفريل 1993.
6. قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية رقم 43، المؤرخة في 2003/07/20.
7. قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الصادر في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية رقم 43، المؤرخة في 2003/07/20.

V. مواقع الانترنت:

1. بابا عبد القادر، وهيبة مقدم، **المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتيجية خالقة للقيمة دراسة حالة شركة سونطراك**، متوفرة في الموقع:
http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue07/_%20__%20__%20%20%20___%20__.pdf, (15-03-2015).

المراجع باللغة الأجنبية:

I. Les livres

1. Alion chauveau, Jean Jacque rosé, **L'entreprise responsable**, Edition d'organisation, paris, 2003.
2. Alexe Miller, Gregory G.Dess, **Strategic Management**, Megraw-Hill, USA, 1996.
3. Chantal Jouanno, **La gestion environnementale**, Dunod, Paris, 2008.
4. Elisabeth Lavaille, **L'entreprise Verte**, Village Mondial, paris, 2002.
5. Jean Louis Amelon, **L'essentiel à Connaître en Gestion Financière**, Maxima, Paris, 2002.
6. Georges Deppallens, Jean-Pierre Jobard, **gestion financière de l'entreprise,** Editions Sirey, 11ed, Paris, 1996.
7. Khemissi Chiha, **Gestion et Stratégie Financière**, Edition Houma, Alger, 2005.
8. OCDE ,Les **approches Volontaires dans les politiques de l'environnement: Efficacité et combinaison avec d autres instruments d intervention**, OCDE, paris, 2003.
9. Patric Vizzavona, **Gestion financière**, Berti Edition, 9ème Edition, Alger, 2004.
10. Stephane griffiths**, gestion financier**, edition chihab, Alger, 1996.
11. Xavier michel, Patric cavaillé, **management des risque pour un développement durable: qualité, santé, sécurité, environnement**, DUNOD, France, 2009.

II. Les articles

1. Caroline Gallez**, Aurore Moroncini, Le manager et l'environnement, presse polytechniques et universitaires romandes,** Lausanne, 2003.
2. Didier Folus**, Apports de l'assurance et de marché de capitaux a la gestion des risque environnementaux,** XIIème de conférence de l'association internationale de management stratégique Atelier développement durable, Tunis, 9Juin 2003.
3. Eric persais**, La relation entre l'organisation et son environnement: le cas de l'écologie**, revue française de marketing, N°167, 1998.

4. Olivier Boiral, **Protéger l'environnement naturel et la santé des travailleurs**, revue internationale de gestion , Volume 22, N°4, Montréal, 1997.
5. Reynaud Emmanualle, Chandon Jean Louis, **Cinq Familles de Comportements de L'environnement des entreprises: une approche basée sur la théorie des contrats et l'économie des conventions, congrés de l'association internationale de management stratégique**, université de louvain, la neuve, 1989.
6. Sandreme Berger-douce, **Taille et engagement envirounement des PMEF Familiales**, international Council for Small Business Word conference, Haliface, canada, 22 , 25 Juin 2008.

III. Les sites

1. Manuel d'utilisation des Engrais , sur le site: www.fertial-dz.com/pdf/Manuel_Engrais.pdf, (Consulté le 31 Mars 2015).
2. Mohamed Hamdoun, **Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes: Un passage obligé ou un choix délibéré,** Disponible sur le lien suivant: http://www.strategie-aims.com/events/conferences/6-xviieme-conference-de-l-aims/communications/1504-le-comportement-ecologique-des-entreprises-chimiques-tunisiennes-un-passage-oblige-ou-un-choix-delibere/download,(28-02-2015).
3. http://www.fertial-dz.com/ressh_soc.html, (Consulté le 28 Mars 2015).
4. http://www.fertial-dz.com/agro_labo.html, (Consulté le 28 Mars 2015
5. http://www.fertial-dz.com/soc.html, (Consulté le 28 Mars 2015)
6. Fertial News N°12, sur le site : www.fertial-dz.com/pdf/fertial_news_n12.pdf, (Consulté le 31 Mars 2015).
7. http://www.fertial-dz.com/ressh_soc.html, (Consulté le 28 Mars 2015).
8. Fertial News N°4, sur le site : www.fertial-dz.com/pdf/fertial_news_n4.pdf, (Consulté le 30 Mars 2015).
9. Fertial News N°2, sur le site : www.fertial-dz.com/pdf/fertial_news_n2.pdf, (Consulté le 30 Mars 2015).
10. Fertial News N°.29, sur le site : www.fertial-dz.com/pdf/fertial_news_n29.pdf, (Consulté le 30 Mars 2015).
11. Fertial News N°.13, sur le site : www.fertial-dz.com/pdf/fertial_news_n13.pdf, (Consulté le 30 Mars 2015).
12. Rapport de la Banque Mondiale, N: 344512, 31décembre 2005,p.25 sur le site: : http://www.albankaldawli.org/pubsdocs/, (Consulté le 31 Mars 2015).
13. http://www.fertial-dz.com, (Consulté le 31 Mars 2015).

الملحق رقم (01): ميزانية الأصول لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر لسنة 2010

الأصل	إجمالي	إهتلاك	صافي2010	صافي 2009
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	-	-	-	243 033,33
تثبيتات عينية	3 312 919 034,12	955 283 076,43	2 357 635 957,69	2 256 416 304,96
أراضي	121 250 000,00	-	121 250 000,00	121 250 000,00
مباني	692 425 860,77	156 278 923,95	536 146 936,82	481 419 663,01
تثبيتات عينية أخرى	2 499 243 173,35	799 004 152,48	1 700 239 020,87	1 653 746 641,95
تثبيتات ممنوح امتيازها	-	-	-	-
تثبيتات يجرى انجازها	266 411 304,32	-	266 411 304,32	37 389 434,06
تثبيتات مالية	1 806 511 713,21	-	1 806 511 713,21	1 408 332 552,61
سندات موضوعة موضع معادلة	-	-	-	-
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	1 705 648 220,45	-	1 705 648 220,45	1 147 651 780,39
سندات أخرى مثبتة	75 000 000,00	-	75 000 000,00	230 000 000,00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	25 863 492,76	-	25 863 492,76	30 680 772,22
مجموع الأصول غير الجارية	5 385 842 051,65	955 283 076,43	4 430 558 975,22	3 702 381 324,96
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	1 598 765 841,50	25 755 098,12	1 573 010 743,38	893 643 467,94
الزبائن	372 994 840,21	7 401 740,49	365 593 099,72	588 437 004,62
الضرائب وما شابهها	249 850 675,22	-	249 850 675,22	191 523 678,08
المدينون الآخرون	343 783 340,56	-	343 783 340,56	373 867 647,56
الخزينة	110 580 508,72	-	110 580 508,72	155 871 378,00
مجموع الأصول الجارية	2 675 975 206,21	33 156 838,61	2 642 818 367,60	2 203 343 176,20
مجموع العام للأصول	8 061 817 257,86	988 439 915,04	7 073 377 342,82	5 905 724 501,16

الملحق رقم (02): ميزانية الأصول لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر لسنة 2011

الأصل	إجمالي	إهتلاك	صافي2011	صافي2010
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	128 500,00	6 425,01	122 074,99	-
تثبيتات عينية	3 604 027 125,49	1 161 243 984,24	2 442 783 141,25	2 357 635 957,69
أراضي	315 656 556,00	-	315 656 556,00	121 250 000,00
مباني	703 604 042,16	204 121 216,85	499 482 825,31	536 146 936,82

تثبيتات عينية أخرى	2 584 766 527,33	957 122 767,39	1 627 643 759,94	1 700 239 020,87
تثبيتات ممنوح امتيازها	-	-	-	-
تثبيتات يجرى انجازها	741 138 193,26	-	741 138 193,26	266 411 304,32
تثبيتات مالية	1 663 009 656,62	-	1 663 009 656,62	1 806 511 713,21
سندات موضوعة موضع معادلة	-	-	-	-
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	1 506 136 189,18	-	1 506 136 189,18	1 705 648 220,45
سندات أخرى مثبتة	75 000 000,00	-	75 000 000,00	75 000 000,00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	23 873 467,44	-	23 873 467,44	25 863 492,76
مجموع الأصول غير الجارية	6 008 303 475,37	1 161 250 409,25	4 847 053 066,12	4 430 558 975,22
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	2 196 077 101,57	15 529 496,98	2 180 547 604,59	1 573 010 743,38
الزبائن	366 736 863,85	7 401 740,49	359 335 123,36	365 593 099,72
الضرائب وما شابهها	95 237 700,40	-	95 237 700,40	249 850 675,22
المدينون الآخرون	732 038 537,97	-	732 038 537,97	343 783 340,56
الخزينة	627 668 331,66	-	627 668 331,66	110 580 508,72
مجموع الأصول الجارية	4 017 758 535,45	22 931 237,47	3 994 827 297,98	2 642 818 367,60
مجموع العام للأصول	10 026 062 010,82	1 184 181 646,72	8 841 880 364,10	7 073 377 342,82

الملحق رقم (03): ميزانية الخصوم لمؤسسة مصبرات عمر بن عمرلسنة 2010- 2011

الخصوم	2010	2011
رؤؤس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	400 000 000,00	400 000 000,00
رأس مال غير مستعان به	-	-
علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة(1)	4 764 215 784,00	6 032 029 047,00
فوارق إعادة التقييم	-	-
فارق المعادلة(1)	-	-
نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع(1)	1 267 813 262,18	1 779 001 070,54
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد	-	-
حصة الشركة المدمجة(1)	-	-
حصة ذوي الأقلية(1)	-	-
المجموع (1)	6 432 029 046,18	8 211 030 117,54
الخصوم غير الجارية		

قروض وديون مالية	1 567 576,69	12 916,00
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	-	-
أصول أخرى غير جارية	-	-
مؤونات ومنتجات ثابتة سابقا	8 961 062,04	9 310 609,54
مجموع الخصوم غير الجارية(2)	10 528 638,79	9 323 525,54
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	243 823 965,61	463 670 203,58
ضرائب	21 121 681,76	28 928 682,09
ديون أخرى	108 801 531,28	124 675 111,88
خزينة سالبة	257 072 479,26	4 252 723,47
مجموع الخصوم الجارية(3)	630 819 657,91	621 526 721,02
مجموع عام للخصوم	7 073 377 342,82	8 841 880 364,10

الملحق رقم (04): جدول حساب النتائج لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر لسنة 2010-2011

البيان	2010	2011
رقم الأعمال	6 405 028 219,44	7 102 057 704,73
تغير مخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	636 636 739,42	890 619 868,24
الإنتاج المثبت	2 176 783,32	23 883 517,54
إعانات الاستغلال	10 624 961,32	112 449 759,00
1- إنتاج السنة المالية	7 054 466 703,42	8 129 010 849,51
المشتريات المستهلكة	5 127 169 965,50	5 522 276 123,22
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	128 216 548,85	149 781 079,93
2- استهلاك السنة المالية	5 255 386 514,35	5672 057 203,15
3- القيمة المضافة (2-1)	1 799 080 189,07	2 456 953 646,36
أعباء المستخدمين	224 174 922,70	330 249 105,40
الضرائب والرسوم المدفوعة	43 438 792,00	56 859 492,43
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	1 531 466 474,37	2 069 845 048,53
المنتجات العملياتية الأخرى	40 612 110,45	43 614 225,57
الأعباء العملياتية الأخرى	24 818 857,98	118 460 796,18
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	216 580 484,66	221 496 829,80
استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات	0,00	0,00
5- النتيجة العملياتية	1 330 679 242,18	1 773 501 648,12
المنتجات المالية	0,00	17 259 321,09
الأعباء المالية	62 865 980,00	11 759 898,67

6- النتيجة المالية	62 865 980,00	5 499 422,42
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(6+5)	1 267 813 262,18	1 779 001 070,54
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	0,00	0,00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	0,00	0,00
مجموع منتجات الأنشطة العادية	7 095 078 813,87	8 189 884 396,17
مجموع أعباء الأنشطة العادية	5 827 265 551,69	6 410 883 325,63
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	1 267 813 262,18	1 779 001 070,54
العناصر غير العادية- المنتجات(يطلب بيانها)	-	-
العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)	-	-
9- النتيجة غير العادية	-	-
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	1 267 813 262,18	1 779 001 070,54
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية	-	-
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)	-	-

الملحق رقم (05): ميزانية الأصول لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر لسنة 2012

الأصل	إجمالي	إهتلاك	صافي2012	صافي 2011
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	12 769 318,30	32 625,01	12 736 693,29	122 074,99
تثبيتات عينية	4 497 902 138,07	1 384 181 562,37	3 113 720 575,70	2 442 783 141,25
أراضي	315 656 556,00	-	315 656 556,00	315 656 556,00
مباني	829 139 095,01	241 342 980,39	587 796 114,62	499 482 825,31
تثبيتات عينية أخرى	3 353 106 487,06	1 142 838 581,98	2 210 267 905,08	1 627 643 759,94
تثبيتات ممنوح امتيازها	-	-	-	-
تثبيتات يجرى انجازها	99 136 265,86	-	99 136 265,86	741 138 193,26
تثبيتات مالية	1 652 376 894,28	-	1 652 376 894,28	1 663 009 656,62
سندات موضوعة موضع معادلة	-	-	-	-
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	1 564 136 189,16	-	1 564 136 189,16	1 506 136 189,18
سندات أخرى مثبتة	75 000 000,00	-	75 000 000,00	75 000 000,00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	13 240 705,10	-	13 240 705,10	23 873 467,44
مجموع الأصول غير الجارية	6 262 184 616,51	1 384 214 187,38	4 877 970 429,13	4 847 053 066,12
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	2 921 564 820,64	15 529 496,98	2 906 035 323,66	2 180 547 604,59
الزبائن	348 078 212,45	7 401 740,49	340 676 471,96	359 335 123,36
الضرائب وما شابهها	121 451 807,95	-	121 451 807,95	95 237 700,40
المدينون الآخرون	714 201 268,80	-	714 201 268,80	732 038 537,97
الخزينة	1 308 742 387,36	-	1 308 742 387,36	627 668 331,66
مجموع الأصول الجارية	5 414 038 497,20	22 931 237,47	5 391 107 259,73	3 994 827 297,98
مجموع العام للأصول	11 676 223 113,71	1 407 145 424,85	10 269 077 688,86	8 841 880 364,10

الملحق رقم (06): ميزانية الأصول لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر لسنة 2013

الأصل	إجمالي	إهتلاك	صافي2013	صافي 2012
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	13 304 318,30	159 825,01	13 144 493,29	12 736 693,29
تثبيتات عينية	5 110 086 182,10	1 713 379 286,21	3 396 706 895,89	3 113 720 575,70
أراضي	315 656 556,00	-	315 656 556,00	315 656 556,00
مباني	972 555 265,31	290 255 024,82	682 300 240,49	587 796 114,62
تثبيتات عينية أخرى	3 821 874 360,79	1 419 141 980,03	2 402 732 380,76	2 210 267 905,08
تثبيتات ممنوح امتيازها	-	3 982 281,60	3 982 281,60-	-
تثبيتات يجرى انجازها	236 645 736,89	-	236 645 736,89	99 136 265,86
تثبيتات مالية	2 043 835 293,06	-	2 043 835 293,06	1 652 376 894,28
سندات موضوعة موضع معادلة	-	-	-	-
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	1 953 636 189,18	-	1 953 636 189,18	1 564 136 189,16
سندات أخرى مثبتة	75 000 000,00	-	75 000 000,00	75 000 000,00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	15 199 103,88	-	15 199 103,88	13 240 705,10
مجموع الأصول غير الجارية	7 403 871 530,35	1 713 539 111,22	5 690 332 419,13	4 877 970 429,13
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	3 562 962 147,52	15 529 496,98	3 547 432 650,54	2 906 035 323,66
الزبائن	395 341 949,72	7 401 740,49	387 940 209,23	340 676 471,96
الضرائب وما شابهها	69 135 698,91	-	69 135 698,91	121 451 807,95
المدينون الآخرون	976 227 333,64	-	976 227 333,64	714 201 268,80
الخزينة	1 129 995 484,42	-	1 129 995 484,42	1 308 742 387,36
مجموع الأصول الجارية	6 133 662 614,21	22 931 237,47	6 110 731 376,74	5 391 107 259,73
مجموع العام للأصول	13 537 534 144,56	1 736 470 348,69	11 801 063 795,87	10 269 077 688,86

الملحق رقم (07): ميزانية الخصوم لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر لسنة 2012- 2013

الخصوم	2012	2013
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	400 000 000,00	400 000 000,00
رأس مال غير مستعان به	-	-
علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة(1)	7 811 030 117,00	8 152 851 803,00
فوارق إعادة التقييم	-	-
فارق المعادلة(1)	-	-
نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع(1)	729 821 686,70	1 539 907 086,87
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد	-	-
حصة الشركة المدمجة(1)	-	-
حصة ذوي الأقلية(1)	-	-
المجموع (1)	8 940 851 803,70	10 092 758 889,87
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	12 916,00	12 916,00
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	-	-
أصول أخرى غير جارية	-	-
مؤونات ومنتجات ثابتة سابقا	16 344 588,97	7 386 666,51
مجموع الخصوم غير الجارية(2)	16 357 504,97	7 399 582,51
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	344 062 354,33	409 930 348,75
ضرائب	78 153 026,76	58 643 766,55
ديون أخرى	128 890 308,69	132 338 813,94
خزينة سالبة	760 762 690,41	1 099 992 394,25
مجموع الخصوم الجارية(3)	1 311 868 380,19	1 700 905 323,49
مجموع عام للخصوم	10 269 077 688,86	11 801 063 795,87

البيان	2012	2013
رقم الأعمال	8 390 493 660,66	10 199 268 195,30
تغير مخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	51 369 551,07	1 346 935 324,73
الإنتاج المثبت	0,00	0,00
إعانات الاستغلال	109 124 550,00	126 586 710,00
1- إنتاج السنة المالية	8 448 248 659,59	11 672 790 230,03
المشتريات المستهلكة	6 799 188 971,59	9 024 936 902,68

البيان	المبلغ		
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		142 182 533,91	190 036 672,37
2- استهلاك السنة المالية		6 941 371 505,50	9 214 973 575,05
3- القيمة المضافة (1+2)		7 083 554 039,41	9 405 010 247,42
أعباء المستخدمين	/	334 235 831,92	483 051 735,35
الضرائب والرسوم المدفوعة		59 828 559,92	53 244 839,86
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	28 821 646,82	6 689 484 647,57	8 868 713 654,98
المنتجات العملياتية الأخرى	340 943 098,29	148 871 635,43	192 071 462,86
الأعباء العملياتية الأخرى	10 771 148,53	8 512 867,44	2 258 281,09
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	41 134 883 885,57	30 630 724 944,09	10 504 158 941,48
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	327 660 628 ;86	318 412 251,81	9 248 377,05
5- النتيجة العملياتية	3 194 454 982,58	857 631 779,21	1 556 454 487,08
المنتجات المالية		16 652 004,47	26 984 951,96
مجموع الاستثمارات	/	24 076 605,76	21 633 299,17
6- النتيجة المالية	/	7 424 601,29	5 351 652,79
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(6+5)	222 778 487,70	850 207 177,92	1 561 806 139,87
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	3 485 570 300,03	1 080 384 176,89	3 405 186 193,14
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	119 195 267,80	0,00	119 195 267,80
مجموع منتجات الأنشطة العادية		8 471 181 410,32	11 720 837 798,55
مجموع أعباء الأنشطة العادية		7 741 359 723,40	10 180 930 711,68
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		729 821 686,92	1 539 907 086,87
العناصر غير العادية- المنتجات(يطلب بيانها)		-	-
العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)		-	-
9- النتيجة غير العادية		-	-
10- النتيجة الصافية للسنة المالية		729 821 686,92	1 539 907 086,87
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية		-	-
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)		-	-

الملحق رقم (08):جدول حساب النتائج لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر لسنة 2012-2013

34	منتجات وأشغال قيد التنفيذ	0,00	0,00	0,00
35	منتجات منجزة	882 050 264,96	69 691 993,35	812 358 271,61
36	فضلات ومهملات	0,00	0,00	0,00
37	المخزونات الموجودة في الخارج	5 728 538,06	0,00	5 728 538,06
38	مشتريات	0,00	0,00	0,00
/	مجموع المخزونات	5 715 322 858,55	1 150 076 170,24	4 565 246 688,31
04	**الحقوق**	/	/	/
40	حسابات الخصوم المدينة	0,00	0,00	0,00
42	حقوق على الاستثمارات	364 896 120,23	0,00	364 896 120,23
43	حقوق على المخزونات	311 133 890,92	0,00	311 133 890,92
44	حقوق على الشركاء والشركات الحليفة	2 922 281 040,81	0,00	2 922 281 040,81
45	تسبيقات على الحساب	2 418 073 354,83	147 000 000,00	2 271 073 354,83
46	حقوق تسبيقات الاستغلال	911 912 936,11	0,00	911 912 936,11
47	على الزبائن	4 710 277 067,15	298 650 588,22	4 411 626 478,93
48	أموال جاهزة	9 775 233 280,65	0,00	9 775 233 280,65
/	**مجموع الحقوق**	21 413 807 780,70	445 650 588,22	20 968 157 192,48
/	**مجموع الأصول**	72 166 666 029,90	32 713 484 471,99	39 453 181 557,91

الملحق رقم (09): ميزانية الأصول لمؤسسة فرتيال سنة 2007

الملحق رقم (10): ميزانية الأصول لمؤسسة فرتيال لسنة 2008

البيان	الأصول	المبلغ	اطفاءات/مؤونات	المبلغ الصافي
2	**الاستثمارات**	/	/	/
20	المصاريف الإعدادية	30 657 646,82	16 565 124,09	14 092 522,73
21	القيم المعنوية	1 760 244 281,19	215 498 721,21	1 544 745 559,98
22	الأراضي	10 771 148,53	8 599 387,30	2 171 761,23
24	تجهيزات الإنتاج	45 059 283 766,77	32 606 350 324,93	12 452 933 441,84
25	تجهيزات اجتماعية	456 128 099,73	363 750 850,85	92 377 248,88
28	استثمارات قيد التنفيذ	1 848 974 577,35	0,00	1 848 974 577,35
/	مجموع الاستثمارات	49 166 059 520,39	33 210 764 408,83	15 955 295 112,01
03	**المخزونات**	/	/	/
30	بضائع	380 164 519,84	0,00	380 164 519,84
31	مواد ولوازم	5 029 621 418,92	1 358 623 503,98	3 670 997 914,94
33	منتجات نصف مصنعة	24 734 801,60	0,00	24 734 801,60
34	منتجات وأشغال قيد التنفيذ	0,00	0,00	0,00
35	منتجات منجزة	1 916 691 369,51	72 047 959,51	1 844 643 410,00
36	فضلات ومهملات	0,00	0,00	0,00

37	المخزونات الموجودة في الخارج	1 061 032,10	0,00	1 061 032,10
38	مشتريات	0,00	0,00	0,00
/	مجموع المخزونات	7 352 273 141,97	1 430 671 463,49	5 921 601 678,48
04	**الحقوق**	/	/	/
40	حسابات الخصوم المدينة	0,00	0,00	0,00
42	حقوق الاستثمارات	272 390 893,69	0,00	272 390 893,69
43	حقوق على المخزونات	142 222 703,98	0,00	142 222 703,98
44	حقوق على الشركاء والشركات الحليفة	2 898 565,81	0,00	2 898 565,81
45	تسبيقات على الحساب	3 163 069 651,02	208 794 987,24	2 954 274 663,78
46	تسبيقات الاستغلال	752 720 199,93	0,00	752 720 199,93
47	حقوق على الزبائن	4 196 690 378,90	337 886 455,13	3 858 803 923,77
48	أموال جاهزة	14 385 808 213,50	0,00	14 385 808 213,50
/	**مجموع الحقوق**	22 915 800 606,83	546 681 442,37	22 369 119 164,46
/	**مجموع الأصول**	79 434 133 269,19	35 188 117 314,24	44 246 015 954,95

الملحق رقم (11): ميزانية الأصول لمؤسسة فرتيال لسنة2009

البيان	الأصول	المبلغ	اطفاءات/مؤونات	المبلغ الصافي
2	**الاستثمارات**	/	/	/
20	المصاريف الإعدادية	8 894 605,50	7 425 806,50	1 468 800,00
21	القيم المعنوية	1 760 244 281,19	563 560 791,73	1 196 683 489,46
22	الأراضي	10 771 148,53	8 599 387,30	2 171 761,23
24	تجهيزات الإنتاج	47 798 741 996,81	34 840 476 567,88	12 958 265 428,93
25	تجهيزات اجتماعية	455 114 563,82	373 703 358,38	81 411 205,44
28	استثمارات قيد التنفيذ	2 425 450 357,99	0,00	2 425 450 357,99
/	مجموع الاستثمارات	52 459 226 954,84	35 793 765 911,79	16 665 461 043,05
03	**المخزونات**	/	/	/
30	بضائع	617 306 225,01	0,00	617 306 225,01
31	مواد ولوازم	4 686 847 329,06	1 589 246 830,16	3 097 600 498,90
33	منتجات نصف مصنعة	109 652 220,11	0,00	109 652 220,11
34	منتجات وأشغال قيد التنفيذ	0,00	0,00	0,00
35	منتجات منجزة	1 222 129 613,92	13 157 664 00	1 208 971 949,92
36	فضلات ومهملات	0,00	0,00	0,00
37	المخزونات الموجودة في الخارج	648 572,95	0,00	648 572,95
38	مشتريات	0,00	0,00	0,00
/	مجموع المخزونات	6 636 583 961,05	1 602 404 494,16	5 034 179 466,89
04	**الحقوق**	/	/	/

40	حسابات الخصوم المدينة	0,00	0,00	0,00
42	حقوق على الاستثمارات	94 409 375,56	2 840 000,00	91 569 375,56

البيان	الخصوم	المبلغ 2007	المبلغ 2008	المبلغ 2009
01	**الأموال الخاصة**	/	/	/
10	صندوق الشركات	17 697 000 000,00	17 697 000 000,00	17 697 000 000,00
11	الصندوق الشعبي	0,00	0,00	0,00
12	علاوة متعلقة بالأموال الجماعية	0,00	0,00	0,00
13	الاحتياطات	4 798 023 505,53	6 969 984 726,68	3 536 855 494,19

43	حقوق على المخزونات	70 377 410,88	0,00	70 377 410,88
44	حقوق على الشركاء والشركات الحليفة	172 625,00	0,00	172 625,00
45	تسبيقات على الحساب	3 775 376 573,04	208 794 987,24	3 566 581 585,80
46	حقوق تسبيقات الاستغلال	413 382 019,30	0,00	413 382 019,30
47	على الزبائن	4 370 177 151,26	332 923 088,70	4 037 254 062,56
48	أموال جاهزة	3 125 615 612,64	0,00	3 125 615 612,64
/	**مجموع الحقوق**	11 849 510 767,68	544 558 075,94	1 304 952 691,74
/	**مجموع الأصول**	70 945 321 683,57	37 940 728 481,89	33 004 593 201,68

الملحق رقم (12): ميزانية الخصوم لمؤسسة فرتيال للفترة 2007-2009

14	إعانات الاستثمار	0,00	0,00	0,00
15	فرق إعادة التقييم	0,00	0,00	0,00
16	الأموال الخاصة الأخرى	0,00	0,00	0,00
17	حسابا ما بين الوحدات	0,00	0,00	0,00
18	نتائج قيد التخصيص	0,00	0,00	0,00
19	مؤونات الخسائر والتكاليف	1 276 501 863,95	1 095 085 737,83	1 517 427 634,78
/	مجموع الأموال الخاصة	22 751 283 128,97	25 762 070 464,51	22 751 283 128,97
05	**الديون**	/	/	/
50	حسابات الأصول الدائنة	0,00	0,00	0,00
52	ديون الاستثمار	3 390 184 423,45	944 403 559,65	716 922 134,75
53	ديون المخزون	694 415 264,46	570 160 883,62	687 473 898,75
54	مبالغ محتفظ بها في الحساب	59 775 868,34	64 060 241,82	59 051 329,30
55	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	2 692 784 654,60	3 696 688 117,16	3 425 409 652,70
56	ديون الاستغلال	1 533 034 664,41	1 308 524 982,25	1 911 914 100,91
57	تسبيقات تجارية	45 927 043,54	27 071 641,43	16 328 404,96
58	ديون مالية	3 600 000 000,00	2 400 000 000,00	1 200 000 000,00
/	إجمالي الديون	12 016 121 918,80	9 008 909 425,93	8 017 099 521,37
88	النتيجة الصافية	3 665 535 269,63	9 475 036 064,51	2 236 210 551,34
/	**مجموع الخصوم**	39 453 181 557,91	44 246 015 954,95	33 004593 201,68

الملحق رقم (13): ميزانية الأصول لمؤسسة فرتيال لسنة 2010

الأصل	إجمالي	إهتلاك	صافي2010	صافي 2009
أصول غير جارية				
تثبيتات غير مادية	889 395 925,41	359 148 150,12	530 247 775,29	698 757 299,46
تثبيتات مادية	51 476 669 626,81	33 420 407 623,58	18 056 262 003,23	17 623 269 928,25
تثبيتات يجرى انجازها	237 866 572,20	134 732 146,20	103 134 426,00	74 131 731,88
أصول مالية غير جارية	4 733 769 925,43	1 185 680 890,24	3 548 089 035,19	2 246 733 587,33
ضرائب مؤجلة على الأصول	-	-	-	79 095 627,67
أصول أخرى غير جارية	10 287 922,61	-	10 287 922,61	-
مجموع الأصول غير الجارية	57 347 989 972,46	35 099 968 810,14	22 248 021 162,32	22 248 021 162,32
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	7 244 257 432,05	1 585 428 989,63	5 658 828 442,42	5 034 179 466,89

عملاء ومدينون آخرون	2 297 594 596,42	332 381 250,01	1 965 213 346,41	957 323 648,06
أصول جارية أخرى	99 922 177,31	-	99 922 177,31	925 275 704,99
ديون دائنة على شركاء المجمع	6 337 526 648,94	-	6 337 526 648,94	3 117 081 039,50
أصول مالية جارية	-	-	-	10 507 185,96
الخزينة	2 269 257 345,29	-	2 269 257 345,29	3 139 208 612,64
مجموع الأصول الجارية	18 248 558 200,01	1 917 810 239,64	16 330 747 960,37	13 183 575 658,04
مجموع العام للأصول	75 596 548 172,47	37 017 779 049,78	38 578 769 122,69	33 905 563 832,62

الملحق رقم (14): ميزانية الأصول لمؤسسة فرتيال لسنة 2011

الأصل	إجمالي	إهتلاك	صافي2011	صافي 2010
أصول غير جارية				
تثبيتات غير مادية	895 060 925,91	537 237 751,58	357 823 174,33	530 247 775,29
أراضي	10 771 148,53	8 599 387,00	2 171 761,53	2 171 762,00
مباني	1 611 215 894,00	1 269 055 257,00	342 160 637,00	423 501 444,00
تثبيتات عينية أخرى	48 881 772 545,90	34 648 507 491,42	14 233 265 054,48	14 854 013 346,00
تثبيتات ممنوح امتيازها	237 866 572,20	140 424 841,00	97 441 731,20	103 134 426,00
تثبيتات يجرى انجازها	2 307 584 663,28	-	2 307 584 663,28	2 776 575 451,23
تثبيتات مالية	-	-	-	-
سندات موضوعة موضع معادلة	-	-	-	-
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	-	-	-	-
سندات أخرى مثبتة	8 749 029,53	-	8 749 029,53	10 287 922,61
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	5 531 172 927,00	1 133 121 703,00	4 398 051 224,00	3 548 089 035,19
مجموع الأصول غير الجارية	59 484 193 706,35	37 736 946 431,00	21 747 247 275,35	22 248 021 162,32
أصول جارية				

مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	7 545 282 913,39	1 748 798 934,23	5 796 483 979,16	5 658 828 442,42
الزبائن	12 996 794 079,14	331 717 379,70	12 665 076 699,44	8 302 739 995,35
أصول جارية أخرى	100 848 027,26	-	100 848 027,26	99 922 177,31
الضرائب وما شابهها	-	-	-	-
المدينون الآخرون	-	-	-	-
الخزينة	644 246 508,59	-	644 246 508,59	2 269 257 345,29
مجموع الأصول الجارية	21 237 171 528,38	2 080 516 313,93	19 206 655 214,45	16 330 747 960,37
مجموع العام للأصول	80 771 365 234,73	39 817 462 744;93	40 953 902 489,80	38 578 769 122,69

الملحق رقم (15): ميزانية الأصول لمؤسسة فرتيال لسنة 2012

الأصل	إجمالي	إهتلاك	صافي2012
أصول غير جارية			
تثبيتات غير مادية	894 864 925,91	715 729 323,46	179 135 602,45
تثبيتات مادية	54 776 674 652,14	38 564 648 780,14	16 212 025 872,00
تثبيتات يجرى انجازها	237 866 572,20	145 678 666,11	92 187 906,09
غير جارية تثبيتات مالية	4676 549 326,68	834 798 956,00	3 841 750 370,68
أصول غير جارية أخرى	12 262 298,00	-	12 262 298,00
مجموع الأصول غير الجارية	60 598 217 774,93	40 260 855 725,71	20 337 362 049,22
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	9 729 286 125,50	1 800 772 640,72	7 928 513 484,78
العملاء ومدينون آخرون	1 557 397 914,11	336 721 973,06	1 894 119 887,17
أصول جارية أخرى	139 633 375,21	-	139 633 375,21
الديون الدائنة على شركاء المجمع	13 113 909 415,02	-	13 113 909 415,02
الخزينة	18 457 973 372,95	-	18 457 973 372,95
مجموع الأصول الجارية	43 334 922 175,85	2 137 494 613,78	41 197 427 562,07
مجموع العام للأصول	103 933 139 950,78	42 398 350 339,49	61 534 789 611,29

الملحق رقم (16): ميزانية الخصوم لمؤسسة فرتيال للفترة 2010- 2012

الخصوم	2010	2011	2012
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره	17 697 000 000,00	17 697 000 000,00	17 697 000 000,00
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة(1)	6 527 382 902,53	2 001 660 395,02	2 333 127 545,95
فوارق إعادة التقييم	-	-	-
فارق المعادلة(1)	-	-	-
نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع(1)	8 074 541 492,49	14 750 982 750,93	19 584 279 792,93
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد	-	-	-
حصة الشركة المدمجة(1)	-	-	-
حصة ذوي الأقلية(1)	-	-	-
المجموع (1)	32 298 924 395,02	34 449 643 145,95	39 614 407 338,88
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية	-	-	-
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	-	-	-
أصول أخرى غير جارية	538 556 931,42	-	-
مؤونات ومنتجات ثابتة سابقا	1 667 103 695,81	1 787 850 910,86	3 766 736 263,86
مجموع الخصوم غير الجارية(2)	34 504 585 022,25	36 237 494 056,81	43 381 143 602,74
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة	2 577 899 899,49	4 716 408 432,99	2 542 384 065,39
ضرائب	-	-	744 974 928,00
ديون أخرى	40 905 366,00	-	14 864 374 197,24
خزينة سالبة	0,00	0,00	0,00
مجموع الخصوم الجارية(3)	4 074 184 100,44	4 716 408 432,99	18 153 646 008,55
مجموع عام للخصوم	38 578 769 122,69	40 953 902 489,80	61 534 789 611,29

الملحق رقم (17): جدول حسابات النتائج لمؤسسة فرتيال 2007

السنة		2007	
الحساب	البيان	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع	0,00	794 219 557,58
60	بضائع مستهلكة	442 317 747,67	0,00
80	الهامش الإجمالي	0,00	351 901 809,91
80	الهامش الإجمالي	0,00	351 901 809,91
71	إنتاج مباع	0,00	14 654 593 771,83
72	إنتاج مخزن	203 404 036,81	0,00
73	إنتاج المؤسسة لذاتها	0,00	12 785 967,82
74	اداءات مقدمة	0,00	7 493 378,50
75	تحويل تكاليف الإنتاج	0,00	0,00
61	مواد ولوازم مستهلكة	4 582 603 576,77	0,00
62	خدمات	1 959 712 245,78	0,00
81	القيمة المضافة	0,00	8 281 055 068,70
76	مدخولات مالية	0,00	333 807 846,59
77	نواتج متنوعة	0,00	102 465 856,74
78	تحويل تكاليف الاستغلال	0,00	0,00
63	مصاريف المستخدمين	1 763 125 630,40	0,00
64	الضرائب	71 122 369,37	0,00
65	مصاريف مالية	521 705 443,18	0,00
66	مصاريف متنوعة	203 236 071,04	0,00
68	مصاريف الاستهلاكات والمؤونات	1 962 716 298,03	0,00
83	نتيجة الاستغلال	0,00	4 195 422 960,01
79	نواتج خارج الاستغلال	0,00	2 460 555 198,54
69	تكاليف خارج الاستغلال	2 870 028 638,92	0,00
84	نتيجة خارج الاستغلال	0,00	409 473 440,38
83	نتيجة الاستغلال	0,00	4 195 422 960,01
84	نتيجة خارج الاستغلال	0,00	409 473 440,38
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية	0,00	3785 949 519,63
889	ضرائب على أرباح الشركات	120 415 250,00	0,00
88	نتيجة السنة المالية	0,00	3 665 534 269,63

الملحق رقم (18): جدول حسابات النتائج لمؤسسة فرتيال لسنة 2008-2009.

السنة		2009		2008	
الحساب	البيان	مدين	دائن	مدين	دائن
70	**مبيعات البضائع**	**0,00**	**2 450 375 236,70**	**0,00**	**714 592 816,79**
60	**بضائع مستهلكة**	**1 410 545 266,10**	**0,00**	**510 209 934,68**	**0,00**
80	**الهامش الإجمالي**	**0,00**	**1 039 829 970,60**	**0,00**	**204 382 882,11**

80	الهامش الإجمالي	0,00	1 039 829 970,60	0,00	204 382 882,11
71	إنتاج مباع	0,00	16 632 443 026,19	0,00	21 597 409 190,51
72	إنتاج مخزن	609 637 115,84	0,00	0,00	959 376 041,72
73	إنتاج المؤسسة لذاتها	0,00	33 991 710,74	0,00	12 337 268,81
74	اداءات مقدمة	0,00	9 186 542,00	0,00	8 129 319,50
75	تحويل تكاليف الإنتاج	0,00	0,00	0,00	0,00
61	مواد ولوازم مستهلكة	5 866 992 728,82	0,00	5 619 487 627,04	0,00
62	خدمات	3 506 512 218,74	0,00	2 233 278 497,63	0,00
81	القيمة المضافة	0,00	7 732 309 186,13	0,00	14 928 868 577,98
76	مدخولات مالية	0,00	140 671 264,10	0,00	323 816 348,67
77	نواتج متنوعة	0,00	222 029 280,94	0,00	198 729 565,74
78	تحويل تكاليف الاستغلال	0,00	0,00	0,00	0,00
63	مصاريف المستخدمين	2 528 933 097,48	0,00	2 360 058 230,95	0,00
64	الضرائب	166 401 049,87	0,00	95 514 088,55	0,00
65	مصاريف مالية	394 972 191,68	0,00	276 809 037,24	0,00
66	مصاريف متنوعة	318 573 504,33	0,00	327 599 561,01	0,00
68	مصاريف الاستهلاكات والمؤونات	2 840 261 869,24	0,00	2 140 486 823,95	0,00
83	نتيجة الاستغلال	0,00	1 890 868 018,57	0,00	10 250 946 741,69
79	نواتج خارج الاستغلال	0,00	1 575 597 115,24	0,00	837 277 843,77
69	تكاليف خارج الاستغلال	1 026 425 047,47	0,00	1 268 869 495,95	0,00
84	نتيجة خارج الاستغلال	0,00	549 172 067,77	431 591 652,18	0,00
83	نتيجة الاستغلال	0,00	1 890 868 018,57	0,00	10 250 946 741,69
84	نتيجة خارج الاستغلال	0,00	549 172 067,77	431 591 652,18	0,00
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية	0,00	2 440 040 086,34	0,00	9 819 355 089,51
889	ضرائب على أرباح الشركات	203 829 535,00	0,00	344 319 025,00	0,00
88	نتيجة السنة المالية	0,00	2 236 210 551,3	0,00	9 475 036 064,51

الملحق رقم (19): جدول حساب النتائج لمؤسسة فرتيال للفترة 2010-2012

البيان	2010	2011	2012
رقم الأعمال	28 170 518 596,65	35 686 056 549,53	44 862 711 702,48
تغير مخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت	148 315 841,00 -	1 873 915,00 1 286 138,00	1 937 413,00 1 307 528,00
إعانات الاستغلال	20 105 248,00	-	-
1- إنتاج السنة المالية	28 338 939 685,65	35 685 468 772,53	45 865 956 643,48
المشتريات المستهلكة	9 329 134 512,00	10 049 145 882,00	10 696 844 906,78
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	4 591 689 671,00	4 637 664 676,00	463 913 102 100
2- استهلاك السنة المالية	13 920 824 183,00	14 686 310 558,00	15 335 975 927,78
3- القيمة المضافة (2-1)	14 418 115 502,65	20 998 658 214,53	30 529 980 715,70
أعباء المستخدمين	3 299 305 993,00	3 287 337 884,15	3 331 473 269,96

الضرائب والرسوم المدفوعة	204 111 975,00	206 609 021,00	208 110 835,00
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	10 914 697 534,65	17 504 711 309,38	26 990 396 610,74
المنتجات العملياتية الأخرى	116 931 271,00	113 962 858,00	114 152 322,200
الأعباء العملياتية الأخرى	182 118 488,00	43 407 811,00	3 881 043 527,44
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	2 902 155 038,42	2 984 675 688,00	3 856 543 041,61
استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات	142 514 471,00	6 634 708,25	6 741 203,05
5- النتيجة العملياتية	8 089 869 750,23	14 597 225 376,63	19 360 221 160,64
المنتجات المالية	453 077 360,00	706 668 206,30	808 617 461,48
الأعباء المالية	535 963 764,74	552 910 832,00	58 455 882 919
6- النتيجة المالية	(82 886 404,74)	153 757 374,30	22 405 863 229
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(6+5)	8 006 983 345,49	14 750 982 750,93	19 584 279 792,93
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-	-
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	-	-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	-	-	-
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-	-	-
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-	-	-
العناصر غير العادية- المنتجات(يطلب بيانها)	-	-	-
العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)	-	-	-
9- النتيجة غير العادية	67 558 147,00	-	-
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	8 074 541 492,49	14 750 982 750,93	19 584 279 792,93

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي يخلفه تبني المؤسسة الاقتصادية للسلوك البيئي على أدائها المالي، والعمل على تغيير النظرة السلبية للاستثمار البيئي على أنه تكلفة غير إلزامية، وكحالة تطبيقية تم اختيار مؤسسة مصبرات عمر بن عمر خلال الفترة (2010-2013) ومؤسسة فرتيال للفترة (2007-2012).

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على تحليل المؤشرات المالية المحسوبة انطلاقا من الوثائق المحاسبية والمالية الخاصة بالمؤسستين لتقييم أدائهما المالي، قبل وبعد تبني البعد البيئي بالنسبة لمؤسسة مصبرات عمر بن عمر، وقبل وبعد الحصول على شهادة ISO14001:2004 بالنسبة لمؤسسة فرتيال.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مؤسسة مصبرات عمر بن عمر لديها سلوك ممتثل اتجاه البيئة والذي أثر سلبا على أدائها المالي في المدى القصير بسبب ارتفاع التكاليف البيئية، أما مؤسسة فرتيال فسلوكها الواعي اتجاه البيئة أثر إيجابا على أدائها المالي على المدى الطويل، نتيجة لتحسين أدائها البيئي وللسمعة الجيدة التي تحظى بها وعلاقتها مع مورديها وزبائنها مما أكسبها أسواق جديدة وزيادة قدرتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، السلوك البيئي، نظام الإدارة البيئية، الأداء المالي، التكاليف البيئية، الأداء البيئي.

Summary:

This study aims to highlight the impact of the adoption of the economic Society for the environmental behavior on its financial performance, and work to change the negative perception of the environmental investment that it's not an obligatory cost, and as a practical case was chosen canned Amor benamor Society during the period (2010-2013) and the Society Fertial during the period (2007-2012).

To achieve the goals of the study were to rely on the analysis of the financial indication which is calculated from the special accounting and financial documents of the two Society to assess their financial performance, before and after the adoption of the environmental dimension for the Society Canned Amor benamor, and before and after getting Fertial the iso 14001:2004 certification.

The study concluded that the Society of Canned Amor benamor has conformist to the environmental behavior which had a negative impact in the short term on its financial performance because of the high environmental costs, while conscious behavior of Fertial Society to the environment impact positively on their financial performance over the long term, as a result to improve their environmental performance and the good reputation that it's have and its relationship with its suppliers and customers thus winning new markets and increase their competitiveness.

Keywords: Economic enterprise, Environmental management system, Financial performance, Environmental costs, Environmental performance.